الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

الرياض في خمسين عاماً

١٣٧٤هـ - ١٤٢٤هـ

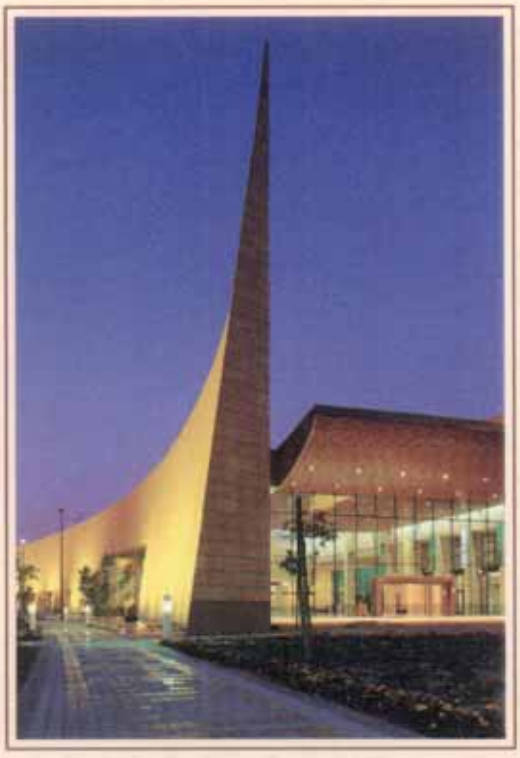

الرياض
في خمسين عاما

١٣٧٤هـ - ١٤٢٤هـ

© الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

الرياض في خمسين عاماً /الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض-

الرياض، ١٤٢٤هـ

١١٢ ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٩-٣-٩٤٧٩-٩٩٦٠

١- الرياض - تاريخ أ- العنوان

ديوي ٩٥٣,١١١ ١٤٢٤/٦٨٣٤

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما نتحدث عن التقويم، تكون الأرقام لغة مفهومة للجميع، يتفقون على حسابها، ودلائلها، ودقة قياسها، غير أن الأرقام تعجز في بعض الحالات عن استظهار جوانب مهمة من الحقيقة. فالحديث عن النقلة التي شهدتها الرياض في سنواتها الخمسين الماضية يستلزم أكثر من وسيلة لتقويمها، إضافة إلى وسيلة الأرقام.

إذا نظرنا إلى الجانب الرقمي في تطور الرياض، سيتضح لنا حجم التطور الذي أفاء الله به على المدينة، فمعظم الأرقام في شتى القطاعات التنموية انطلقت من الصفر، تقريباً، ووصلت إلى معدلات قياسية نسبة إلى المدى الزمني الذي حدثت فيه.

الرياض التي أصبحت موئلاً للدارسين، والباحثين في أنحاء المنطقة لم تكن فيها قبل خمسة عقود ونيّف مدرسة نظامية واحدة، والرياض التي تزدهر فيها باقة من أفضل المراكز الصحية لم يكن فيها مستشفى، أو مستوصف، أو حتى عيادة، والرياض التي تشكل الطرق المرصوفة المضاءة المشجّرة حوالي ٤٠٪ من المساحة العمرانية للمدينة لم يكن فيها شارع معبد، أو مرصوف، ومثل هذا يقال عن بقية المقومات الحضرية، والجوانب التنموية في المدينة.

لكن هناك جانب يتسم بقدر كبير من الديناميكية في نمو المدينة، تختزله لغة الأرقام في نمو عدد السكان، ومعدلات الزيادة السنوية، وبواعث النمو السكاني. هذا الجانب الذي لا تحيط به لغة الأرقام يكمن في التغير الذي طرأ على حياة سكان المدينة، فالثقافة والتعليم، ومصادر الكسب وسعة الرزق، ومناشط الحياة الجديدة، والعالمية التي تعج مظاهرها في كل جنبات المدينة، في ظل مناخ مميز من السمت الاجتماعي، والأصالة يمثل جانباً مهماً في نمو المدينة، وهو يُكسب جانبها الرقمي الكمّي بعداً نوعياً، يزيد من حجم النقلة، والتغيير.

النظرة الفاحصة المحللة لماضي المدن ضرورة لا غنى عنها لتحسين مستقبلها، وبقدر ما نكون مؤهلين لاستجلاء ماضي المدينة، نكون قادرين - بإذن الله - على استشراف مستقبلها. إن تقويم السنوات الخمسين الماضية، وفق الأسس العلمية في شتى المجالات: السكانية، والحضرية، والعمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، كان، بعد الله، عوناً كبيراً، ومحدداً أساسياً في رسم مستقبل الرياض للسنوات الخمسين المقبلة وذلك من خلال المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، الذي أعدته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

إن ما تتمتع به مدينة الرياض اليوم هو محل اعتزاز سكان المدينة، والقائمين عليها، وفي مقدمتهم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الذي يقف مبادراً، وموجهاً، ومسانداً للجهود التنموية في المدينة، يعضده نائبه صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز. وذكر هذا ضرب من التحدث بنعمة الله، ومدعاة لشكره.

عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ

عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

الرياض عام ١٣٧٤هـ

المساحة العمرانية: حوالي ٤٥كم٢.

السكان: حوالي ٩٠,٠٠٠ نسمة.

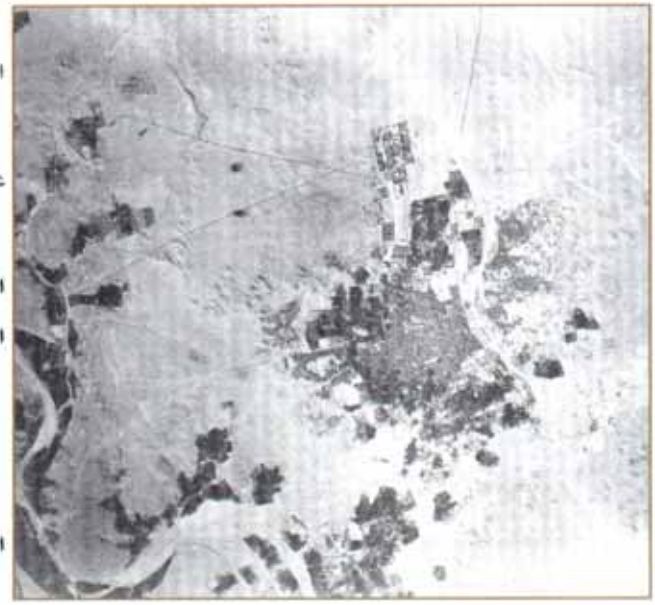

الرياض عام ١٤٢٤هـ

المساحة العمرانية:

حوالي ١٠٠٠كم٢ (النطاق العمراني ١٧٨٢كم٢).

(حدود حماية التنمية ٤٩٠٠كم٢).

السكان:

حوالي ٥,٠٠٠,٠٠٠ نسمة.

عدد الأحياء:

١٥٠ حياً موزعة على ١٧ بلدية فرعية.

المرافق العامة:

الطرق:

٨٠٧ (كم/مسار) معبّدة ومشجرة ومضاءة.

٤٢٠٠ مزفتة (كم/مسار).

المياه:

١,٢١٥,٠٠٠م٣/يومياً.

٢٨٠,٠٠٠مشترك.

٤٠٦,٣ مليون م٣/سنوي.

الكهرباء:

إجمالي الطاقة المولدة

٣٠,١٥٧,٥٠ (ك.و.س).

ذروة الطاقة المولدة ٦١٣٧ميجاوات.

١,٢مليون مشترك.

الهاتف:

٧٨٣,٠٠٠خط ثابت، ٦٦٣,٠٠٠خط جوال

الرعاية الطبية:

٢٣ مستشفى (حكومي + أهلي).

٣١٥ مستوصفاً (أهلي).

٧٠ مركز رعاية أولية، يضاف لها المراكز الصحية المدرسية.

١٤١ مجمع عيادات.

٣٦٠٠ صيدلية.

التعليم:

٣٩١,٣٣٣ طالباً في ١٢٠٤ مدارس بنين.

٣٠٣,٠٠٠ طالبة في ٨٥٠ مدرسة بنات.

جامعتان وجامعة أهلية، وجامعات أهلية أخرى تحت التأسيس.

مدينة للعلوم والتقنية.

٢٨ كلية (تابعة للجامعات، كليات تقنية، كليات معلمين، مستقلة).

١٥٥ معهداً فنياً وصحياً.

المرافق الثقافية والترويحية:

٢١٣١ منشأة ترفيهية.

٣٧٢ حديقة، ومتنزها، وملعب أطفال، وميدان مشجر.

٣٦ صالة رياضية.

٥ ميادين سباق.

٥٥ فندقاً.

٣٠ مكتبة عامة.

٥ مراكز ثقافية.

الاقتصاد:

القوى العاملة: ١,٣ مليون، ٣٠٪ عالية التأهيل.

الناتج المحلي حوالي ١٠٠ مليار ريال سنوياً.

الصناعة: ١٢٦٤ مصنعاً، ضمن مدينتين صناعيتين.

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
أمير منطقة الرياض

٠٤ شوال ١٣٤٢ تاريخ الميلاد في مدينة الرياض

١٦ رجب ١٣٧٣ صدور الأمر الملكي بالتعيين أميراً لمنطقة الرياض بالنيابة

٢٥ شعبان ١٣٧٥ صدور الأمر الملكي بالتعيين أميراً لمنطقة الرياض بمرتبة وزير

١٣٧٥ رئيس اللجنة الرئيسية لجمع التبرعات للجزائر.

رئيس لجنة التبرع لمنكوبي السويس.

١٣٨٧ رئيس اللجنة الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين.

١٣٨٧ رئيس اللجنة الشعبية لمساعدة أسر شهداء الأردن.

١٣٩٣ رئيس اللجنة الشعبية لإغاثة منكوبي باكستان.

رئيس اللجنة الشعبية لدعم المجهود الحربي في مصر.

رئيس اللجنة الشعبية لدعم المجهود الحربي في سوريا.

١٤٠٠ رئيس الهيئة العامة لاستقبال التبرعات للمجاهدين الأفغان.

١٤٠٣ الرئيس الأعلى لمعرض المملكة بين الأمس واليوم.

١٤٠٨ رئيس اللجنة المحلية لإغاثة متضرري السيول في السودان.

١٤٠٩ رئيس اللجنة المحلية لجمع التبرعات لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

١٤١٠ رئيس اللجنة المحلية لعون وإيواء ومساعدة الكويتيين إثر الغزو العراقي.

١٤١٠ رئيس اللجنة المحلية لتلقي التبرعات لمتضرري فيضانات بنجلادش.

١٤١١ رئيس الهيئة العليا لجمع التبرعات للبوسنة والهرسك.

١٤١٢ رئيس الهيئة العليا لجمع التبرعات لمتضرري الزلزال في مصر.

١٤١٩ رئيس اللجنة العليا، واللجنة التحضيرية للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة.

١٤٢١ رئيس اللجنة العليا بمنطقة الرياض لجمع التبرعات لانتفاضة القدس.

- أمير منطقة الرياض.
- رئيس مجلس منطقة الرياض.
- رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- رئيس اللجنة العليا للمشاريع والتخطيط بمدينة الرياض.
- رئيس اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية.
- رئيس اللجنة المشرفة على تطوير متنزه الثمامة.
- رئيس مجلس إدارة مكتبة الملك فهد الوطنية.
- رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز
- أمين عام مؤسسة الملك عبدالعزيز الإسلامية.
- رئيس اللجنة العليا واللجنة التحضيرية للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة.
- الرئيس الأعلى لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة.
- الرئيس الشرفي لمركز الأمير سلمان الاجتماعي.
- رئيس شرف مجلس إدارة شركة الرياض للتعمير.
- رئيس جمعية البر بالرياض.
- الرئيس الفخري للجنة أصدقاء المرضى بمنطقة الرياض.
- الرئيس الفخري للجنة أصدقاء الهلال الأحمر بمنطقة الرياض.
- الرئيس الفخري لمشروع الشيخ بن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج.
- رئيس مجلس إدارة مشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري.
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة الرياض الخيرية للعلوم.
- رئيس الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض.
- رئيس جمعية رعاية مرضى الفشل الكلوي بمنطقة الرياض.
- الرئيس الفخري لجمعية الأمير فهد بن سلمان لأمراض الكلى.
- الرئيس الفخري لمؤسسة الشيخ عبدالعزيز بن باز الخيرية.
- الرئيس الفخري للجمعية التاريخية السعودية.

الفصل الأول : الرياض قبل عام ١٣٧٤هـ

- الرياض القديمة. ١٢
- الرياض في الدولة السعودية الأولى. ١٣
- الرياض في الدولة السعودية الثانية. ١٤
- الرياض بين عامي ١٣١٩ و ١٣٧٤هـ. ١٥

الفصل الثاني: التطور الحضري والعمران

- تطور الأجهزة الإدارية. ٢٦
- مرحلة ما قبل التخطيط الموجه. ٢٧
- مرحلة التخطيط الموجه. ٢٩
- التخطيط القطاعي. ٣٢
- الهوية العمرانية. ٣٩
- النمو السكاني. ٤٠

الفصل الثالث : المرافق العامة

- النقل. ٥٨
- الكهرباء. ٦٠
- المياه. ٦٢
- الاتصالات. ٦٤

الفصل الرابع : الخدمات العامة ٦٨

- التعليم والثقافة. ٧٠
- الخدمات الطبية. ٧٨
- الترويح والأماكن العامة. ٨٢

الفصل الخامس : الاقتصاد والمكانة الدولية ٨٦

- القدرات الاقتصادية. ٨٨
- المكانة الدولية. ٩٤

الفصل السادس : الرياض بعد خمسين عاماً ٩٦

- الرؤية المستقبلية. ١٠٠
- المخطط الهيكلي. ١٠٦

الفصل الأول

الرياض قبل عام ١٣٧٤هـ

- الرياض القديمة
- الرياض في الدولة السعودية الأولى
- الرياض في الدولة السعودية الثانية
- الرياض بين عامي ١٣١٩ و ١٣٧٤هـ

تقع مدينة الرياض في هضبة نجد، عند تقاطع دائرة العرض ٢٤ ,٣٨ شمالاً مع خط الطول ٤٦ ,٨٣ شرقاً، وهي أرض مستوية، تنتشر فيها الروابي، وترتفع ٦٠٠ متر عن سطح البحر، ويمثل وادي حنيفة أبرز المعالم الطبيعية في المنطقة، وهي بذلك تتوسط موقعاً مركزياً بالنسبة لمنطقة نجد، وللجزيرة العربية ككل.

الرياض القديمة

شهد موقع الرياض الحالي وجوداً بشرياً منذ حوالي ربع مليون سنة، أما أقدم ذكر لموقع الرياض في المصادر التاريخية فيرجع لعام ٧١٥ قبل الميلاد في سياق ذكر مدينة حجر عاصمة إقليم اليمامة، الذي كان يضم العارض والحوطة والحريق وسدير والمحمل والخرج والأفلاج.

يذكر المؤرخون أن حجر القديمة كانت تقع بين وادي الوتر (وادي البطحاء) ووادي العرض (وادي حنيفة)، قبل البعثة النبوية بحوالي قرنين استوطنت قبيلة بني حنيفة أرض اليمامة، وفي عهدهم ازدهرت حجر، واتخذها العرب سوقاً لهم، وظلت على هذه الأهمية في العهود الإسلامية المتعاقبة إلى العهد العباسي.

كانت حجر محطة رئيسة على درب القوافل المتنقلة بين أقاليم الجزيرة العربية المزدهرة آنذاك، وهي البصرة والكوفة في الشمال، والبحرين في الشرق، والحجاز في الغرب، ونجران واليمن في الجنوب الغربي.

كما ورد وصف مدينة حجر في زيارة الرحالة الفارسي ناصر خسرو عام ٤٤٣هـ، وذكرها الرحالة بن بطوطة.

غير أن مدينة حجر فقدت قيمتها في القرن العاشر الهجري، وتناثرت إلى قرى صغيرة كالعود، والبنية، ومعكال، والصليعاء، وجبرة، وجميعها مواقع معروفة يمكن تحديدها في الرياض الحديثة.

▲ نموذج لأدوات حجرية يقدر علماء الآثار عمرها بحوالي ٣٥٠٠٠ سنة اكتشفت في موقع النمامة الأثري في ضواحي مدينة الرياض

الرياض في الدولة السعودية الأولى

كانت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية، وماتلاها من حلفٍ تليد بين الشيخ المجدّد، والإمام محمد بن سعود، أمير الدرعية -آنذاك- مقدمة تغيرات كبيرة، لم تقتصر على وسط الجزيرة العربية وحسب، وإنما تجاوزتها إلى مختلف أقطار العالم الإسلامي.

وفي تلك الفترة برز اسم الرياض، حيث تشير المراجع التاريخية إلى أن هذا الإسم بدأ يطلق على هذا المكان في القرن الثاني عشر الهجري، فشمل اسم الرياض جميع ماتبقى من مواقع حضرية في مدينة حَجْر، وما حولها من أراضٍ، وما يتخللها من بساتين.

وقد بنيت أسوار الرياض وقصر الحكم أثناء فترة حكم دهام بن دواس، حيث كانت تلك التحصينات تأتي في إطار مقاومة حملات الدولة السعودية الأولى - آنذاك - بقيادة الإمام محمد بن سعود لبسط سيطرته على الرياض، بدءاً من عام ١١٥٩هـ. وبعد عدد من المعارك دخلت الرياض تحت لواء الدولة السعودية الأولى عام ١١٨٧هـ، في عهد الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود.

ظلت الرياض تابعة لحكم الدولة السعودية حتى عام ١٢٣٣هـ، وخلال هذه المدة ظلت ضمن حدودها العمرانية، فلم تشهد نمواً كبيراً، حيث استأثرت مدينة الدرعية آنذاك بالمكانة السياسية، لكونها عاصمة البلاد السعودية، وقاعدة الحملات الحربية، ومركز دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية، ومقصد طلبة العلم من أقطار الجزيرة، والمركز التجاري الاقتصادي للمنطقة آنذاك.

الرياض في الدولة السعودية الثانية

لم تتعرض الرياض للخراب الذي حل بمدينة الدرعية، فظلت محتفظة بعمرانها، ومواردها ومزارعها وسكانها، ما هيأها لتكون قاعدة للدولة السعودية الثانية، تحت لواء الإمام تركي بن عبدالله، الذي اتخذها قاعدة لحكمه عام ١٢٣٩هـ.

خريطة بلجريف رسمها عام ١٢٨٧هـ

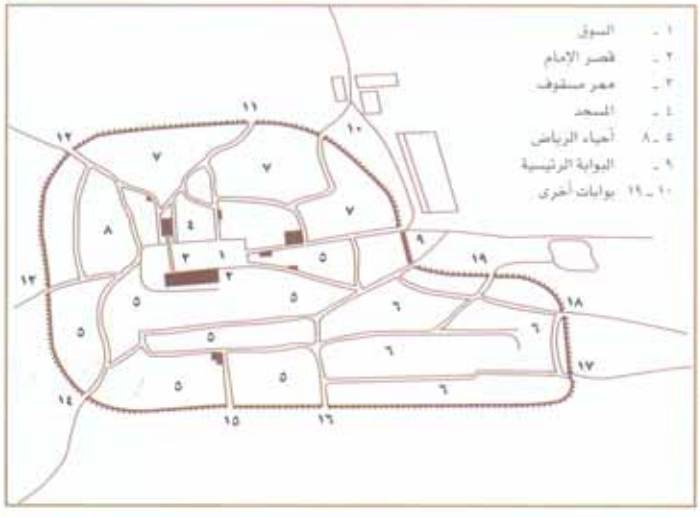

كانت أبرز أعمال الإمام تركي الحضارية في المدينة: إعادة بناء قصر الحكم، والجامع الكبير، وترميم أسوار المدينة، وتواصل الاستقرار السياسي، والرخاء في عهد الإمام فيصل بن تركي، حيث وثق الرحالة بلجريف الذي زار الرياض عام ١٢٨٧هـ عمرانها بالخريطة التي رسمها، والوصف الدقيق لأحياء المدينة في ذلك الوقت، فكانت الرياض تتكون من

أحياء أربعة، الأول في الجهة الشمالية الغربية، ويمتاز بفخامة منازله، واتساع شوارعه، والحي الثاني في الجهة الشمالية الغربية، ويمتاز بكثافة مبانيه، وتفاوتها في الأحجام، ومستوياتها العمرانية. والحي الثالث ويقع في الجزء الجنوبي الغربي، وتكثر فيه المساجد، ويمتاز باتساع شوارعه وكثافة سكانه، والحي الرابع ويقع في الجنوب الشرقي، وهو الأكثر سكاناً والأدنى عمراناً، يحيط بهذه الأحياء سور طيني يتراوح ارتفاعه بين ٧ و٨ أمتار، وعليه ثلاث عشرة بوابة.

غير أن عمران المدينة واستقرارها السياسي والأمني تعرض للتدهور بعد وفاة الإمام فيصل، وفقدت المدينة كثيراً من نظامها، واندثرت بعض منشآتها العامة، ومنها الأسوار.

مجسم لمدينة الرياض في المتحف الوطني يوضح حال المدينة في أواخر أيام حكم الإمام فيصل بن تركي

الرياض ما بين عام ١٣١٩ و ١٣٧٤هـ

يعد عام ١٣١٩ محطة مهمة في تاريخ الرياض، ومنعطفاً تاريخياً دخلت بعده الرياض مرحلة جديدة.

حيث شهد ذلك العام دخول الملك عبدالعزيز لمدينة الرياض في الخامس من شوال من ذلك العام، وانطلاقه منها بعد ذلك لتوحيد معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية، وتأسيس دولة التوحيد فيها. وإذا كان لهذا الحدث دور كبير في تغيير أوضاع الجزيرة العربية ككل، إلاأنه كان عاملاً مهماً في النمو الحضاري لمدينة الرياض.

لقد كان الاستقرار السياسي، ووحدة الحكم الذي شهدته المدينة أهم العوامل التي مهدت لدخول الرياض مرحلة جديدة من النمو والازدهار الحضاري.

جيش الملك عبدالعزيز في إحدى المعارك في الثلاثينات الهجرية

وضمن النطاق الزمني ١٣١٩-١٣٧٣هـ تتميز مرحلتان مهمتان في تاريخ تطور الرياض الحضري. الأولى من عام ١٣١٩هـ إلى ١٣٥٠هـ. تميزت هذه المرحلة بتحول الرياض إلى قاعدة عسكرية لخدمة المجهود الحربي لتوحيد البلاد، وتأسيس الدولة، ما أثر على بقية الجوانب التنموية الحضرية في المدينة. غير أن هذه المرحلة شهدت أعمالاً عمرانية قام بها الملك عبدالعزيز، تمثلت في إعادة بناء أسوار الرياض، فغدت أكثر تحصيناً، وزود السور بالأبراج الدفاعية التي وصل ارتفاع بعضها إلى ١٢م، كما أصبح للرياض ست بوابات فقط، وهي: بوابة الثميري، وبوابة الظهيرة، وبوابة البديعة، وبوابة الشمسية، وبوابة دخنة، وبوابة المريقب.

الملك المؤسس عبدالعزيز في أحد الاحتفالات بمدينة الرياض في الستينات الهجرية.

كما قام الملك عبدالعزيز بإعادة بناء قصر الحكم، وأضاف إليه قصوراً أخرى للضيافة والحاشية، أما حصن المصمك فاسندت إليه بعض المهام الإدارية، واستخدم كمخزن للمؤن والعتاد الحربي.

جسر المالية الرابط بين قصر الحكم والجامع الكبير.

أما ثالث العناصر الأساسية في منشآت مدينة الرياض فكان الجامع الكبير الذي لم يطرأ عليه تغيير كبير عما كان عليه.

شكلت الرياض في تلك المرحلة نموذجاً للمدينة الإسلامية المسورة، التي تجتمع في مركزها المباني العامة كقصرالحكم والجامع والسوق الكبيرة،كما شكلت الشوارع الممتدة من بوابات المدينة إلى ساحة الصفاة، ووسط المدينة الشوارع الرئيسة، والحدود الفاصلة بين أحياء المدينة.

قصر الحكم في الستينات الهجرية.

حتى نهاية تلك المرحلة لم تستخدم في بناء المساكن مواد جديدة، بخلاف ما اعتادت عليه المدينة من استخدام الطين كمادة أساسية للعمارة، والحجارة في بناء الأعمدة، والأثل وسعف النخل في سقوف المنازل.

كما تشابهت جميع المباني في التصميم العمراني من حيث توزيع الغرف حول الفناء الداخلي، واستخدام مفردات العمارة المحلية كالطرم والحدايد، والأروقة الداخلية، غير أن ما تميزت به هذه المرحلة كان ازدهار أسواق المدينة نتيجة للاستقرار السياسي، وتحولها إلى عاصمة للبلاد، ومن هذه الأسواق الذي ظل بعضها قائماً إلى وقت قريب: سوق اشيقر الواقع غرب الجامع، وسوق الحساوية المخصص للثياب، وسوق الجفرة لبيع المواد الغذائية، وحراج بن قاسم الذي انتقل إلى جنوب الرياض فيما بعد، وسوق السدرة نسبة إلى سدرة في الموقع، وسوق المقيبرة للخضار والمنتجات الزراعية، وسوق القناعي.

سوق العلف بالقرب من الجامع الكبير، الخمسينات الهجرية

أحد الجسرين الرابطين بين قصر الحكم والجامع الكبير وتبدو ساحة الصفاة في الخمسينات الهجرية

مجمع قصور
المربع بني عام
١٣٥٧هـ

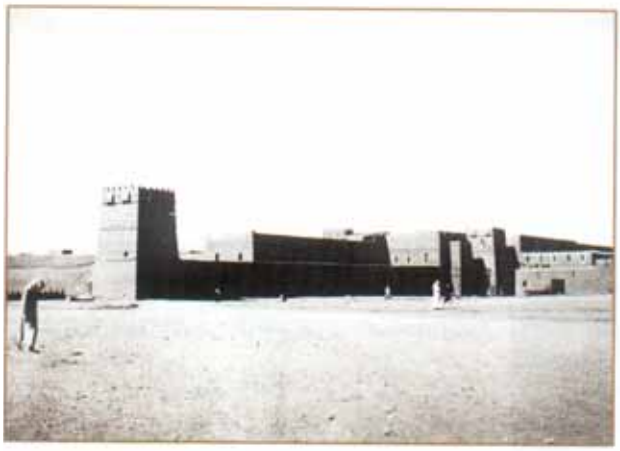

وكان للاستقرار السياسي والمكانة التي تبوأتها مدينة الرياض كعاصمة لسلطنة نجد وملحقاتها، وما تلى ذلك من ازدهار اقتصادي سبباً في بداية الهجرة نحو مدينة الرياض، فقدر عدد سكانها في نهاية تلك المرحلة بحوالي ١٩٠٠٠ نسمة.
أما المرحلة الممتدة بين عام ١٣٥٠ و١٣٧١هـ فقد حفلت بقسط وافر من الأحداث العمرانية والمدنية التنظيمية.
فكان لإعلان الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية دور في النهوض بمستوى الخدمات البلدية، فأسست بلدية الرياض عام ١٣٥٨هـ. كما أنشئ مجمع قصور المربع عام ١٣٥٧هـ خارج أسوار المدينة إلى الشمال.

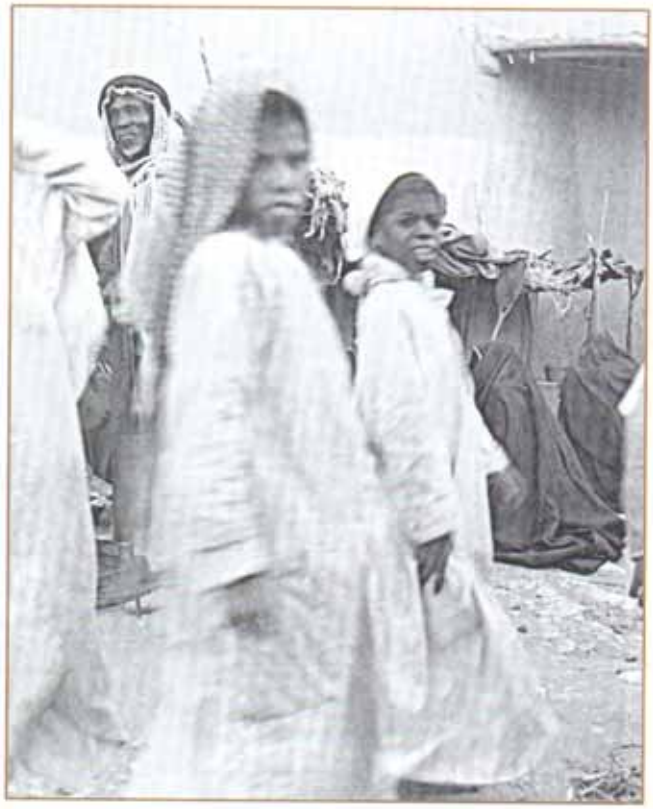

وكان مؤشراً لاتجاه نمو المدينة نحو الشمال، وبداية توسع العمران خارج الأسوار، وأقيمت أحياء الفوطة، والشمسية والمربع، في مناطق المزارع بين قصر المربع وأسوار المدينة، كما ظهر حي الحلة إلى الشرق من وادي البطحاء، وازداد توسع المدينة في ذلك الاتجاه، وظهر حي حلة القصمان لاستيعاب الهجرة المتزايدة، وانتشر العمران في الاتجاه الغربي، وظهر حي أم سليم، والشميسي، وفي الجنوب ظهر حي عتيقة.
ظهرت هذه الأحياء لاستيعاب الهجرات المتزايدة إلى المدينة من جميع الاتجاهات، وارتفع عدد سكان المدينة عام ١٣٧٠هـ إلى ٨٣,٠٠٠ نسمة، وبلغت

المساحة المعمورة ١٣كم٢، بعد أن كانت لا تتجاوز كيلومتر مربع فقط، وقد أدت هذه التطورات العمرانية المتسارعة إلى حدث عمراني مهم على مستوى المدينة، تمثل في قرار إزالة الأسوار.

كان الملك عبدالعزيز في هذه المرحلة يتولى تصريف شؤون المدينة بشكل مباشر، وأثناء غيابه كان والده الإمام عبدالرحمن الفيصل يتولى المهمة، وبعد وفاته عام ١٣٤٧هـ كان الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن تركي يتولى إدارة شؤون المدينة، ثم أصبح الأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد من يتولى تصريف شؤون المدينة، وأثناء غياب الملك وولي عهده كان يعهد بذلك إلى محمد بن زيد أحد موظفي الدولة.

وقد تولى إمارة منطقة الرياض - على التوالي - كل من أصحاب السمو الملكي الأمير ناصر بن عبدالعزيز، والأمير سلطان بن عبدالعزيز، والأمير نايف بن عبدالعزيز، والأمير فواز بن عبدالعزيز، والأمير بدر بن سعود بن عبدالعزيز.

وفي يوم الثلاثاء ١١/رجب/١٣٧٣هـ صدر أمر ملكي بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أميراً لمنطقة الرياض بالنيابة، تلاه أمر ملكي في ٢٥/شعبان/١٣٧٤هـ بتعيينه أميراً لمنطقة الرياض بمرتبة وزير.

الفصل الثاني

التطور الحضري والعمران

- تطور الأجهزة الإدارية .
- مرحلة ما قبل التخطيط الموجّه.
- مرحلة التخطيط الموجّه.
- التخطيط القطاعي.
- الهوية العمرانية.
- النمو السكاني.

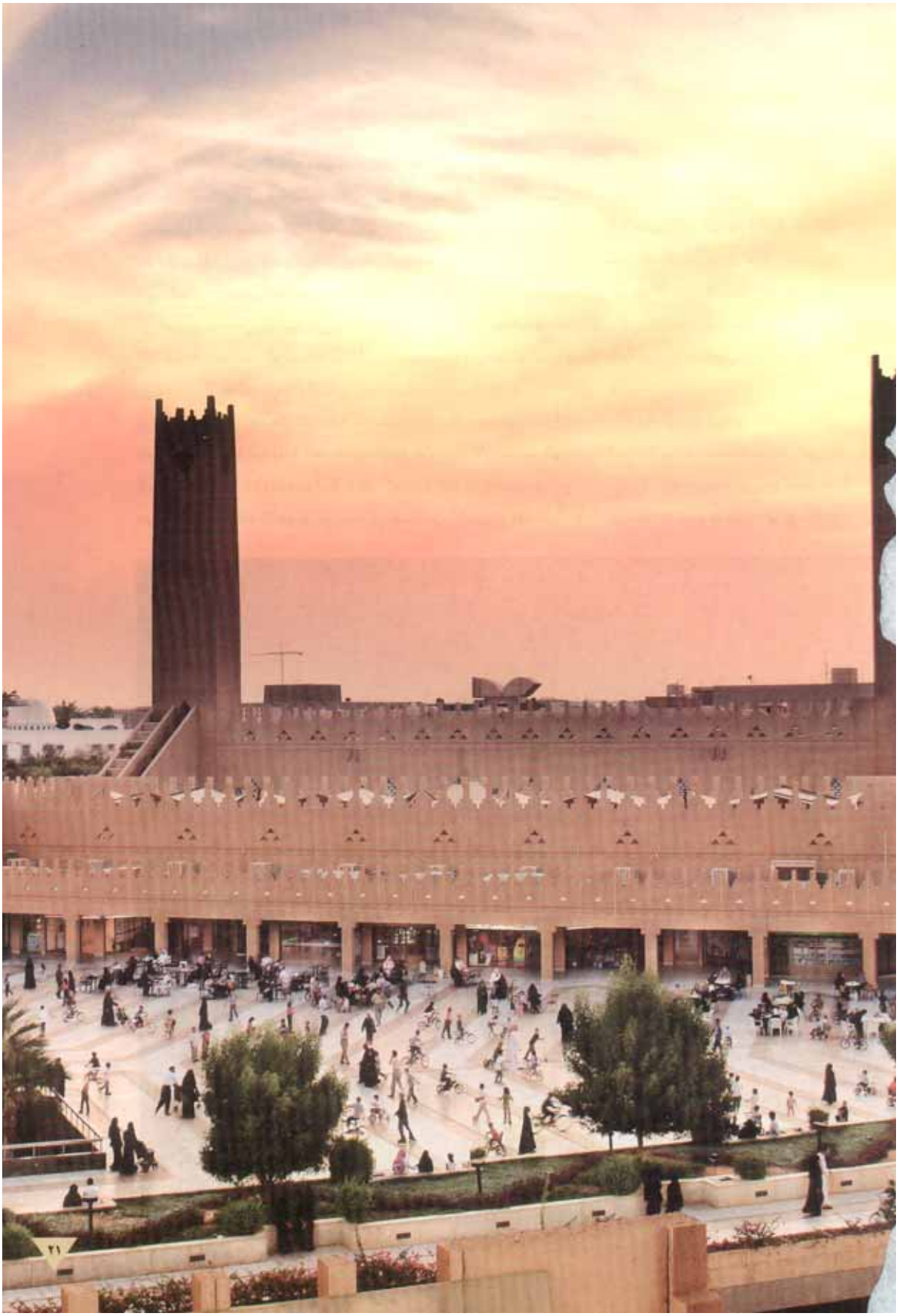

الوضع التخطيطي القائم لمدينة الرياض كان نتيجة لعدد من العوامل، تضافرت في رسم خريطة الرياض، وتحديد معالمها التخطيطية، والجانب التخطيطي للمدينة يمثل أحد جوانب النمو والتطور. ففي بداية السبعينات اتسمت العملية بقدر كبير من التلقائية، والاستجابة المباشرة لاحتياجات التوسع الآنية، وغالباً ما كانت المشاريع العمرانية تعبّر عن احتياجات اللحظة، ومتطلبات العمل المباشرة، دون النظر بعمومية إلى الحالة التخطيطية للمدينة، خصوصاً في ظل غياب أجهزة حقيقية مسؤولة عن تخطيط المدينة. غير أن الوضع سرعان ما تغير من بداية التسعينات الهجرية، فظهر قدر كبير من التنسيق بين مشاريع المصالح الحكومية المختلفة، ثم أصبح نمو المدينة مبرمجاً وفق مخططات موجهة. كما أصبح مستقبلها محدد الملامح من خلال المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.

يأتي في مقدمة العوامل المحددة لتخطيط المدينة عدد من القرارات الحكومية الإستراتيجية، فكان إعلان الرياض عاصمة لسلطنة نجد وملحقاتها في بداية الأربعينات الهجرية، ثم إعلانها عاصمة للمملكة العربية السعودية عام ١٣٥٠هـ سبباً في تدفق الهجرة السكانية من جهة، والخصوصية التخطيطية من جهة أخرى، حيث تبلورت هذه الأهمية من خلال عدد من المشاريع الإستراتيجية: كإنشاء مجمع قصور المربع خارج

الأسوار ١٣٥٧هـ، ثم هدم أسوار المدينة عام ١٣٧١هـ. تبعه قرار نقل الإدارات الحكومية والوزارات إلى الرياض عام ١٣٧٣هـ.

عامل آخر تمثل في البرامج التطويرية للمؤسسات الحكومية المختلفة، فبداية التعليم النظامي عام ١٣٧٠هـ، والتوسع في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية، وتأسيس جامعة الملك سعود (١٣٧٣هـ)، إضافة إلى مشاريع وزارة الدفاع، وإنشاء سكن الملز (١٣٧٧هـ)، وتأسيس مقرات الوزارات الحكومية، وغيرها كل ذلك أسهم في رسم محاور نمو المدينة، وعناصر الجذب المعمارية المهمة.

أما الهجرة السكانية الكثيفة التي اجتذبتها عوامل الطفرة الاقتصادية، والمرافق الحكومية فكان لها دور في رسم خريطة المدينة، فتشكلت أحياء جديدة للمهاجرين الجدد على أطراف المدينة، في الجهات التي قدموا منها.

ثم ما لبثت الأجهزة الإدارية المعنية بإدارة المدينة أن تولت زمام المبادرة، ووحدت جميع الجهود التنموية وفق برامج تخطيطية، ازدادت كفاءتها بمرور الوقت.

تطور الأجهزة الإدارية

التجهيزات الآلية للنظافة مدينة الرياض في الثمانينات الهجرية.

عام ١٣٥٦هـ تشكل أول جهاز للبلديات في مدينة الرياض، ولم يتجاوز كادره الوظيفي ٩٥ فرداً، كانت الاحتياجات الإدارية في تلك الفترة محدودة، فحركة العمران - وإن كانت نشطة - إلا أنها لم تصل إلى معدلات عالية، كما أن المشاريع التي بدأت خارج أسوار المدينة كانت أشبه بجزر مستقلة بعيدة عن المدينة، لا تحتاج إلى خدمات إدارية، ولا ينشأ بينها تفاعل كثيف مع المدينة القابعة خلف الأسوار.

امارة منطقة الرياض في الثمانينات الهجرية.

كما أن برامج المرافق الخدمية، والبنى التحتية لم تنطلق آنذاك، لذا فقد اقتصرت مهام هذا الجهاز الوليد على القيام بخدمات النظافة، والصيانة البسيطة لطرقات المدينة، ونظام إضاءتها.

عام ١٣٧٥هـ صدر قرار ملكي بإنشاء أمانة مدينة الرياض، كان هذا القرار مواكباً لمرحلة مهمة في تخطيط المدينة، حيث هدمت أسوار المدينة قبله بأربع سنوات، وتقاطرت وفود المهاجرين الجدد، وتضخمت الاحتياجات الإدارية التنظيمية، فنشأت

القصر القديم لأمانة مدينة الرياض في السبعينات الهجرية.

الأحياء السكنية الجديدة، فضلاً عن بدء برامج المرافق العامة من الطرق والكهرباء، وبدء تأسيس المؤسسات الحكومية لمقراتها في المدينة.

كانت وتيرة العمل تسير بشكل عال جداً، ما استدعى ضرورة توزيع الإشراف والمتابعة الإدارية على مواقع المدينة. ففي مطلع الثمانينات الهجرية أنشئت ست بلديات فرعية لمتابعة متطلبات إدارة الأحياء الجديدة، وخدمة سكان المدينة، ومازال عدد البلديات الفرعية يتزايد - خصوصاً - في فترة التسعينات الهجرية، حتى وصلت الآن إلى ١٧ بلدية فرعية مسؤولة عن إدارة ١٥٠ حياً في مدينة الرياض.

عام ١٣٩٤ تأسس صندوق التنمية العقارية، ولم يكن معنياً بإدارة المدينة بشكل مباشر، لكنه شكل محرك النمو العمراني الأول في جميع أنحاء المملكة، وفي مقدمتها مدينة الرياض، وكان للقروض الميسرة التي قدمها الصندوق للمواطنين، دور في رفع معدلات الإعمار في المدينة إلى معدلات قياسية، تحولت معه مدينة الرياض في مطلع التسعينات الهجرية إلى واحد من أكبر المواقع الإنشائية في العالم، ووصل عدد الرخص (رخص البناء) السنوية التي تمنحها الأمانة إلى ١٤,٠٠٠ رخصة، وكان ذلك أكبر من أن تستطيع أجهزة الأمانة استيعابه، والسيطرة عليه، من خلال المخططات التوجيهية المتوالية.

قصر الحكم ويظهر في الخلف المجمع الحديث للإمارة والشرطة والأمانة.

في العام نفسه ١٣٩٤هـ أنشئت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بهدف مراجعة المخطط التوجيهي الأول للمدينة، وإقراره، والإشراف على تنفيذه، إضافة إلى رسم السياسات العليا لتطوير مدينة الرياض، وإقرار الخطة الشاملة، واللوائح التنفيذية، والبرامج التطويرية التنفيذية بمدينة الرياض، وتحديثها.

عام ١٤٠٣هـ صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء الجهاز التنفيذي للهيئة تحت مسمى مركز المشاريع والتخطيط، لكي تتمكن الهيئة من الإشراف والسيطرة التامة على عملية تخطيط المدينة بالمستوى المناسب، وتتولى بشكل مباشر تنفيذ بعض البرامج، والمشاريع التطويرية الإستراتيجية، إلى جانب التنسيق بين الجهات العاملة في المدينة، ووضع البرامج التطويرية الشاملة، التي تستوعب جميع جهود هذه الجهات.

اجتماع للهيئة العليا في مطلع القرن الحالي

واجتماع آخر لها في مقرها الجديد بحي السفارات

مرحلة ما قبل التخطيط الموجه

في الفترة الممتدة من مطلع السبعينات الهجرية إلى مطلع التسعينات الهجرية (مرحلة ما قبل التخطيط الموجه) سيطرت على نمو المدينة، وتخطيطها المستقبلي عوامل أساسية : منطقة وسط المدينة (الأحياء القديمة التي كانت ضمن الأسوار)، والمشاريع الحكومية الكبرى في المدينة، ثم شبكة الطرق الرئيسة.

فبعد إزالة الأسوار عام ١٣٧٠هـ ظل وسط المدينة محتفظاً بحيويته ونشاطه الحضري، وظل مسيطراً على نمو المدينة إلى نهاية القرن الهجري الفائت، وعمل كنواة أساسية ثابتة لنمو المدينة لفترة طويلة. ساهم في ذلك عوامل عدة في مقدمتها احتفاظ وسط المدينة بساكنيه، وبالتالي بقاء الكثافة السكانية الأكبر في وسط المدينة. فعلى الرغم من رياح التطور المدني التي بدأت تهب إلا أن قدرات سكان المدينة آنذاك لم تكن تؤهلهم لهجران مساكنهم التقليدية إلى مساكن حديثة، كما أن الأحياء الحديثة التي نشأت كحزام حول وسط المدينة لم تكن أكثر مدنية منها.

بدايات التوسع العمراني وإزالة المباني القديمة في السبعينات الهجرية.

ظل وسط المدينة محتفظاً بأهمية مرافقه ومعالمه الأساسية على مستوى المدينة ككل، وفي مقدمتها قصر الحكم الذي ظل إلى منتصف السبعينات مقر إدارة البلاد، وكذلك الجامع الكبير، وما حوله من أسواق لم توجد لها بدائل منافسة خارج وسط المدينة.

النسيج العمراني في أواخر الثمانينات الهجرية.

عامل مهم ساهم في سيطرة وسط المدينة أنها كانت ملتقى الطرق الرئيسة التي ربطت المشاريع الجديدة في الشمال والشرق، وكذلك الأحياء الجديدة، وتحول وسط المدينة إلى همزة وصل بين أطراف المدينة.

لكل هذه العوامل ظل وسط المدينة مسيطراً على نمو المدينة، موجهاً اتساعها في شكل شعاعي، محتفظاً بحيوته لمدة طويلة، ما جعل مدينة الرياض في نهاية المطاف تصنف ضمن المدن أحادية المركز.

بمرور الوقت ومن منتصف السبعينات الهجرية تولت المشاريع الحكومية زمام توجيه نمو المدينة. فكان إنشاء المطار القديم (١٣٧٣هـ)، ثم إنشاء حي الملز (١٣٧٧هـ)، وتأسيس مباني الوزارات على الجهة الغربية لطريق المطار، تأكيداً لعصب الأنشطة الرئيسي الذي ينطلق من وسط المدينة، ويتجه شمالاً. كما كان عامل استقطاب لنمو المدينة نحو الشمال.

وكما كان تأسيس مقر السكة الحديد، فاتحة تجمع الأنشطة الصناعية في شرق المدينة،كان تأسيس حي الناصرية في الشمال الغربي تحديداً لطبيعة الأحياء التي تلته من جهة الجنوب، كحي المعذر وعليشة، وكلها أحياء سكنية امتازت باتساع الشوارع، وتكامل المرافق.

شارع المطار القديم (الملك عبدالعزيز) في الثمانينات الهجرية

في نهاية الثمانينات بدأت الطرق الرئيسة في توجيه عمران المدينة. فكانت الطرق سيدة الموقف، وعلى جوانبها تحددت استعمالات الأراضي، وتحدد اتجاه نمو المدينة شمالاً باتجاه طريق القصيم، وشرقاً باتجاه طريق الدمام، وغرباً باتجاه طريق مكة، وجنوباً باتجاه طريق الخرج.

مرحلة التخطيط الموجه

عام ١٣٨٨هـ دخلت الرياض مرحلة التخطيط الشامل، ففي تلك السنة بدأ إعداد المخطط التوجيهي الأول لمدينة الرياض، وانتهى العمل منه عام ١٣٩١هـ. اعتمدت فكرة المخطط على إقامة مناطق عالية الكثافة باتجاه الشمال والجنوب في محور يوازي وادي حنيفة، توازيها تدرجات موازية في الكثافة باتجاه الشرق والغرب، كما أولى المخطط عناية خاصة بوسط المدينة، واعتبره أساساً لإعادة القيمة التراثية العمرانية للمدينة، وضمن هذا المخطط تبلور العصب الرئيسي للأنشطة التجارية الممتد من وسط المدينة، والمتجه شمالاً بمحاذاة طريق القصيم، صممت الأحياء السكنية وفق نظام شبكي، وكل حي عبارة عن بلوك مربع مساحته ٤كم٢، كما اعتمد المخطط نظاماً هرمياً لشبكة النقل في المدينة، اعتبرت فيه الشوارع الرئيسة كمناطق للأنشطة التجارية والمختلطة.

حدد المدى الزمني للمخطط بثلاثين سنة (يغطي نمو المدينة لعام ١٤٢٠هـ)، وافترض أن مساحة المدينة في آخر المدى الزمني للمخطط لن تتجاوز ٣٠٤كم٢، وعدد السكان في حدود ١,٤٠٠,٠٠٠نسمة.

المخطط التوجيهي الأول

بدا في السنوات الأولى التي تلت اعتماد المخطط التوجيهي الأول عدم قدرته على مواكبة العمران والنمو السكاني في المدينة، فقفز عدد السكان من ٣٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٣٩٠هـ إلى ٦٦٦,٨٤٠ نسمة عام

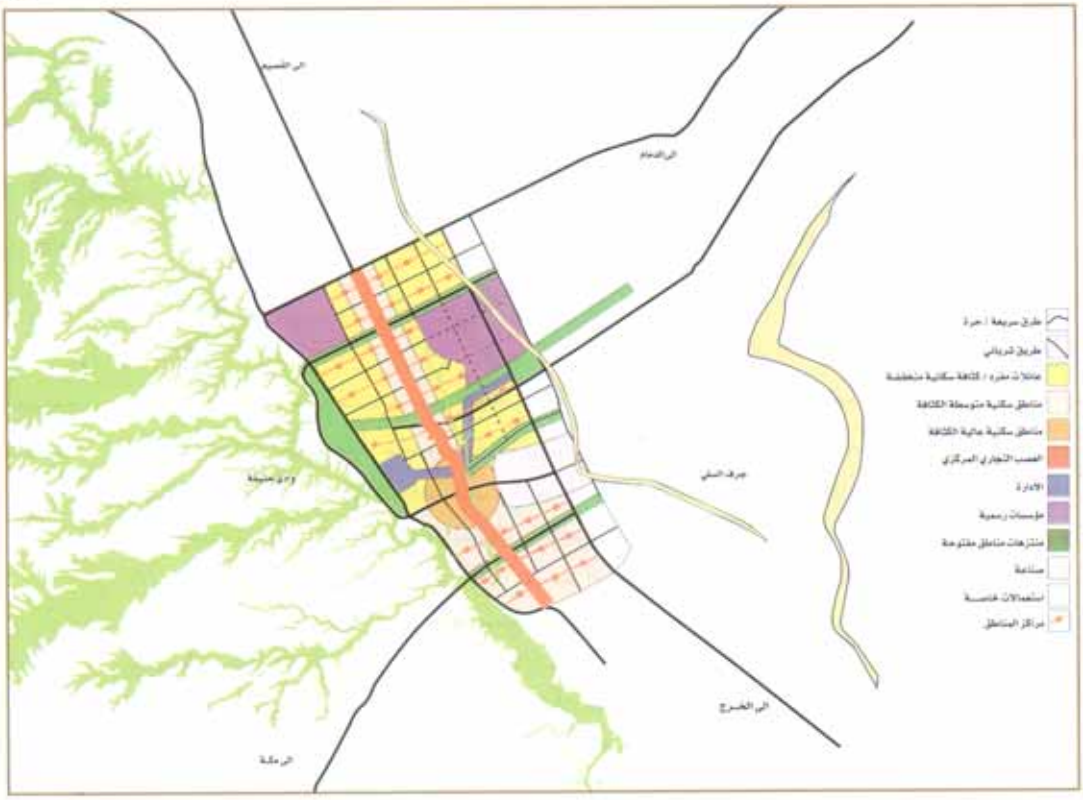

١٣٩٤هـ، لكن معدلات النمو كانت أكبر من ذلك. وفعلياً فقد وصل عدد سكان المدينة عام ١٤٢٠هـ (الحد الزمني للمخطط التوجيهي الأول) إلى ٣,٥٠٠,٠٠٠ نسمة، وضمن مساحة عمرانية في حدود ٨٥٠ كم٢.

لذلك بدأ العمل على إعداد مخطط توجيهي ثانٍ (تنقيح للمخطط الأول)، اكتمل العمل فيه عام ١٤٠١هـ، ونظراً لمعدلات النمو العالية، فقد اقتصر الحد الزمني للمخطط الثاني على عشر سنوات (١٤١٠هـ)، فافترض نمواً سكانياً قدر بحوالي ١,٦٠٠,٠٠٠ مليون نسمة، ونمواً عمرانياً يغطي ٦٥٠كم٢ فقط.

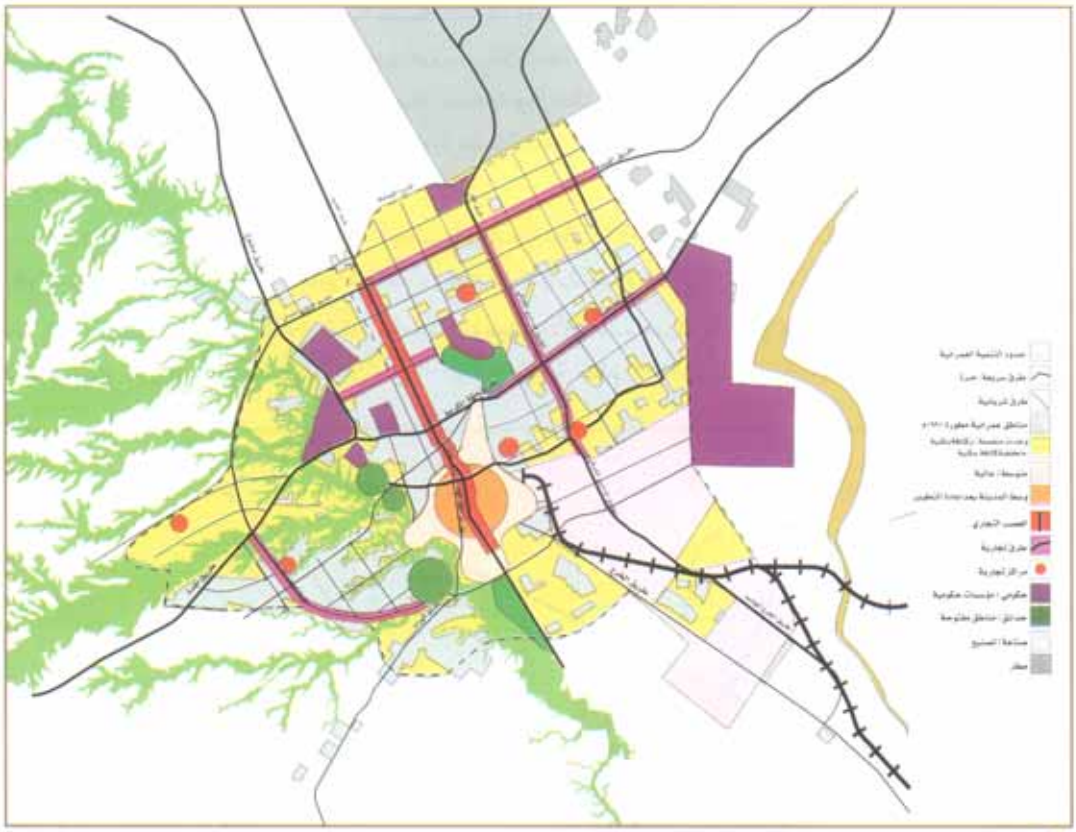

المخطط التوجيهي الثاني

في عام ١٤٠٦هـ صدر قرار مجلس الوزراء بضرورة تحديد النطاق العمراني لجميع مدن المملكة، وتولت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إعداد النطاق العمراني لمدينة الرياض، وقامت بسلسة من الدراسات والمسوحات لتحديد اتجاهات نمو المدينة، وتقويم مستوى المرافق والخدمات العامة، والبنى التحتية في الأحياءالقديمة والجديدة، ونتج عن ذلك تقسيم النطاق العمراني إلى مرحلتين: الأولى وتشمل المناطق الحالية المطورة من المدينة، وهي التي يسمح فيها بالتوسع العمراني إلى عام ١٤٢٥هـ مع شمولها بالخدمات وتبلغ مساحتها ٦٣٢ كم٢، المرحلة الثانية ولا يسمح فيها بالتخطيط، قبل استيعاب جميع الأراضي البيضاء في المرحلة الأولى، حيث اشارت الدراسات إلى أن هذه الأراضي البيضاء الواقعة ضمن المرحلة الأولى لها قدرة استيعابية تصل إلى ١,٨٠٠,٠٠٠ مليون نسمة، وتبلغ مساحة المرحلة الثانية من النطاق العمراني

١٧٨٠كم٢، ونظراً لاحتياجات النمو السكاني بين عامي ١٤٢٠ و ١٤٢٥هـ اضيفت ١٠٨كم٢ من نطاق المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى نظراً لاكتمال تخطيطها، وإمكانية شمولها بالمرافق والخدمات، وقد ساهم النطاق العمراني في الحد من الأراضي البيضاء التي انخفضت من ٥٠٪ عام ١٤٠٨هـ إلى٢١٪ عام ١٤٢٤هـ، ومازالت في تناقص مستمر.

أما التوجه الحديث فيعتمد على مبدأ التخطيط الشامل الذي يعتبر جميع العوامل المؤثرة في نمو المدينة دون الاقتصار فقط على الجوانب العمرانية التخطيطية البحتة، وأن يشمل الجوانب العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والثقافية، وكذلك متطلبات النقل والإسكان، كما رأت ضرورة التخطيط وفق مراحل، وضمن مستويات مختلفة من التفصيل، وإيلاء عناية قصوى لتكامل برامج التطوير، والتنمية المستديمة، وترشيد الموارد، لذلك بدأت الهيئة عام ١٤١٦هـ في إعداد المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، ليعطي رؤية مستقبلية لخمسين سنة، وإطاراً إستراتيجياً لخمس وعشرين سنة يتضمن سياسات للقطاعات التنموية كافة، ومخططاً هيكلياً، وخطة لإدارة المدينة.

خريطة النطاق العمراني بمرحلتيه الأولى والثانية

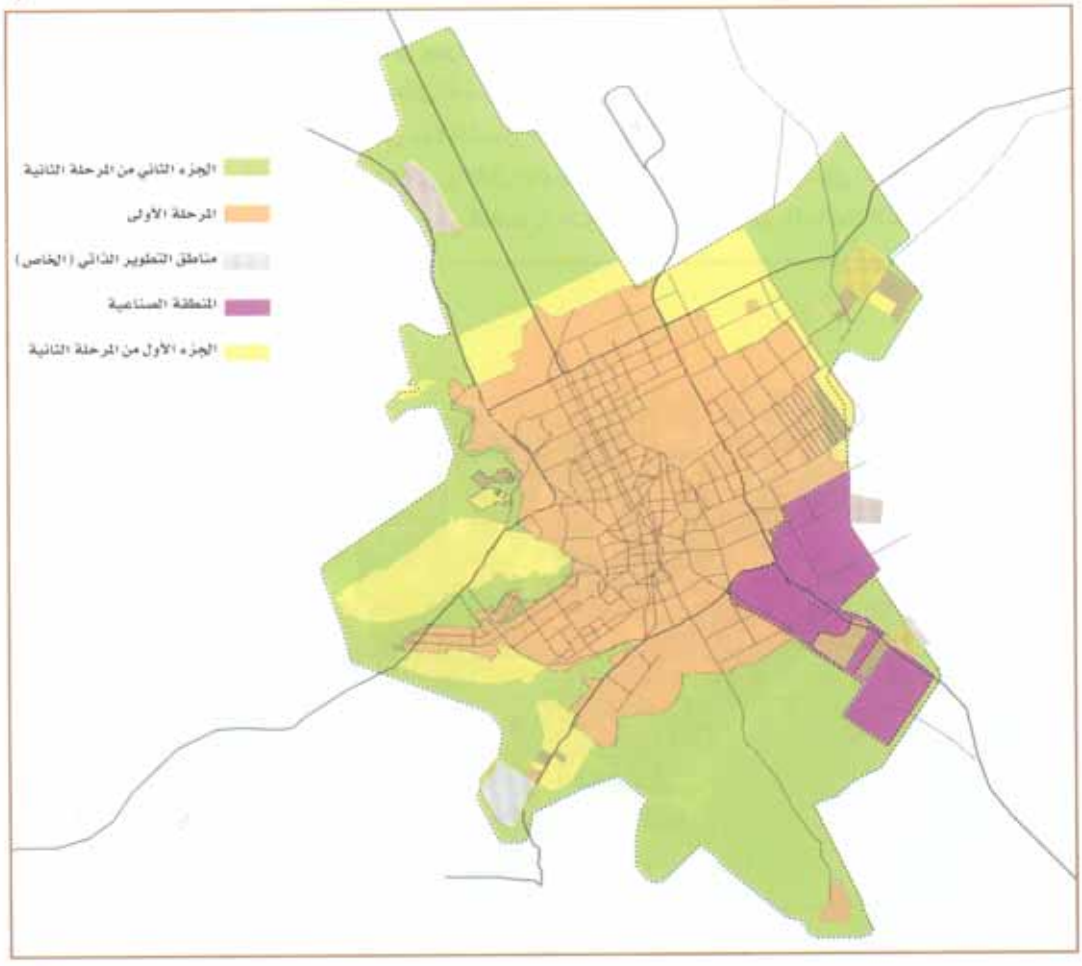

التخطيط القطاعي

عرفت الرياض التخطيط المتكامل لمناطق محددة في المدينة منذ فترة مبكرة، حيث شكلت تلك المناطق أحد عوامل نمو المدينة، ومحددات نمطها الحضري والعمراني، ويعد مجمع قصور المربع الذي أنشأ عام ١٣٥٧هـ أولى نماذج التخطيط القطاعي في مدينة الرياض، فمقارنة بمساحة الرياض آنذاك كان يعد مجمع المربع مدينة مصغرة إلى جوار مدينة الرياض، وإذا كانت مبانيه لا تختلف عن بقية مباني المدينة في التصميم ومواد الإنشاء، إلا أنها امتازت بضخامة الحجم، والتقسيم الوظيفي المحدد، وتحديد شبكة الممرات والطرق داخل المجمع، وكيفية استعمالها.

عام ١٣٧٣هـ أنشىء حي الناصرية، وأقيمت فيه القصور الملكية الحديثة، امتاز الحي بالنقلة الكبيرة في المستوى الحضري، فكانت الفلا (الفلل) النمط العمراني المتبع في الحي، كما اتسمت الشوارع بالإتساع، وتوافر مرافق الإنارة والتشجير، إضافة إلى توافر الخدمات كالمدارس والحدائق، والكهرباء، والمساجد، والهاتف ذي المقسمات الآلية.

كان لحي الناصرية أثر كبير على عمران المدينة ونموها الحضري، فكان توطئة لانتشار مواد البناء الحديثة، واستبدال المساكن الشعبية بالفلل الحديثة، من جهة أخرى كان للحي أثر في امتداد النسيج العمراني للمدينة، فنشأ خلف الحي (من جهة الشمال الغربي) حي المعذر وحي عليشة (من جهة الجنوب)، وجميعها امتازت بالمستوى الحضري الراقي، وتكامل التجهيزات، والمباني الحديثة، والفلل السكنية، وامتد من جهة أخرى عمران المدينة بين الوسط وحي الناصرية، فتوسع حي المربع، والفوطة باتجاه الناصرية.

مجمع
اسكان المزرعة
السبعينات
الهجرية

غير أن حي الملز الذي أنشيء عام ١٣٧٧هـ يعد أكثر المشاريع التخطيطية القطاعية أثراً على تخطيط المدينة المستقبلي، فقد اعتمد الحي النظام الشبكي لشوارع متعامدة متقاطعة، واشتمل على ٧٥٤ فيلا سكنية، إضافة إلى ١٨٠ شقة، وبهذا قدم حي الملز بنظامه الشبكي وفلله السكنية نموذجاً لما ستكون عليه أحياء المدينة المستقبلية، وساهم في تأكيد هذا التوجه ما تلاه من أحياء مكتملة التخطيط والتجهيز، كمشاريع الإسكان التي أنشأتها وزارة الإسكان عام ١٣٩٤هـ في حي المعذر، وعلى طريق الخرج وتكونت من ١٥٩ عمارة، اشتملت على ٣٥٦٠ شقة سكنية، إضافة إلى ٣٨٩١ فيلا سكنية.

العقد الأول من القرن الرابع عشر الهجري شهد منهجية جديدة في التخطيط القطاعي، تمثلت أبرز ملامحها في إعادة إحياء مقومات الحي السكني الاجتماعية والثقافية، واختفى من هذه المشاريع نمط التخطيط الشبكي. من أبرز هذه المشاريع: المدينة الجامعية لجامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومنشآت مطار الملك خالد الدولي، ومجمعات الحرس الوطني في الشمال والشمال الشرقي من المدينة. امتازت هذه المشاريع بالمستوى الرفيع للخدمات والبنى التحتية التي وصلت في بعض المشاريع إلى حد الاستقلال الكامل عن شبكة مرافق المدينة العامة، كما

امتازت بتكامل المؤسسات والمنشآت الخدمية، كالمدارس والمساجد والمراكز الثقافية والترفيهية والأسواق، قدمت هذه المجمعات نظرة مختلفة لمتطلبات الحي السكني، وواقع الخصوصية الاجتماعية والثقافية، كما قُدمت فيها أفكار تخطيطية منوعة للربط بين المنشآت الوظيفية في هذه المجمعات، وضمان عزل بيئة العمل عن بيئة السكن، وتجهيزها بما يكفي من الخدمات لاستيعاب زوارها من خارجها.

كما أسهمت عدد من المشاريع التطويرية الكبرى في الإرتقاء بالمستوى التخطيطي والعمراني للمدينة بشكل عام، كما في منطقة قصر الحكم، ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي، وحي السفارات، وسكن وزارة الخارجية. حيث سعت إلى ترسيخ مضامين تخطيطية جديدة، إضافة إلى ما سبق تحقيقه

في المجمعات السابقة، من هذه المضامين التطوير المرحلي، الذي يقوم على أساس البدء بالمتطلبات الأساسية من بنى تحتية، ومرافق خدمية، وتطوير المنشآت الوظيفية على مراحل، ما يجعلها مرنة قابلة للمواءمة مع ما يستجد من تطورات، مثل هذه المنهجية تظهر جليةً في منطقة قصرالحكم، حيث طورت ضمن ثلاث مراحل متتالية، وكذلك في حي السفارات الذي يعد مدينة مصغرة، تتضمن أحياء سكنية، ومحاور لأنشطة تجارية ودولية متعددة، وأنشطة تجارية وثقافية مختلفة، في البداية خططت الأحياء، وجهزت بالبنية الأساسية، وأسست فيها منشآت المرافق العامة، في حين تولت جهات أخرى إنشاء مقراتها الوظيفية.

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز يدشن المرحلة الثانية من برنامج تطوير منطقة قصر الحكم ١٤١٢هـ

ومن المضامين التخطيطية الحديثة في هذا السياق فتح المجال أمام القطاع الخاص، والجهات الأخرى للإسهام في التطوير الفعلي، فبعد أن اكتملت متطلبات تطوير منطقة قصرالحكم العامة، بادر القطاع الخاص لمشاريع التطوير العقاري في المنطقة المحيطة بها، وأصبح التكامل بين القطاع الخاص والجهات التخطيطية المسؤولة عن المدينة سمة بارزة في المشاريع العمرانية الحديثة.

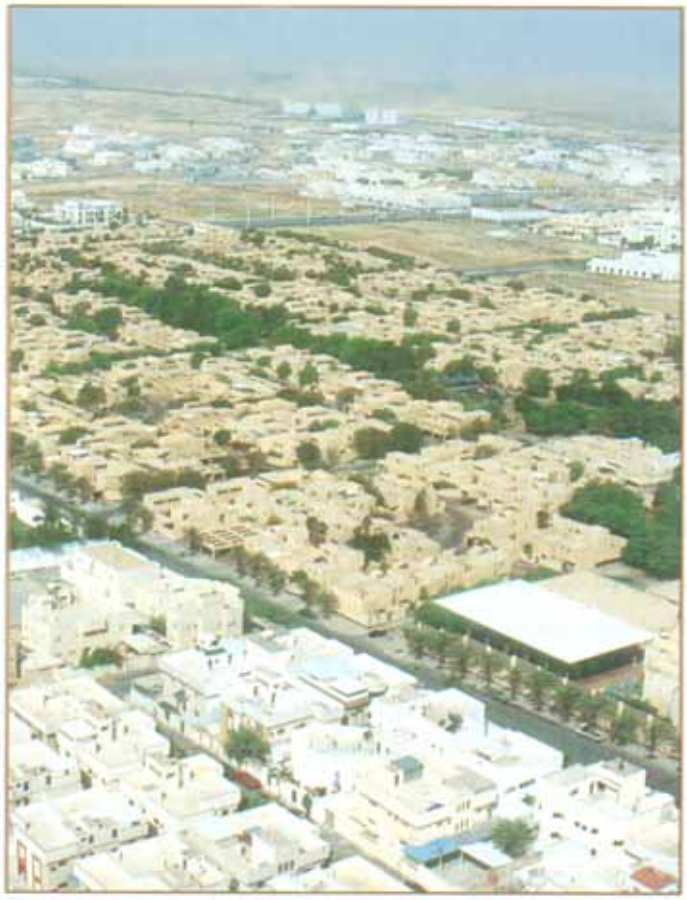

وقد اعتبر في المشاريع التطويرية المتكاملة المرافق والخدمات أن تقدم الفائدة للأحياء المجاورة، من خلال تداخل النسيج العمراني للمشاريع التطويرية مع الجوار المحيط، وحرصت على إزالة الأسوار والمناطق العازلة بينها، وأن تقدم هذه المشاريع فائدة مباشرة للاحياء المحيطة، فغلبت الميادين والحدائق والمناطق المفتوحة على تخطيط منطقة قصر الحكم، ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي نظراً لحاجة أحياء وسط المدينة لمثل هذه المرافق، وقُدمت المؤسسات الثقافية ذات النفع العام المتعدي على بقية المنشآت الوظيفية الأخرى، فمركز الملك عبدالعزيز التاريخي يزخر بعدد وافر من المؤسسات الثقافية العامة على مستوى المنطقة.

الهوية العمرانية

كانت الهوية العمرانية أبرز ما لفت أنظار الرحالة الذين زاروا الرياض قديماً، فكان للمدينة نمط معماري طبع كل مساكنها ومبانيها وأزقتها وأسوارها. وكانت تلك الهوية المعمارية المميزة نتيجة لطبيعة حياة السكان، والبيئة المحيطة، والمواد الإنشائية، والقدرات المعمارية المتاحة آنذاك. واليوم أخذت معظم المشاريع العمرانية الكبرى في المدينة بمفردات العمارة التراثية، ومتطلبات البيئة المحلية: ثقافياً واجتماعياً، وعادت الهوية العمرانية للمدينة في الظهور في حلة من الحداثة والكفاءة الوظيفية.

ظلت الرياض محتفظة بهويتها المعمارية من حيث المواد المستخدمة، وآليات البناء، والتصميم إلى بداية السبعينات الهجرية، وسرعان ما هبت رياح التغيير، فبدأت ملامح التغيير بإنشاء حي منفوحة، الذي أنشيء من ٧٥٠ قطعة أرض لا تزيد مساحة كل وحدة منها عن ٩٠م٢، ولا يزيد عرض شوارعها عن ٨ أمتار، كانت المباني من الطراز التقليدي، إلا أن المواد الحديثة أدخلت فيها، كالأبواب الحديدية ، والأخشاب المستوردة لبناء الأسقف. تعاظم هذا التغيير مع إنشاء حي الملز، ومباني الوزارات الحكومية على طريق المطار القديم، وإنشاء حي الناصرية، فظهرت الفيلا بفراغاتها المفتوحة للخارج بديلاً لبيوت الرياض القديمة بفنائها الداخلي. وما لبثت أن صارت خيار السكان المفضل في بناء مساكنهم الجديدة، تميز تصميم مساكن هذه الأحياء، والمباني الحكومية بالحداثة العمرانية التي كانت تسود العالم آنذاك، دون اعتبار لمتطلبات البيئة المحلية، أو لمفردات عمارتها.

أما العقد الأول من القرن الهجري الرابع عشر فقد إمتاز بالتطور في التصاميم المعمارية، وتطور مستوى التقنيات والإنشاءات، فأدخلت الواجهات الزجاجية، والمساحات الداخلية المفتوحة، والمجمعات المعمارية المتعددة الوظائف.

كما ظهرت في الوقت نفسه عدد من المشاريع العمرانية الضخمة على مستوى المدينة، التي شكلت خطوة نحو العودة إلى أصول العمارة المحلية، من خلال إعادة الاعتبار لمتطلبات البيئة في تصميم المباني، وترشيد الطاقة، واعتبار المتطلبات الاجتماعية والثقافية في المنشآت، ظهر هذا جلياً في مشاريع منشآت جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومنشآت مطار الملك خالد الدولي.

مجموعة أخرى من المشاريع التطويرية قدمت قراءة حديثة لمتطلبات العمارة المحلية، وفق مفهوم عصري، يجمع بين متطلبات المدينة الحديثة، ويقدم بيئة مثالية لنمو السلوكيات الاجتماعية الإيجابية، ويبرز مقومات الثقافة المحلية. قاد هذا الاتجاه منشآت قصر الحكم، وحي السفارات، ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي، والمحكمة الكبرى، وعدد كبير من المساجد، والمنشآت الخدمية الوظيفية.

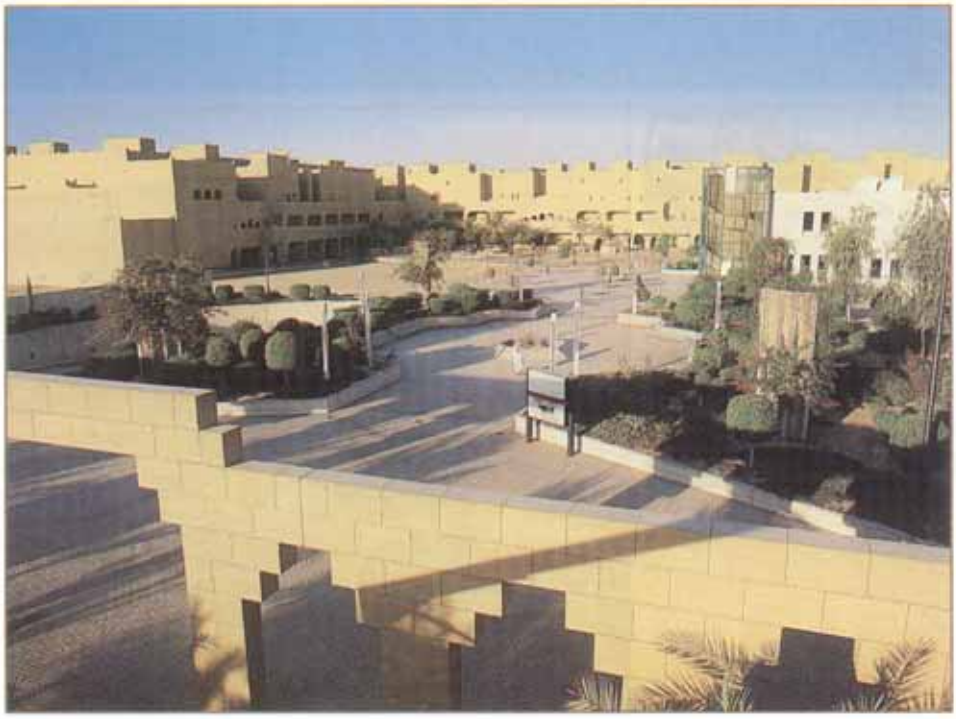

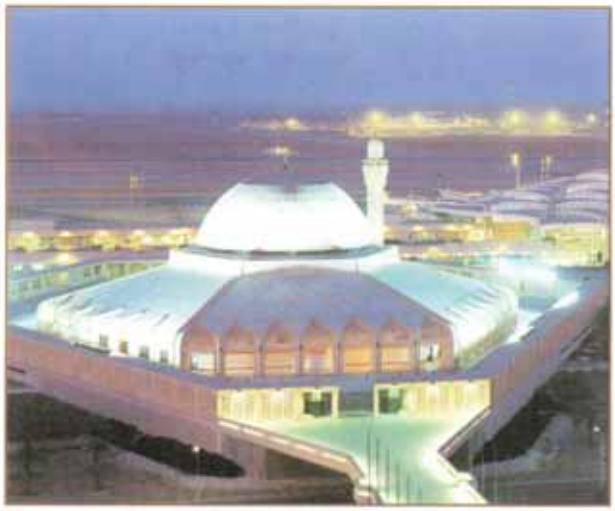

هذه المشاريع أنيط بها بلورة الهوية العمرانية للمدينة، بحيث تبرز الأصالة المعمارية في تراث المدينة، وتكون بيئة إيجابية لفكر المجتمع، ومعالمه السلوكية الموجهة لحياته، ورائده في تحقيق مبدأ الاستدامة في المنشآت، الذي يعني اعتبار متطلبات البيئة، وترشيد الموارد ومصادر الطاقة.

استطاعت هذه المشاريع أن تجذب معظم المشاريع العمرانية الخاصة والعامة في العقد الثاني نحو منهجيتها، بل والانطلاق نحو آفاق جديدة من إعادة الأصالة في أجواء المعاصرة، ويظهر ذلك جلياً من خلال مشاريع التطوير التجارية (المراكز التجارية) في منطقة قصر الحكم، ومقرات المؤسسات الحكومية الحديثة كمقر الدفاع المدني في شارع طارق بن زياد، ومقر المحكمة الكبرى، والمنشآت العامة في حي السفارات، ونماذج المساكن المصممة للأحياء السكنية المخططة حديثاً، فضلاً عن عدد كبير من المشاريع الصغيرة، والمساكن الخاصة التي قدم بعضها أفكاراً إبداعية في الاقتباس من العمارة التراثية.

النمو السكاني

في بداية السبعينات الهجرية لم يتجاوز سكان المدينة مائة ألف نسمة، غلبت عليهم الأصول العائلية المتقاربة، واتسمت حياتهم بإيقاع موحد في المعاش، والمناشط، والآن يعيش في المدينة حوالي خمسة ملايين نسمة من أكثر من خمسين دولة، تتعدد لغاتهم، وثقافاتهم، واهتماماتهم، ومناشط حياتهم.

احصاءات سكان الرياض

هجري	عدد السكان	المصدر
١٣٧٤	١٠٦,٠٠٠	مكتب تخطيط المدن
١٣٨٠	١٦٠,٠٠٠	مكتب تخطيط المدن بعد أن عدله دوكسيادس
١٣٨٢	١٦٩,٠٠٠	مكتب تخطيط المدن
١٣٨٢	١٨٥,٠٠٠	دوكسيادس
١٣٨٨	٣٠٠,٠٠٠	مسح شركة دوكسيادس عن عدد العائلات
١٣٩٢	٤٢٠,٠٠٠	دوكسيادس
١٣٩٤	٦٦٢,٠٠٠	التعداد السكاني للبلاد عام١٣٩٤هـ/١٩٧٤م
١٣٩٧	٦٩٠,٠٠٠	مسح شركة ست انترناشيونال
١٤٠٧	١,٣٨٩,٠٠٠	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (مسح)
١٤١١	٢,١٠٠,٠٠٠	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (مسح)
١٤١٣	٢,٧٧٦,٠٩٦	تعداد (عام ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)
١٤١٧	٣,١٠٠,٠٠٠	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (مسح)
١٤٢٤	٥,٠٠٠,٠٠٠	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (تقدير)

زيادة عدد سكان المدينة كان ولا يزال أبرز سمات المدينة، والجانب المسؤول عن بقية مظاهر النمو في القطاعات الأخرى،التي تسعى دائماً لمواكبة احتياجات سكان المدينة، أهم مميزات هذا النمو السكاني تكمن في معدلات النمو العالية التي لم تقل عن ٨٪ طوال السنوات الماضية، وهو يعتبر معدلاً مرتفعاً مقارنة بمعدلات نمو المدن المماثلة، بل إن هذا المعدل وصل في فترة الثمانينات والتسعينات، وبدايات العقد الأول من القرن الحالي إلى ١٦٪ في بعض السنوات، أما الميزة الثانية لنمو سكان مدينة الرياض فتتسم بخصائص نوعية طرأت على حياة سكان المدينة، وغيرت كثيراً من مجريات حياتهم.

المعدل العالي المستمر طوال السنوات الماضية لنمو سكان المدينة كانت تغذيه ثلاثة روافد مهمة، فهناك الزيادة الطبيعية لسكان المدينة، الناتجة عن الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات، وحتى هذا العامل شهد معدلات نمو عالية، فتحسن الخدمات الطبية، الظروف المعيشية، خفض نسبة الوفيات بين الأطفال.

الرافد الأهم في زيادة عدد سكان المدينة يرجع إلى معدلات الهجرة الداخلية (الهجرة من بقية مدن المملكة ومناطقها إلى مدينة الرياض) فهذا الرافد يشكل أكثر من ٥٠٪ من نسبة الزيادة السنوية في عدد سكان المدينة، ويشكل المهاجرون من المناطق الوسطى في المملكة الغالبية العظمى، يليهم المهاجرون من المنطقة الجنوبية الغربية، ثم المنطقة الغربية، ثم بقية أنحاء المملكة.

العمل والبحث عن مقومات الحياة العصرية الأفضل يمثل المحرك الأساسي لهذه الهجرة، يليها التعليم كمحرك آخر يدفع المواطنين إلى الهجرة إلى مدينة الرياض.

الرافد الثالث من روافد زيادة عدد سكان المدينة يكمن في الهجرة الخارجية، وهي اليد العاملة المستقدمة، فالطفرة الاقتصادية التي شهدتها المدينة، وتعدد المشاريع الإنشائية والتجارية والصناعية، جعل من مدينة الرياض واحدة

تعداد سكان مدينة الرياض

العام الهجري	المجموع بالآلاف	السعوديون	غير السعوديين	نسبة السعوديين	النمو السنوي	النمو الطبيعي	النمو من الهجرة
١٣٨٨	٣٠٠						
١٣٩٧	٦٩٠						
١٤٠٧	١,٣٨٩	٨٤٥	٥٤٣	٦١٪			
١٤١١	٢,٠٠٤	١,٣٣١	٧٥٢	٦٦٪	٨,٨٠٪	٣,٣٠٪	٥,٥٠٪
١٤١٧	٣,١٠٠	٢,١٠٠	١,٠٠٠	٦٨٪	٨,١٠٪	٣,٣٠٪	٤,٨٠٪
١٤٢٢	٤,٧٠٠	٣,٥٠٠	١,٢٠٠	٧٤٪	١٠,٠٪	٢,١٠٪	٧,٩٠٪
١٤٢٧	٦,١٠٠	٤,٧٠٠	١,٤٠٠	٧٧٪	٧,٤٠٪	٢,٩٠٪	٤,٥٠٪
١٤٣٢	٧,٧٠٠	٦,١٠٠	١,٦٠٠	٧٩٪	٥,٩٠٪	٢,٠٠٪	٣,٩٠٪

المؤسسية، والأعمال المهنية الحرة، وكان لهذه الأعمال دور كبير في تغيير نمط حياة سكان المدن، وتغيير إيقاع فعاليات السكان اليومية، فأصبحت فترة النهار تحد نشاط السكان بالعمل في المكاتب، أو الإنخراط في مؤسسات التعليم، وتحول الليل إلى الفترة الأساسية لقضاء بقية المناشط الاجتماعية، والثقافية، والترويحية.

هذه الأعمال كان لها دور كبير في إنحسار أعمال أخرى كانت تعتبر الأساس في مدينة الرياض، وفي مقدمة هذه الأعمال الحرف الزراعية، والأعمال الحرفية اليدوية، فلم يعد يمتهنها من سكان المدينة إلا النفر القليل، وتحولت هذه الأعمال إلى اليد العاملة الوافدة.

ملمح آخر أثر في حياة سكان المدينة يتمثل في ازدهار مظاهر المدنية بين جميع سكان المدينة، فالتوسع في استخدام معطيات المدينة العصرية في المسكن والملبس والمركب والمأكل جعل من مدينة الرياض أحد أكبر أسواق الخدمات والسلع الاستهلاكية في المنطقة.

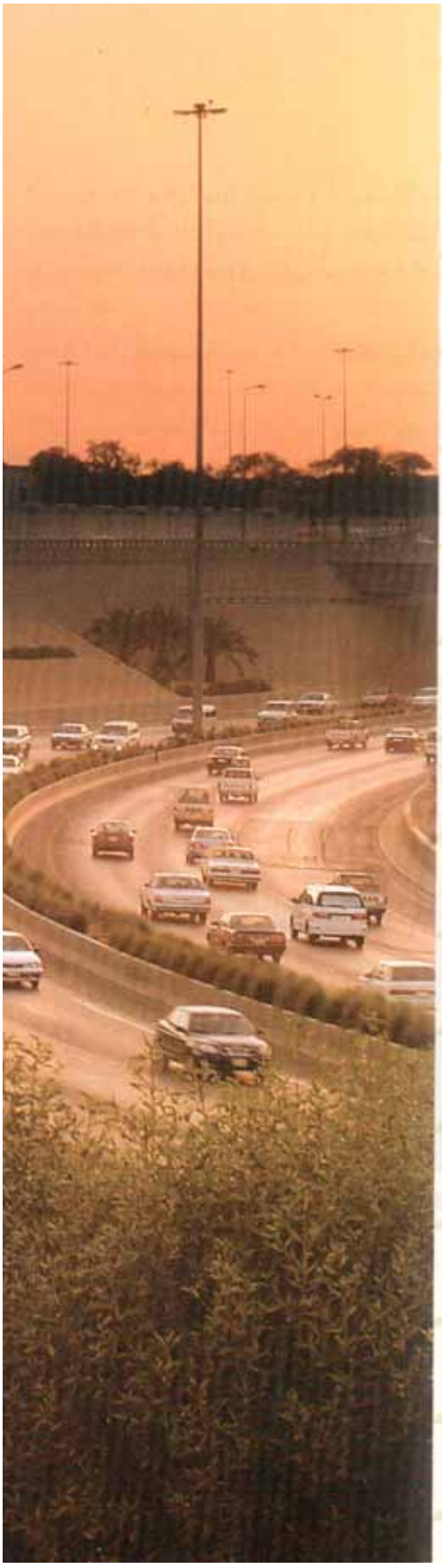

الفصل الثالث

المرافق العامّة

- النقل
- الكهرباء
- المياه
- الاتصالات

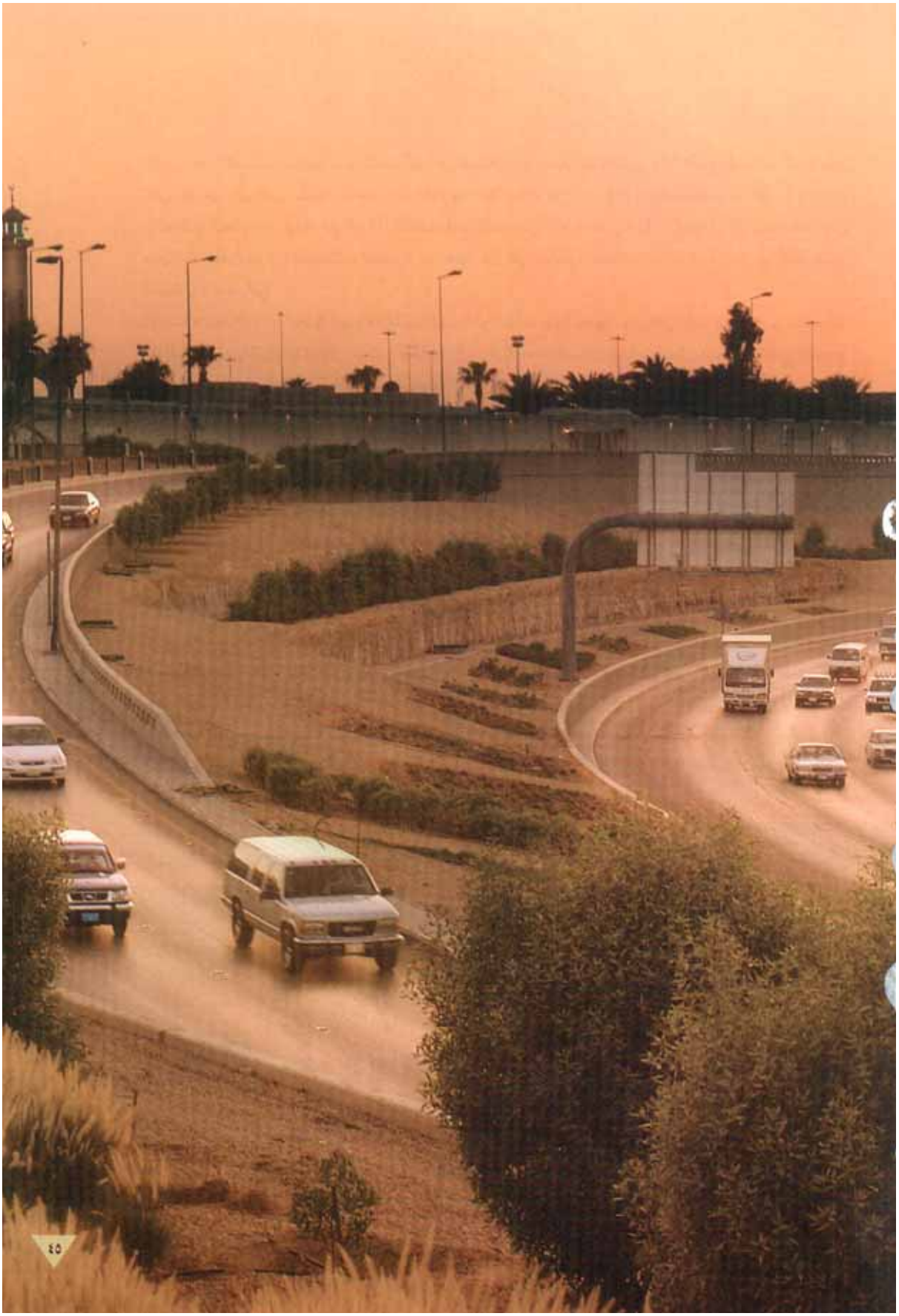

تكمن خلف المعدلات العالية لنمو المدينة عوامل تضافرت مجتمعة في تحقيق هذا النمو. فالمكانة السياسية التي حازتها الرياض بكونها عاصمة البلاد، وما تلا ذلك من مكانة إدارية، تمثلت في نقل الوزارات والمصالح الحكومية إليها، ثم الرخاء الاقتصادي الذي منّ الله به على البلاد عموماً، كل ذلك جعل من مدينة الرياض مركز استقطاب للهجرة الداخلية من كل مناطق المملكة، وبذلك تسارعت معدلات النمو السكاني والعمراني.

لكن هذه المعدلات العالية في النمو ما كانت لتحدث لولا توافر بنية تحتية، ومرافق عامة قادرة على استيعاب متطلبات النمو المتزايدة بشكل مستمر. فكانت الزيادة في عدد السكان، وما يتمخض عنها من توسع النسيج العمراني تجد على الدوام ما يكافئها في مجال الطرق، والكهرباء، والمياه، والاتصالات.

وفي العقد الأول من القرن الحالي لم تكن المرافق العامة قادرة على استيعاب متطلبات النمو السكاني والعمراني فحسب، وإنما غدت تسبقه في بعض الأحيان، لتعمل كمحفزات مساندة لبقية بواعث النمو العمراني والسكاني في المدينة.

إن التطور الذي شهدته المرافق العامة والبنى التحتية في مدينة الرياض على اختلاف أنواعها يمتاز بخصائص مشتركة، أبرزها: أن هذه المرافق نشأت من الصفر - تقريباً - فلم تكن الرياض تعرف الطرق المعبدة، ولا شبكات الكهرباء، ولا شبكات المياه، والاتصالات، وخلال مدة وجيزة - في عمر المدن - غدت هذه المرافق أبرز ملامح المدينة. خصيصة أخرى تكمن في الجودة التي امتازت بها المرافق العامة. هذه الجودة تظهر في كفاءة التجهيزات، وحداثتها، وقدراتها الاستيعابية العالية، والقابلية للتطوير، وبرامج الصيانة المستمرة، والتحديث المتواصل. هذه الجودة جعلت من هذه المرافق إحدى ركائز النمو الاقتصادي التي يعول عليها في بناء مستقبل المدينة. فمرافق الاتصالات، وما يتولد منها من صناعة وتجارة مؤهلة لاستيعاب متطلبات تأسيس صناعة تقنية المعلومات لتكون الرياض إحدى مراكزها المهمة في المنطقة. وتمثل شبكة الكهرباء خياراً جذاباً للاستثمار. ومثل هذا يقال في مجال المياه. أما مرافق النقل فتعمل كمحدد أساسي لاستعمالات الأراضي، وتطوير أعصاب الأنشطة، والمراكز التجارية.

حالياً تعاني المرافق العامة في المدينة من ضغط هائل تفرضه معدلات النمو السكانية العالية. لذلك وُضعت محددات أساسية في التخطيط الإستراتيجي

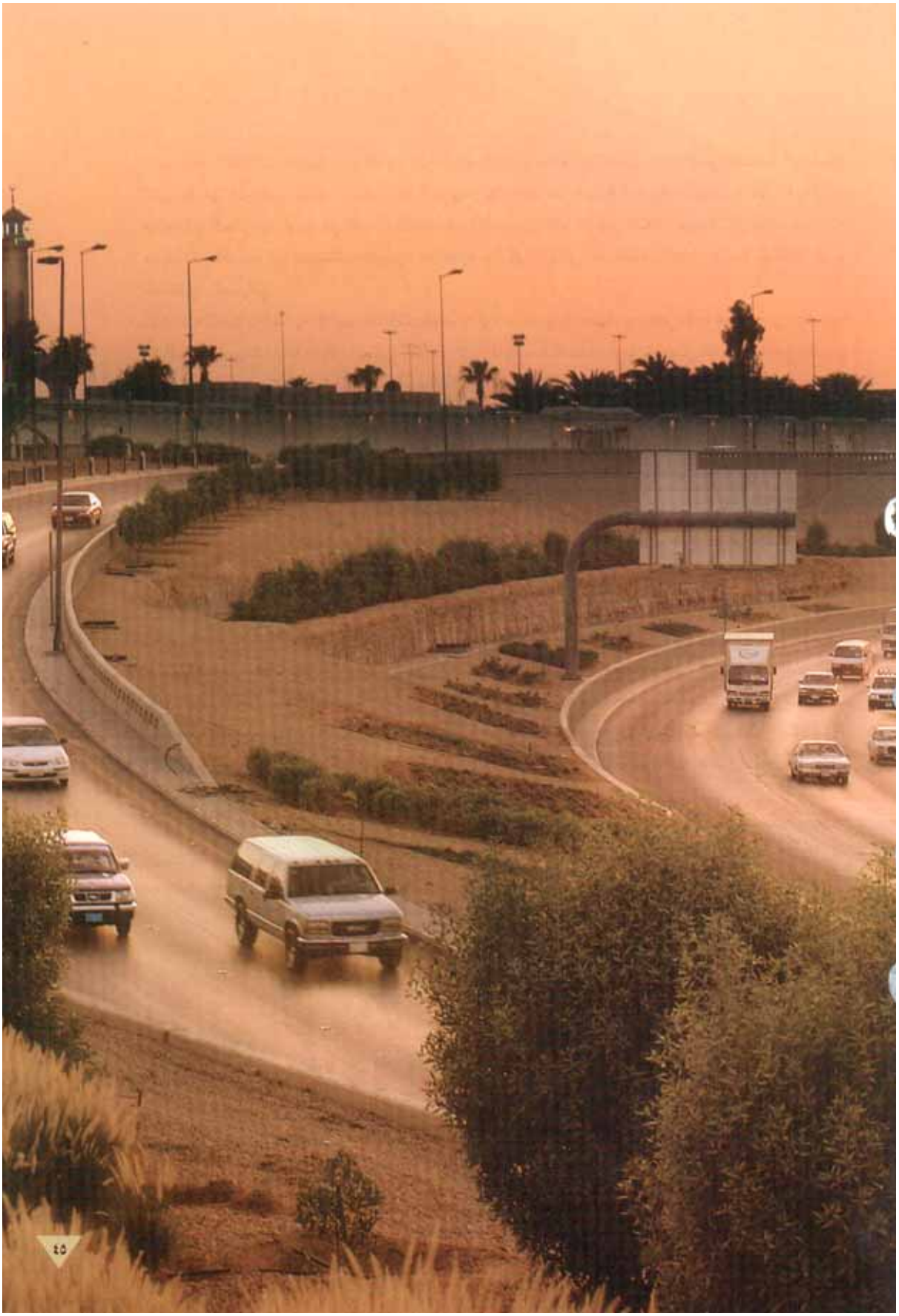

تكمن خلف المعدلات العالية لنمو المدينة عوامل تضافرت مجتمعة في تحقيق هذا النمو. فالمكانة السياسية التي حازتها الرياض بكونها عاصمة البلاد، وما تلا ذلك من مكانة إدارية، تمثلت في نقل الوزارات والمصالح الحكومية إليها، ثم الرخاء الاقتصادي الذي منّ الله به على البلاد عموماً، كل ذلك جعل من مدينة الرياض مركز استقطاب للهجرة الداخلية من كل مناطق المملكة، وبذلك تسارعت معدلات النمو السكاني والعمراني.

لكن هذه المعدلات العالية في النمو ما كانت لتحدث لولا توافر بنية تحتية، ومرافق عامة قادرة على استيعاب متطلبات النمو المتزايدة بشكل مستمر. فكانت الزيادة في عدد السكان، وما يتمخض عنها من توسع النسيج العمراني تجد على الدوام ما يكافئها في مجال الطرق، والكهرباء، والمياه، والاتصالات.

وفي العقد الأول من القرن الحالي لم تكن المرافق العامة قادرة على استيعاب متطلبات النمو السكاني والعمراني فحسب، وإنما غدت تسبقه في بعض الأحيان، لتعمل كمحفزات مساندة لبقية بواعث النمو العمراني والسكاني في المدينة.

إن التطور الذي شهدته المرافق العامة والبنى التحتية في مدينة الرياض على اختلاف أنواعها يمتاز بخصائص مشتركة، أبرزها: أن هذه المرافق نشأت من الصفر - تقريباً - فلم تكن الرياض تعرف الطرق المعبدة، ولا شبكات الكهرباء، ولا شبكات المياه، والاتصالات، وخلال مدة وجيزة - في عمر المدن - غدت هذه المرافق أبرز ملامح المدينة، خصيصة أخرى تكمن في الجودة التي امتازت بها المرافق العامة، هذه الجودة تظهر في كفاءة التجهيزات، وحداثتها، وقدراتها الاستيعابية العالية، والقابلية للتطوير، وبرامج الصيانة المستمرة، والتحديث المتواصل، هذه الجودة جعلت من هذه المرافق إحدى ركائز النمو الاقتصادي التي يعول عليها في بناء مستقبل المدينة، فمرافق الاتصالات، وما يتولد منها من صناعة وتجارة مؤهلة لاستيعاب متطلبات تأسيس صناعة تقنية المعلومات لتكون الرياض إحدى مراكزها المهمة في المنطقة، وتمثل شبكة الكهرباء خياراً جذاباً للاستثمار، ومثل هذا يقال في مجال المياه، أما مرافق النقل فتعمل كمحدد أساسي لاستعمالات الأراضي، وتطوير أعصاب الأنشطة، والمراكز التجارية.

حالياً تعاني المرافق العامة في المدينة من ضغط هائل تفرضه معدلات النمو السكانية العالية، لذلك وُضعت محددات أساسية في التخطيط الإستراتيجي

لتطوير مرافق المدينة العامة، وبناها التحتية. ومن هذه الأسس قابلية المشاريع التطويرية في هذه المجالات للاستثمار، وذلك من خلال تحديد نطاق مساهمة الدولة في الجانب الضروري من هذه المشاريع، وإتاحة المجال في الوقت نفسه للاستثمار. وكذلك من الأسس المهمة التركيز على كفاءة المرافق من خلال خفض التكاليف التأسيسية وتكاليف الصيانة، وتطوير أطر الاستفادة من موارد هذه المرافق. كذلك اعتماد مبدأ الإستدامة الذي يتضمن التكامل الوظيفي بين قطاعات المرافق العامة، وترشيد الموارد، والطاقة، واعتبار متطلبات البيئة، وإعادة التدوير.

كان لهذه السياسة التخطيطية في مجال الموارد العامة، أثر ملموس من واقع المشاريع التطويرية التي قامت على تنفيذها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في العقد الثاني من القرن الحالي، والوقت الراهن.

فنظام خفض منسوب المياه الأرضية في طريق الملك فهد، الذي يخدم قضية مهمة في مجال حفظ المنشآت العامة والخاصة من أضرار ارتفاع منسوب المياه الأرضية، يقدم في الوقت نفسه مورداً لمياه الري لمعظم الحدائق، والمناطق الخضراء في وسط المدينة، من خلال معالجة المياه الأرضية تحت الطريق . وإعادة استخدامها في ري المسطحات الخضراء في منطقة قصر الحكم، ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي، ومتنزه سلام الذي يتضمن بحيرة صناعية كبيرة.

نموذج تطبيقي آخر يتسم بطبيعة إستراتيجية يتجلى في برنامج تطوير وادي حنيفة، فبتنفيذ نظام المعالجة الحيوية للمياه المصروفة في الوادي، سيتحقق للمدينة كميات هائلة من المياه المعالجة، تعادل تقريباً ما تحصل عليه من المياه المحلاة، سيكون لها دور كبير في تطوير النظام البيئي لوادي حنيفة، وتطوير المرافق الترويحية الاستثمارية، وكذلك تطوير القطاع الزراعي.

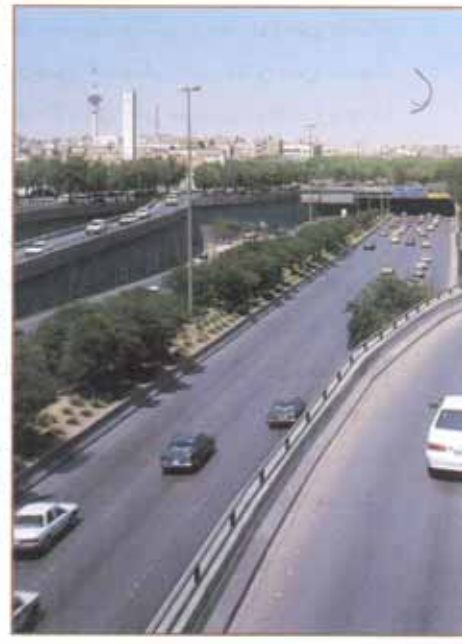

أما في مجال الاتصالات، فقد بدأ التخطيط للجانب التنفيذي من الدراسة التي أعدت في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وفي مجال النقل أسهمت ورش العمل والدراسات في تطوير الأداء الوظيفي للطرق، ومرافق النقل في المدينة، وقريباً ستبدأ المرحلة الأولى من برنامج النقل العام، الذي يعوّل عليه ليس في حل بعض الإشكالات المرورية القائمة فحسب، وإنما في فتح آفاق جديدة من الاستثمار في مجال الخدمات، وتطوير الأداء الاجتماعي لسكان المدينة، وتحسين البيئة، والحد من التلوث.

النقل

لم تكن طرقات المدينة أكثر من مجرد فراغ بين كتل المباني الطينية، شوارع ضيقة متعرجة، لا تتجاوز أطوالها عدة مئات من الأمتار. كان هذا حال النقل في المدينة الذي أصبح الآن أبرز مرافقها، حيث تمتد بين جنبات المدينة أكثر من ٨٠٠كم/مسار من الطرق المعبدة المضاءة، المشجرة، السريعة والشريانية، وأكثر من ٤٠٠٠كم/مسار من الطرق المعبدة، تستوعب يومياً أكثر من خمسة ملايين رحلة.

وترتبط المدينة عبر طرق سريعة بكل أنحاء البلاد، وتتصل بالعالم الخارجي من خلال أحد أكبر المطارات الدولية، فضلاً عن السكة الحديد، وميناءها الجاف، وبرامج تطوير النقل العام التي يوشك أن تنطلق قريباً.

يتسم تطورالنقل في مدينةالرياض بمراحل زمنية، تمتاز كل مرحلة منها بأنماط محددة من التطور والمشاريع الإستراتيجية في مجال النقل.

فشهدت السبعينات الهجرية عدداً من الأحداث المهمة . كان في مقدمتها تأسيس وزارة المواصلات كجهاز إداري مسؤول عن جميع وسائط النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية آنذاك.

اتسمت تلك المرحلة بالتركيز على وسائط النقل التي تربط الرياض ببقية مناطق المملكة ومدنها، والتي تربط الرياض بالعالم الخارجي، لتتمكن الرياض من القيام بدورها الإداري على مستوى البلاد، وبدورها السياسي على الصعيد الدولي. فشهدت تلك المرحلة عدداً من المشاريع المهمة، تمثلت في افتتاح سكة الحديد، ومطار الرياض (عام ١٣٧٣هـ) اللذين شكلا منفذاً للمدينة على العالم الخارجي، كما شهدت تلك الحقبة إطلاق مشاريع الطرق التي تهدف لربط جميع مدن المملكة الرئيسة بطرق معبدة، ومشاريع الطرق الزراعية، وجميعها أسهمت في ربط الرياض ببقية مناطق المملكة، ومدنها.

أما مرحلة الثمانينات الهجرية فشهدت نقلة من نوع آخر في مجال النقل، تمثلت في التطور الكبير الذي شهدته شبكة الطرق الداخلية (داخل المدينة)، فأسست شبكات الطرق المحلية، التي أقيمت عليها الأحياء الجديدة، واتسمت بنظامها الشبكي البسيط، كما امتدت محاور أخرى من الطرق المعبدة لربط الأحياء الحديثة الناشئة بوسط المدينة، وامتدت هذه المحاور الجديدة لتخترق النسيج العمراني القديم للمدينة، ما أدى إلى ضرورة إزالة بعض عمران المدينة القديم لتوسعة الشوارع المهمة وتطويرها، ومن أهمها شارع الثميري، وشارع الشميسي، وشارع العطايف، كما أنشئت قناة لتصريف السيول بشارع البطحاء، وأصبح شارع البطحاء بمساريه المستقلين من أهم الشوارع التجارية، وتأكدت أهميته بارتباطه بطريق المطار. ظهرت في تلك الفترة معالم وظيفية أسهمت في تحسين الصورة الجمالية للطرق، فكانت الدوارات، والتقاطعات فعالة في استيعاب الحركة المرورية وتنظيمها، واعتبارها مواقع لإنشاء الحدائق الصغرى، والتكوينات الجمالية، ولم تصل الكثافة المرورية لحد يتطلب إقامة الجسور والأنفاق لاستيعابها.

في العقد الأخير من القرن الهجري المنصرم أُقرَّت الخطة الخمسية الأولى، والتي نفذت ضمنها مشاريع رصف الشوارع الفرعية ضمن الكتلة العمرانية في كل أحياء المدينة، وتحديث الشوارع الرئيسة وتوسعتها، وبانتشار النظام الشبكي للأحياء الحديثة المربعة الشكل ظهر تدرج هرمي في مستويات الطرق، فهناك الطرق الشريانية التي كانت محاور أساسية للأنشطة التجارية، وأعصاباً لربط أجزاء المدينة وأحيائها بعضها ببعض، وهناك الشوارع الرئيسة ضمن الأحياء السكنية، والتي كانت حواضن لنشوء الأنشطة التجارية المختلطة لخدمة أحيائها، ثم الشوارع الفرعية لتغطية النسيج العمراني كافة.

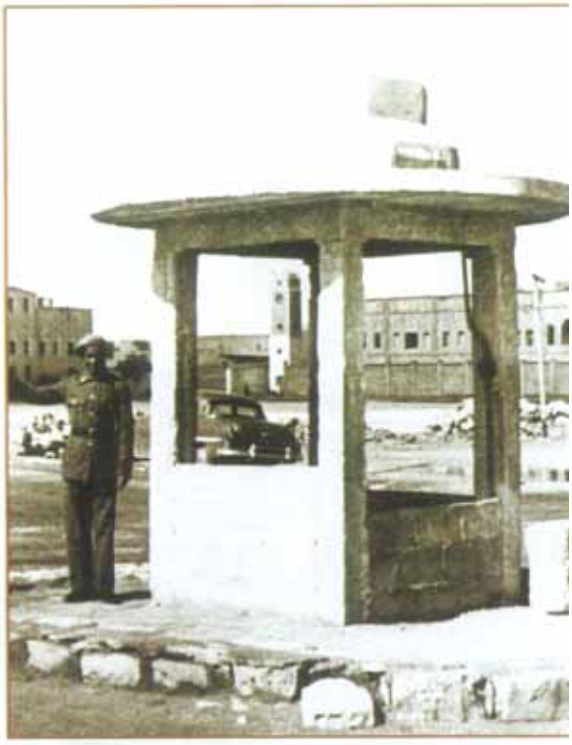

ونظراً لاحتفاظ وسط المدينة بأهميته التجارية، والإدارية، ولانطلاق معظم الشوارع الرئيسة منه وإليه، ظهرت مشكلة الاختناقات المرورية على محاور الحركة الأساسية آنذاك، وتفاقمت المشكلة مع تداخل حركة المرور المحلية، وحركة المرور العابرة على تلك المحاور الأساسية، فكان الحل في فصل مستويات التقاطعات وإزالة العوائق والتقاطعات من وجه حركة المرور العابرة، وعزلها ما أمكن عن حركة المرور المحلية، وذلك من خلال إقامة الجسور المؤقتة، فتميزت تلك المرحلة بانتشار الكباري الحديدية، وكان أبرزها شارع الكباري الذي كان يربط شمال المدينة بجنوبها مخترقاً وسطها، إضافة إلى جسر الوشم، وجسر وزارة التجارة.

في فترة متأخرة من تلك الحقبة أسست الشركة السعودية للنقل الجماعي، كأول جهاز مؤسسي منظم للنقل العام داخل المدينة، لكن عملها ظل محدوداً، ولم تتطور بتطور كثافة الحركة المرورية.

أما العقد الأول من القرن الحالي فشهد تأسيس أهم مقومات البنية الأساسية في مجال النقل، فأفتتح في هذه المرحلة مطار الملك خالد الدولي، وتزايدت فيه حركة النقل الجوي لتصل إلى ١٨ مليون راكب، كما أنشىء الميناء الجاف، والذي كان له دور أساسي في تسهيل حركة نقل البضائع، وما يتبعها من أعمال جمركية، خفضت العبء عن ميناء الدمام بحوالي ٦٠٪ من حجم العمل الجمركي الذي كان يقوم به.

أما في مجال الطرق، فشهدت هذه الفترة إنشاء الخط الدائري بأضلاعه الثلاثة بطول يتجاوز ٧٣كم، كما اكتمل ضلعه الجنوبي الغربي هذا العام، وكذلك إنشاء طريق الملك فهد الذي يخترق المدينة من جهة الشمال متصلاً بطريق القصيم، ومخترقاً المدينة جنوباً ليتصل بطريق الخرج، ليمثل أهم محاور النقل في المدينة، وحاضن العصب التجاري الأساسي في المدينة. كما إنشئ أيضاء طريق مكة الذي يربط شرق المدينة بغربها، رابطاً طريق الدمام بطريق مكة، ومشكلاً ثاني أهم محاور النقل في المدينة.

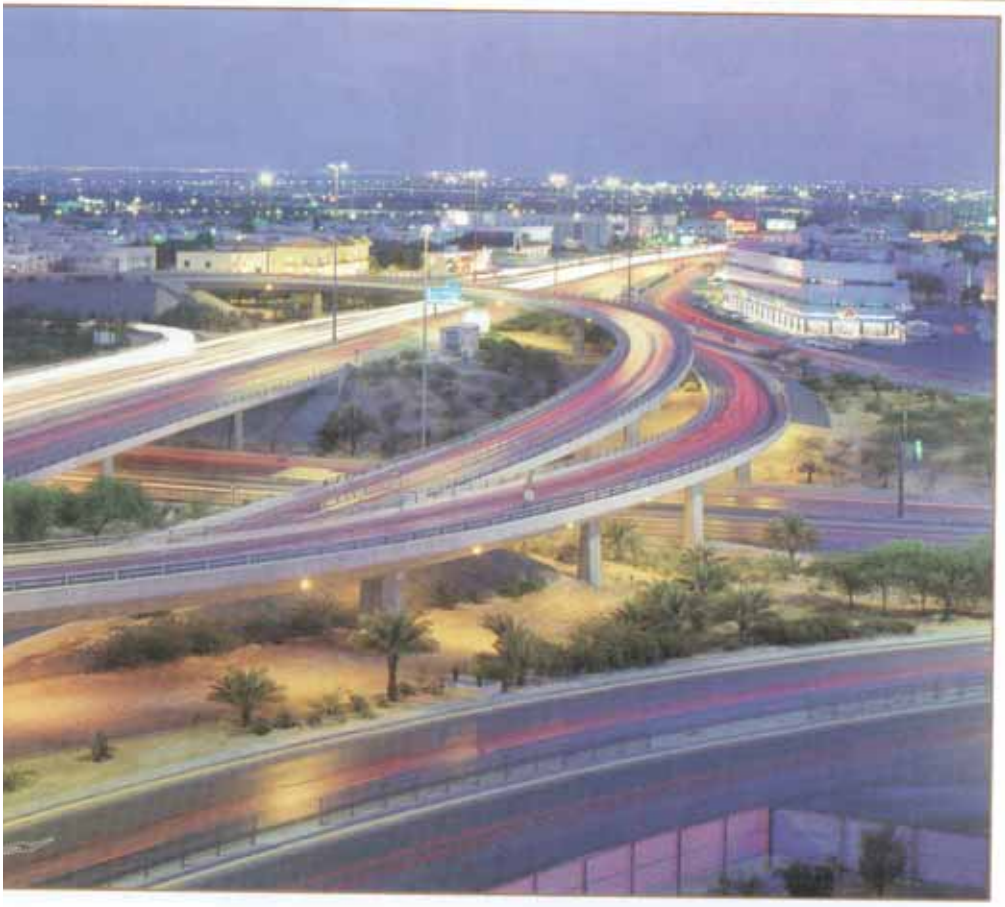

افتتاح المحطة الحديثة للسكة الحديد عام ١٤١٠هـ.

كما شهدت هذه المرحلة تحويل جميع الطرق الخارجية (التي تربط الرياض ببقية المدن) إلى طرق سريعة متعددة المسارات، كما في طريق مكة، وطريق القصيم، وطريق الدمام، وطريق الخرج.

وشهدت الرياض عام ١٤٢٢هـ افتتاح مركز النقل العام الذي يعد الأكبر على مستوى المنطقة، وقريباً ستبدأ المرحلة الأولى من مشروع النقل العام، الذي يتضمن توفير وسائط نقل عامة عالية الكفاءة والجودة، تقدم خدمة النقل العام لجميع ساكني المدينة على طول امتداد العصب المركزي التجاري من العليا شمالاً وحتى الحائر جنوباً.

والـيـوم يتجاوز أطـوال شبكة الطرق في الرياض ١٨,٠٠٠ كم/حارة وتصل نسبة مساحتها إلى ٤٠٪ من مساحة الكتلة العمرانية للمدينة، تستوعب يومياً أكثر من ٥ ملايين رحلة، ولعل أبـرز مـا تمتاز به هذه

افتتاح صاحب الجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز ١٤١٠هـ

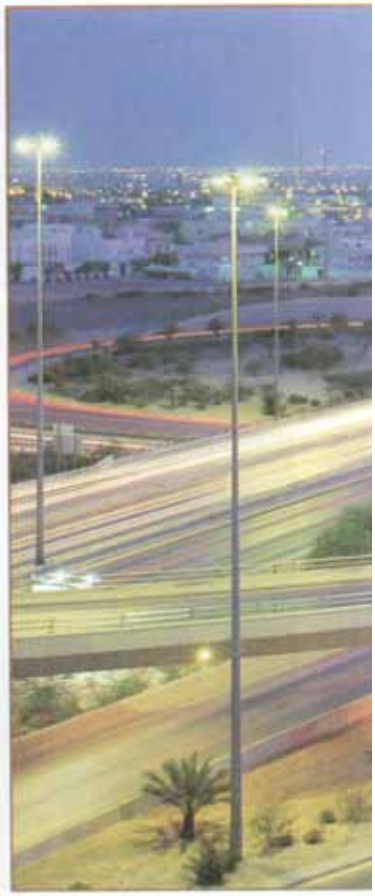

الشبكة يتمثل في ضخامة التجهيزات، والقابلية العالية للتطوير؛ والصيانة. كما أنها تقوم بوظيفة مهمة في تشجير المدينة، وزيادة مساحة الرقعة الخضراء، فجميع الطرق الدائريّة والسريعة والرئيسة تكسو ضفافها وجزرها الوسطية الخضرة، وتساهم بالجزء الأكبر من الرقعة الخضراء في المدينة.

افتتاح شارع المتنبي للمشاة ١٤١١هـ

محطات تاريخية

١٣٧١هـ إفتتاح خط سكة الحديد

١٣٧٢هـ تأسيس وزارة المواصلات

١٣٧٣هـ تشغيل مطار الرياض

١٣٩٠-١٣٩٥هـ الخطة الخمسية الأولى (رصف جميع الطرق الرئيسة والفرعية في الكتلة العمرانية).

١٣٩٥-١٤٠٥هـ إنشاء جسر الخليج، وجسر الوشم، وجسر وزارة التجارة، وجسر وزارة العمل.

١٣٩٩هـ تأسيس الشركة السعودية للنقل الجماعي.

١٤٠١هـ افتتاح الميناء الجاف.

١٤٠٤هـ تشغيل مطار الملك خالد الدولي.

١٤٠٦هـ استكمال أضلاع الطريق الدائري (الشمالي، والشرقي، والجنوبي).

١٤١٠هـ تغيير مسار سكة الحديد القديم، وتحديث أسطول النقل.

١٤١١هـ افتتاح طريق الملك فهد.

١٤٢٢هـ إنشاء مركز النقل العام.

١٤٢٣هـ افتتاح الجسر المعلق بوادي لبن.

١٤٢٣ اعتماد الخطة العشرية لتوسعة طرق المدينة (١٨٠كم من الطرق المحسنة الجديدة).

١٤٢٤هـ افتتاح الضلع الجنوبي الغربي من الطريق الدائري.

١٤٢٤هـ بدء الدراسات الأولية للنقل العام.

الكهرباء

أحدثت الكهرباء نقلة هائلة في حياة الناس، وحياة المدن، فالرياض بدخولها عالم الكهرباء تغير نمط حياتها، وتغير إيقاع نشاطها اليومي، فبعد أن كانت مدينة زراعية صغيرة تختفي فيها مظاهر الحياة بحلول الظلام، إذ بها مدينة تعيش عالمين مختلفين، عالم النهار بنشاطه الإداري، وإيقاعه الوظيفي المضطرد، وعالم المساء الذي تلبس فيه المدينة حلة أخرى، ويعيش سكانها أجواء مختلفة تماماً.

التطور الذي شهده قطاع الكهرباء في مدينة الرياض يلمس جوانب عديدة كمّاً وكيفاً. فهناك تطور طرأ على المؤسسات المعنية بهذا القطاع، وهناك تطور مثير شهدته حياة سكان المدينة، ونشاطها الاقتصادي والمعيشي، وهناك تطور آخر شهدته مصادر الطاقة الكهربائية، وطرق توليدها، وشبكات توزيعها.

في مجال المؤسسات المسؤولة عن هذا القطاع يظهر نموذج مبكر جداً لتعاون القطاع الخاص والقطاع الحكومي في توفير احتياجات المدينة من هذه الخدمة الحيوية، فكانت شركات توليد الكهرباء في فترة السبعينات والثمانينات الهجرية تؤسس بمبادرات خاصة، ولخدمة مناطق محددة، وكان دور الدولة يقتصر على تقسيم المناطق، والسماح بتأسيس هذه الشركات، وتقديم مختلف أوجه الدعم المادي والمعنوي لنجاحها، حيث شهدت الرياض أول شركة أهلية لتوليد الكهرباء عام ١٣٧٦هـ، عندما أسست الشركة الوطنية السعودية للكهرباء بالرياض وضواحيها.

ومما أسهم في هذه المنهجية في تأسيس شركات الكهرباء الأهلية عدم الحاجة الملحة للكهرباء لها إبان تلك الفترة، فكان استخدام الكهرباء شائعاً في المؤسسات الحكومية، وممتلكات الميسورين، وبعض المنشآت العامة، وهؤلاء جميعاً كانت لهم مولدات خاصة وشبكات محدودة لخدمتهم، أما بقية سكان المدينة فكان احتياجهم للكهرباء لا يتجاوز بضع ساعات، ولأغراض الإنارة الضرورية فقط، وبالتالي لم تنشأ الحاجة لإنشاء شبكات ضخمة للكهرباء، كما أن خدمة الكهرباء يسهل ضبطها وفق رسوم ذات عائد مجدي اقتصادياً، وكل ذلك سهل دخول القطاع الخاص. هذه الظروف المواتية لاستثمار رؤوس الأموال المحدودة نسبياً في هذا القطاع الحيوي ما لبثت أن تغيرت جذرياً خلال سنوات معدودة.

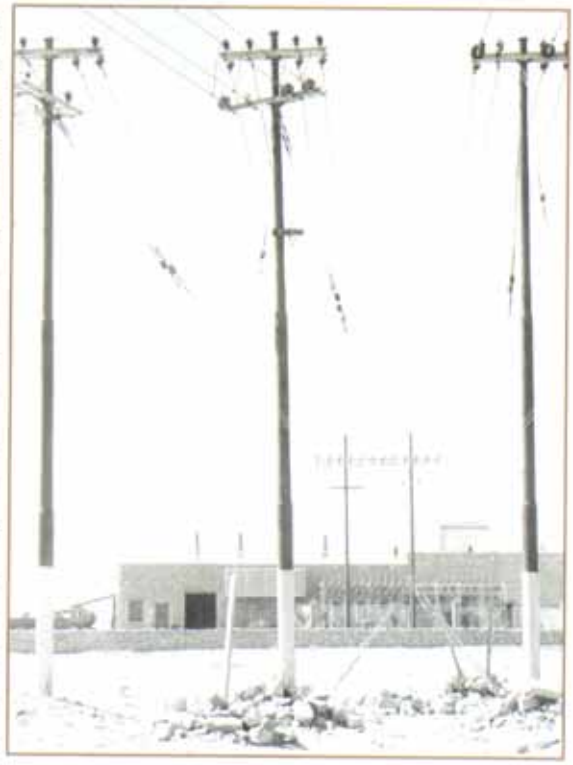

محطة لتوليد الكهرباء في الرياض ١٣٧٦هـ

حيث لم يكن بمقدور هذه الشركات أن تتولى الإدارة الإستراتيجية لهذا القطاع، ووضع خطط مستقبلية طويلة الأمد لمواجهة الاحتياجات المستقبلية، ما دعا الدولة لتأسيس وزارة الصناعة والكهرباء عام ١٣٩٦هـ، وتأسيس المؤسسة العامة للكهرباء، التي انيط بها مهمة تطوير هذا القطاع.

افتتاح خط الربط الكهربائي ١٤١٢هـ

وخلال تطبيق الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) تبين عدم قدرة الشركات الصغيرة (التي وصل عددها في منطقة الرياض ٤٢ شركة مستقلة) على الوفاء بمتطلبات هذه الخطة في مواجهة متطلبات المدينة، لذلك توجهت الدولة لدمج شركات الكهرباء في جميع مناطق المملكة، ضمن شركات مناطقية كبرى، وأسست في عام ١٣٩٩هـ الشركة السعودية الموحدة للكهرباء في المنطقة الوسطى بدمج الشركات الاثنتين والأربعين القائمة. كما قامت الدولة بمضاعفة رؤوس أموال هذه الشركات عدة مرات، لتكون قادرة على الوفاء بمتطلبات المرحلة المقبلة.

هذا التوحيد لرؤوس الأموال الصغرى أكسب قطاع الكهرباء جاذبية استثمارية لرؤوس الأموال الضخمة، كما مكن في الوقت ذاته من تأسيس التوسعات الإستراتيجية في مجال الطاقة الكهربائية، حيث يتجاوز تأسيس محطات التوليد الحديثة عدة مليارات. واليوم تستمد الرياض طاقتها الكهربائية من تسع محطات توليد حديثة افتتح أخرها عام ١٤٢٢هـ.

في مجال توليد الطاقة الكهربائية وشبكات التوزيع تظهر منعطفات مهمة في مسيرة تطور قطاع الكهرباء في مدينة الرياض، ففي مرحلة مبكرة اعتمدت شركات الكهرباء في توليدالكهرباء على محركات الديزل المختلفة القدرات، وفي مراحل متأخرة استعيض عن هذه المحركات بمحطات التوليد التوربينية الغازية، التي تتجاوز قدراتها التوليدية عدة ميجاوات، كما اختبرت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وبعض

احدى محطات توليد الطاقة الكهربائية الحديثة بالرياض

مشاريع القطاع الخاص توليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية، فأنشئت القرية الشمسية في العيينة كمرحلة تجريبية على أمل التوسع في هذا المصدر لاحقاً، كما استخدمت نماذج تجريبية من الخلايا الشمسية في توفير الطاقة لبعض المنشآت الضرورية والاتصالية، التي يتعذر مدّها من خلال الشبكات الأساسية، كما بادرت بعض المشاريع الحكومية، ومشاريع القطاع الخاص في سبيل بحثها عن توفير الطاقة، وترشيد استهلاكها إلى استخدام الخلايا الشمسية في توليد قدر من الطاقة التي تحتاجها منشآتها.

وضع حجر أساس مشروع الطاقة الشمسية في العيينة عام ١٣٨٩هـ

أما في مجال الشبكات، وتمديدات الطاقة إلى مساكن المدينة، ومرافقها، فقد ظلت المدينة تعتمد على الشبكات الهوائية إلى بداية التسعينات، حيث استعين عنها لاحقاً بالشبكات الأرضية الأكثر فاعلية، والأكثر أمناً في نقل الطاقة الكهربائية، وفي مطلع القرن الهجري الحالي شهدت المملكة أحد أهم

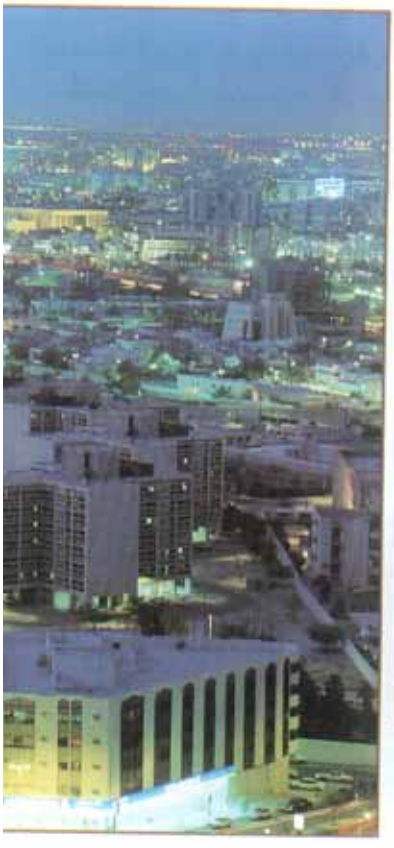

المشاريع الإستراتيجية في مجال الطاقة الكهربائية، والمتمثل في ربط مناطق المملكة بشبكات ضغط عالي موحدة، للاستفادة من الفائض في القدرات التوليدية في بعض المناطق، ومواجهة الطوارئ.

أما التطور الذي حدث في مجال استعمال الكهرباء فيعد المسؤول الأول عن تنامي الحاجة بصفة مستمرة لزيادة قدرات التوليد، وتوسعة الشبكات وتحسين أدائها، فاقتصر استعمال الكهرباء في البداية إلى مرحلة متأخرة من الثمانينات الهجرية على الإضاءة الضرورية فقط، ثم توسعت الاستعمالات، وأصبح التكييف يشكل أحد الأغراض المهمة للكهرباء، فضلاً عن الأجهزة الكهربائية، وتجاوز استهلاك الكهرباء حد الضرورة إلى الجوانب الكمالية الجمالية، ما حدا شركات الكهرباء إلى التوعية بضرورة ترشيد استهلاك الكهرباء، أما الصناعة، والتجارة الحديثة فأصبحتا تستحوذان على حصة متنامية باضطراد من القدرة الكهربائية المولدة.

افتتاح احدى محطات توليد الطاقة ١٤١٧هـ

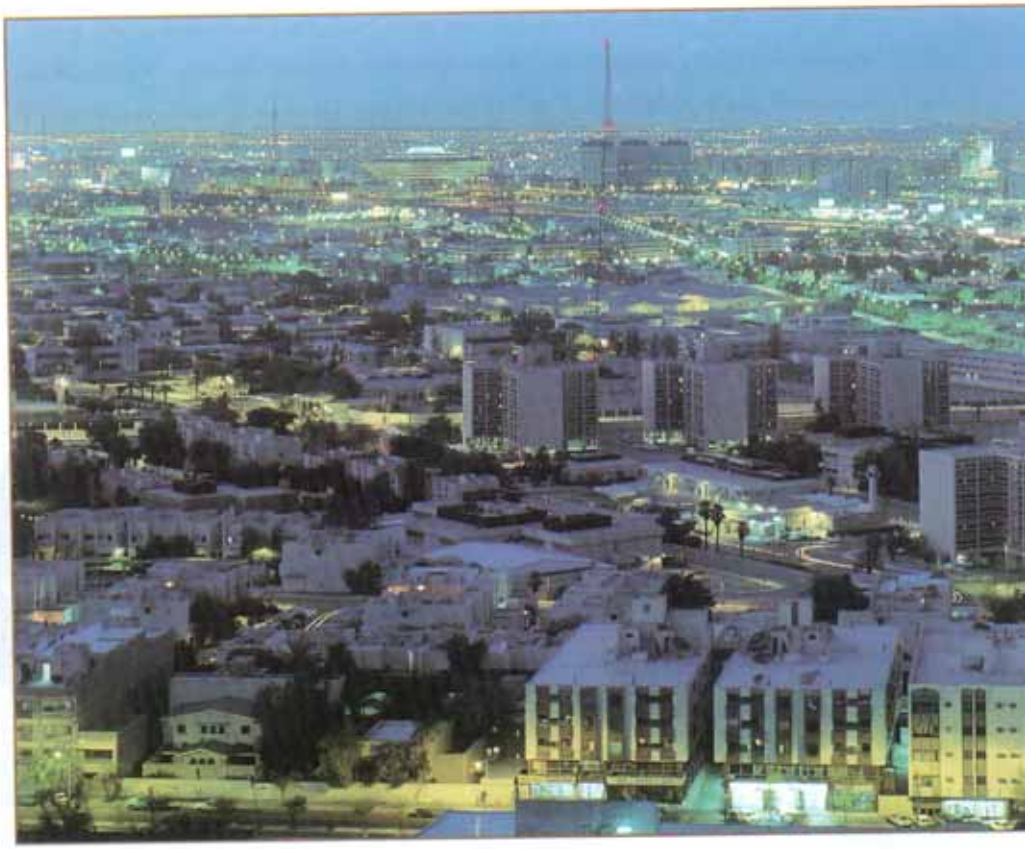

افتتاح مياه الوسيع عام ١٣٩٩هـ.

المياه

٢٨٠,٠٠٠ مشترك يستهلكون ٤٠٦,٢ مليون م٣/سنوياً من المياه العذبة عبر شبكة مياه موحدة تستقي من عشرات الآبار الإرتوازية في المناطق المحيطة بالمدينة، وتأتي معظم حصتها من المياه المحلاة من شواطئ الخليج العربي، هذه المعطيات الحالية لا مجال لمقارنتها باحتياجات المدينة من المياه عام ١٣٧٠هـ، حيث كانت الآبار السطحية المنتشرة في المزارع المحيطة بالعمران تفي بحاجة سكان المدينة ومزارعها.

شكلت المياه قضية حرجة على الدوام، فالوضع الجغرافي شبه الصحراوي لمدينة الرياض، ومعدل الأمطار المنخفض، وغياب المسطحات المائية والأنهار، وبعد المدينة عن البحار، كل هذه الظروف جعلت توفير هذا المورد الذي تقوم عليه الحياة عملية مكلفة، تتزايد كلفتها بمرور الوقت، وتزايد عدد السكان، والتوسع في استهلاك المياه.

الوضع الحرج للمدينة في مجال المياه يتسم بطابعين متعاكسين، فتوفير المياه العذبة، وايصالها لكل ساكني المدينة، ولمنشآتها التجارية والصناعية يشكل أحد الجوانب، وتشكل مياه الصرف الصحي، وارتفاع منسوب المياه الأرضية، وما ينتج عنها من تلف في المنشآت العامة، والبنى التحتية يشكل الجانب المقابل لهذا الوضع الحرج.

بدايات حفر الآبار الارتوازية في الرياض.

طوال العقود الماضية توجهت جهود الدولة في معالجة هذه القضية ضمن خمسة محاور أساسية تندرج تحتها جميع مشاريع الدولة لتوفير المياه للمدينة، ومعالجة ما ينتج عنها من أضرار.

المحور الأول يتمثل في التوسع في حفر الآبار الارتوازية، والوصول إلى الطبقات السفلى الحاملة للمياه (التكوينات الجيولوجية) والتي تعد مخازن إستراتيجية للمياه تكونت على مدى آلاف السنين، وفي محاولة لمعالجة استنزاف المخزون الإستراتيجي من المياه في باطن الأرض شكل بناء السدود المحور الثاني في توفير مصادر لري المزروعات من جهة، ورفع مخزون المياه

افتتاح احدى مشاريع مياه الرياض عام ١٣٩٧هـ

الإستراتيجية من جهة أخرى، المحور الثالث والذي اتسم بفاعليته في خدمة سكان المدينة تمثل في جلب المياه المحلاة من شواطئ الخليج العربي حيث أصبحت الرياض تُروى بحوالي ٨٣٠,٠٠٠ م٣ من المياه المحلاة يومياً، أما المحور الرابع فمثلته مشاريع تحسين شبكات توزيع المياه، وإنشاء الخزانات وأبراج رفع الضغط في الشبكة، وتوسعة الشبكة باستمرار لخدمة الأحياء الجديدة المتكاثرة في جميع الاتجاهات. وبالطبع فوفرة المياه، والرفاه الحضري الذي شهدته حياة سكان المدينة نتج عنه ارتفاع معدلات استهلاك المياه حتى وصلت إلى ٥٠٠ لتر/يومياً للفرد الواحد، وهو من أعلى المعدلات في العالم، نجم عن هذا الإسراف ازدياد حدة مشكلة المياه الأرضية، فشكلت شبكات الصرف الصحي، ومحطات معالجة المياه المحور الخامس لجهود الدولة.

حالياً ظهرت مشاريع جديدة في مجال المياه تشكل محوراً أساسياً، والقيام ببعض المشاريع الإستراتيجية ضمن هذا المحور يعوّل عليه كثيراً في سد احتياجات المدينة من المياه خلال السنوات العشرين القادمة، والذي يتوقع أن تصل إلى ضعفي ما يتوفر للمدينة حالياً من مياه، إضافة إلى تقديم حلول جذرية لمعالجة مشاكل المياه الأرضية، والصرف الصحي.

يتمثل هذا المحور في برامج ترشيد استهلاك المياه، وإعادة تدويرها، واعتماد الخصائص البيئية في تصميم مشاريع المياه الحديثة، ومن أبرز الأمثلة مشروع تخفيض المياه الأرضية في طريق الملك فهد.

صُمم طريق الملك فهد (من تقاطع شارع المعذر إلى جسر عتيقة) على شكل نفق مفتوح، وهذا التوجه له فوائد متعددة في خفض التلوث الكيميائي والضوضائي عن جوار الطريق، وحيث يمكن أن تتعرض منشآته للتلف الشديد بفعل المياه الأرضية

محطة معالجة مياه الصرف الصحي

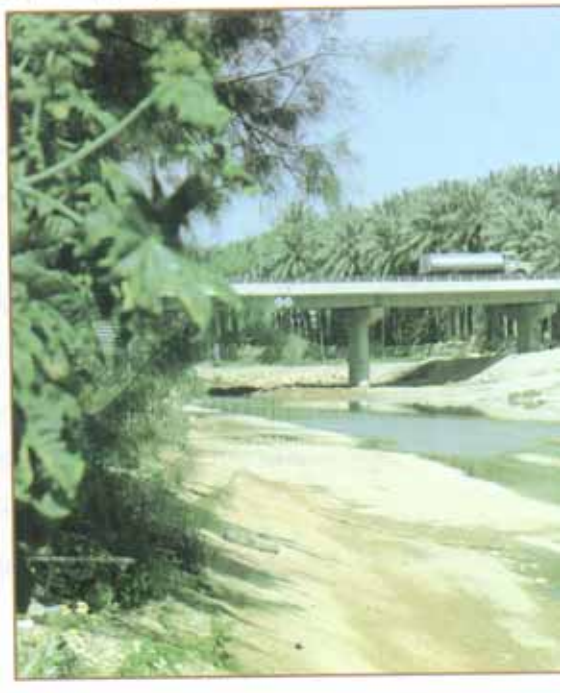

المرتفعة في المنطقة، حفرت تحت الطريق ألف بئر (يتراوح عمقها بين ٨ و١٥ متراً) وربطت بشبكة نقل إلى محطة معالجة لتخفيض منسوب المياه الأرضية لتلافي الأضرار بمنشآت الطريق، في الوقت نفسه يستفاد من المياه المعالجة في ري المسطحات الخضراء على الطريق، والحدائق التي يصل عددها إلى اثني عشر حديقة فوق منشآت الطريق، وكذلك في ري المسطحات الخضراء في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، ومتنزه سلام، كما يطبق المبدأ ذاته في إعادة الاستفادة من بعض المياه المعالجة في محطة معالجة الصرف الصحي في ري منشآت مطار الملك خالد الدولي، والمسطحات الخضراء على الطرق الدائرية والسريعة في المدينة.

المشروع الإستراتيجي الأهم في هذا المجال يتمثل في برنامج تطوير وادي حنيفة، حيث يتضمن المشروع تجهيز وادي حنيفة بمنشآت وتكوينات طبيعية، تنمو فيها بيئة ملائمة من الكائنات الدقيقة، تتغذى على المواد العضوية في المياه المصروفة عبر الوادي، ويتوقع أن يوفر هذا المشروع لمدينة الرياض أكثر من مليون متر مكعب يومياً من المياه المعالجة بطرق طبيعية منخفضة التكلفة.

محطات تاريخية

١٣٧٥هـ	انتقال مشروع المياه وإدارته إلى أمانة مدينة الرياض.
١٣٧٦هـ	حفر أول بئر ارتوازية في الشميسي.
	حفر آبار ارتوازية جديدة في وادي نمار.
	إنشاء خزانات التعذية في منفوحة والشميسي والملز.
١٣٨٠هـ	تأسيس أول شبكة للصرف الصحي بطول ١٥كم، ومحطة معالجة في جنوب المدينة.
١٣٨٣هـ	إنشاء مصلحة المياه والصرف الصحي ثم نقلها إلى وزارة الزراعة.
	تطوير شبكة توزيع المياه، واستبدال وصلاتها المعدنية بوصلات بلاستيكية.
١٣٨٩هـ	زيادة شبكة الصرف الصحي إلى ٧٠كم.
١٣٩٠هـ	البدء بإنشاء شبكة توزيع جديدة للمياه تشمل جميع الأحياء.
	توسعة شبكة الصرف الصحي لتصل إلى ١٠٠٠كم.
١٣٩٥هـ	إنشاء سدود الحاير والعلب ولبن ونمار ووادي حنيفة.
	مشروع مياه وادي نساح (٤٠كم عن المدينة).
١٣٩٨هـ	مشروع مياه صلبوخ (٥٠كم عن المدينة).
	مشروع مياه بويب (٦٥ كم عن المدينة).
١٣٩٩هـ	افتتاح مشروع مياه الوسيع.
١٤٠٢هـ	نقل المياه المحلاة من الجبيل إلى الرياض ٨٣٠,٠٠٠م³/يومياً.
١٤٢٣	إنشاء وزارة المياه والكهرباء.
١٤٢٣	اعتماد برنامج تطوير وادي حنيفة، وضمنه مشروع معالجة المياه المصروفة.

الاتصالات

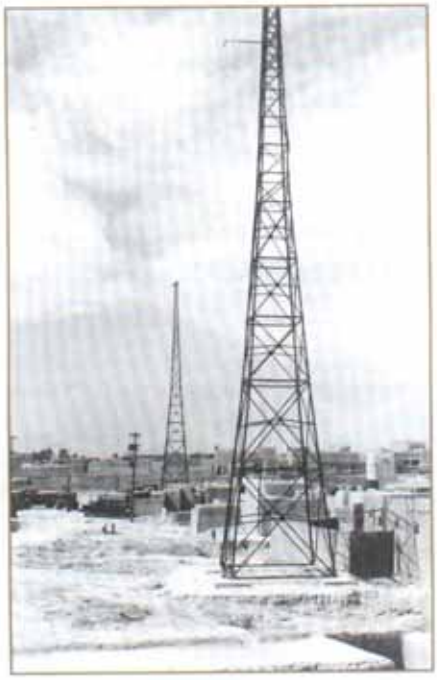

أقدم محطة لاسلكية للبرقيات بمدينة الرياض

مدينة اتصالات فضائية وقمرين صناعيين خاصين بالمملكة، وشبكة هاتف أرضية بمقسمات آلية حديثة، وخدمات متوسعة في الهاتف الجوال، والإنترنت، والاتصالات الفضائية، هذه ملامح المقومات الاتصالية لمدينة الرياض التي بدأت من مقسم هاتف يدوي بسعة ٥٠ خطاً فقط.

شكلت البنية الأساسية التي تحققت لمدينة الرياض في مجال الاتصالات أداة الربط الأساسيةعلىالمستوى المحلي،والإقليمي، والدولي، فالرياض في الأساس مدينة داخلية تقع في عمق الجزيرة العربية بعيدة عن التجمعات السكانية، والمناطق الجغرافية ذات الأنشطة السكانية الكثيفة، لكن بفضل ما منّ الله به على المدينة من بنية أساسية في مجال المواصلات والطرق، وتجهيزات متقدمة، أصبحت أقرب للاتصال بالعالم الخارجي من كثير من المدن التي تمتاز بمواقع جغرافية إستراتيجية من حيث القرب من التجمعات السكانية، ليس هذا فحسب بل تشكل الرياض أحد مراكز أعصاب الاتصالات الفضائية، واللاسلكية على مستوى المنطقة.

هذا الوضع المميز في مجال الاتصال، وكفاءة تجهيزاتها وحداثتها يهيئ المدينة لمجال اقتصادي جديد يتمثل في الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث تشكل مدينة الرياض مركزاً مهماً للتجارة الإليكترونية، وصناعة الكمبيوتر والبرمجيات، والاتصالات وخدمة الإنترنت في المنطقة.

ونظراً لما تتمتع به مدينة الرياض من بنية أساسية عالية في مجال الاتصالات، ووفرة المراكز العلمية والبحثية في المدينة، ووفرة الكوادر الفنية عالية التأهيل، والذين يشكلون حوالي ٣٠٪ من إجمال القوى العاملة في المدينة، إضافة إلى النشاط الاقتصادي الذي يشهده هذا القطاع، بدأت الهيئة بالتعاون مع الغرفة التجارية عام ١٤٢٢هـ بمشروع دراسة جدوى تأسيس مركز لصناعة الاتصالات، وتقنية المعلومات في مدينة الرياض، يجعل منها أحد المراكز الأساسية التي تستقطب

النشاطات الاستثمارية في هذا المجال، وخلصت الدراسة إلى تحديد الملامح العامة لتأسيس مركز لصناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، يكون قاعدة أساسية لتوسع الأنشطة الاقتصادية في هذا المجال.

هذه الكفاءة التي تشهدها المدينة في قطاع الاتصالات ترجع لأسباب كثيرة في مقدمتها الاهتمام المبكر بهذه الخدمة، بدرجة سبقت بقية المرافق العامة، والبنى التحتية، فأسس أول مقسم يدوي للهاتف في الديرة بسعة ٥٠ خطاً عام ١٣٥٠هـ.

وظلت عمليات التحديث النوعية والكمية متواصلة منذ ذلك الحين، وسبب آخر يكمن في الاهتمام المبكر بربط المدينة ببقية حواضر المنطقة ومدنها الرئيسة، لتتمكن الرياض من ممارسة الدور الإداري بالنسبة لبقية مناطق المملكة، والدور السياسي بالنسبة لبقية دول العالم، لذلك انطلقت مشاريع تطوير الاتصالات الخارجية (ربط الرياض بالعالم) بشكل مواز لتطوير خدمات الاتصال داخل المدينة، فأسست خدمة البرقيات عام ١٣٧٥هـ، وأدخلت خدمة التلكس عام ١٣٩٣هـ، وافتتحت محطة التعامل مع الأقمار الصناعية في المحيط الهندي عام ١٣٩٦هـ، وأصبحت الرياض مقراً لمؤسسة الاتصالات العربية الفضائية عربسات عام ١٤٠١هـ.

واليوم تمثل محطة الأقمار الصناعية بديراب أحد أكبر مجمعات الاتصالات الفضائية في المنطقة، وأكثرها حداثة.

ويكمن سبب ثالث مهم في مواكبة الخدمات الاتصالية داخل المدينة لاحتياجات سكان المدينة وأحيائها الحديثة المتنامية بمعدلات عالية على الدوام، وكذلك لمواكبة احتياجات القطاع الإداري الحكومي الذي انتقلت إداراته ووزارته في السبعينات الهجرية، والقطاع التجاري والصناعي في المدينة . فسرعان ما تحولت الرياض إلى المقسمات الآلية مع مطلع التسعينات، وظلت شبكة خطوط الهاتف في توسع مستمر لتصل حالياً إلى ٧٨٣,٠٠٠ خط هاتفي، ولم يقتصر تطور الاتصالات على الجانب الكمي، وإنما شمل أيضاً تطوير وسائط الاتصالات، واعتماد الحديث منها كخدمة النداء الآلي، ثم الجوال والإنترنت.

ويشكل توجه المملكة العربية السعودية من خلال إطلاق قمرين صناعيين يداران من قبل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عام ١٤٢٣هـ، والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال الاتصالات عام ١٤٢٤هـ، بعد تأسيس الشركة السعودية للاتصالات روافد مهمة في تطوير مرفق الاتصالات في مدينة الرياض.

١٣٥٠هـ	أول مقسم يدوي في الديرة بسعة ٥٠ خطاً.
١٣٧٥هـ	خدمة البرقيات عبر محطات لاسلكية عالية التردد.
	تأسيس الشبكة الهاتفية العامة، وشبكة الاتصالات بعيدة المدى.
١٣٨٨هـ	تأسيس معهد الاتصالات بالرياض ثم أصبح كلية الاتصالات.
١٣٩٠هـ	استخدام مقسمات هاتف آلية بسعة ٩٣,٠٠٠ خط.
١٣٩٣هـ	أول خدمة للتلكس عبر شبكة يدوية. ثم أقيم أول مقسم تلكس آلي.
١٣٩٥هـ	تأسيس وزارة البرق والبريد والهاتف.
	توسعة خدمة الهاتف لتشمل ٢٠٠,٠٠٠ خط ضمن ٣٩ مقسماً.
١٣٩٦هـ	افتتاح محطة التعامل مع الأقمار الاصطناعية فوق المحيط الهندي بسعة ٧٢ دائرة.
	ثم جرى توسعتها لتشمل ٢٤٣ قناة، تمكن من الاتصال بعشرين دولة.
	اعتماد خدمة المايكروويف، والكابلات المحورية.
١٣٩٨هـ	توسعة الهاتف إلى ٤٧٦,٠٠٠ خط.
	وصل عدد خطوط التلكس في المدينة إلى ٤١٣ خطاً.
١٣٩٩هـ	توسعة شبكة التلكس إلى ٥,٠٠٠ خط.
١٤٠١هـ	توسعة شبكة التلكس إلى ٣٠,٠٠٠خط.
	تأسيس مقر المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات).
	إنشاء مجمع الأقمار الصناعية بدبراب.
١٤١٢هـ	بدء خدمة النداء الآلي (البيجر).
١٤١٤هـ	الخدمة الهاتفية تصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ خط.
١٤١٥هـ	التوسع في خدمة الإنترنت.
	بدء خدمة الهاتف الجوال
١٤٢٢هـ	تأسيس الشركة السعودية للاتصالات.
١٤٢٢هـ	إطلاق قمرين صناعيين تابعين لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
١٤٢٤هـ	٧٨٣,٠٠٠ خط هاتفي ثابت، و٦٦٣,٠٠٠خط جوال، و٨٨ مكتب بريد رئيس و٣٣ مكتب بريد فرعي، و٧٥ وكالة بريدية.

الفصل الرابع

الخدمات العامة

- التعليم والثقافة .
- الخدمات الطبية.
- الترويح والأماكن العامة .

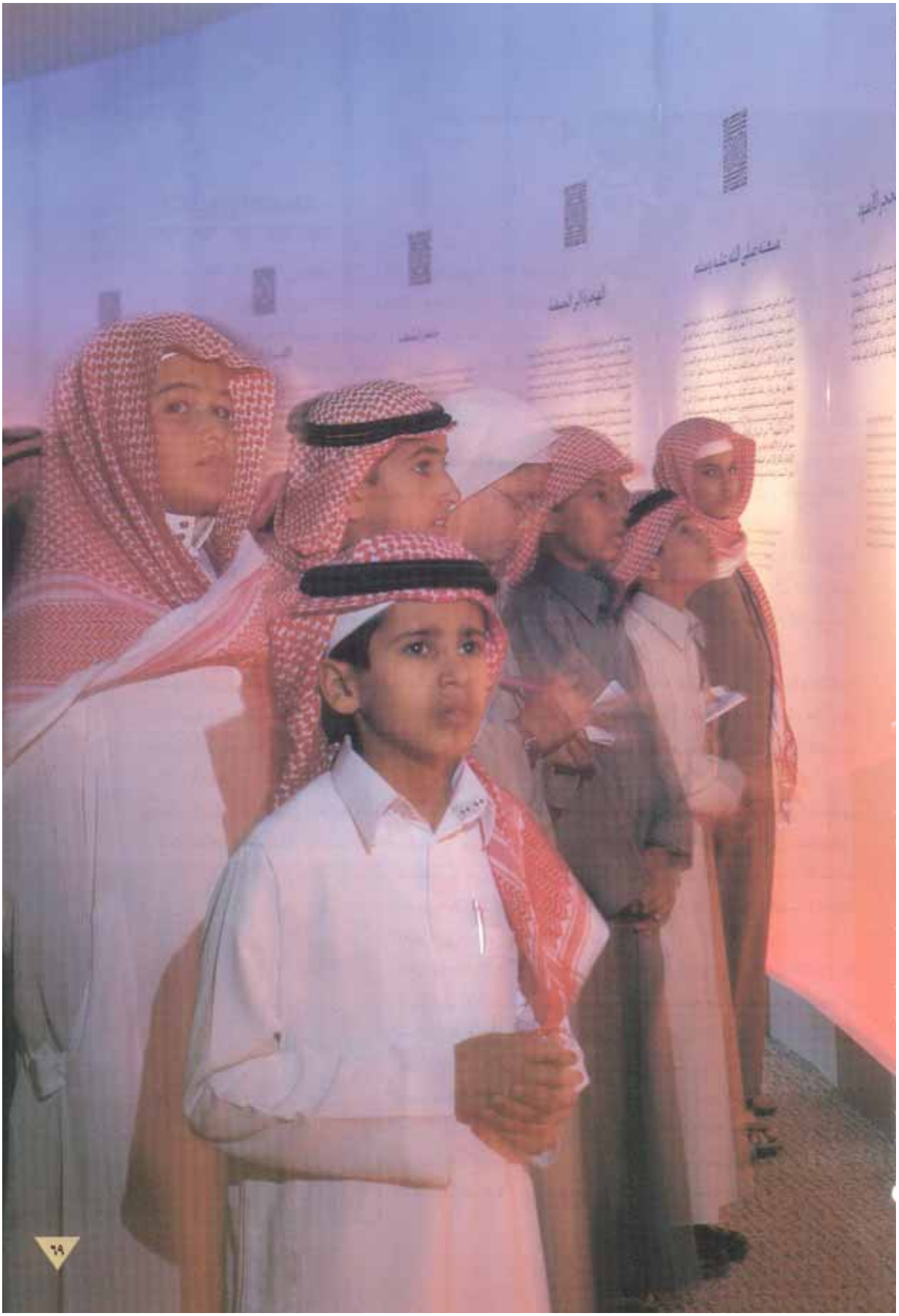

التعليم الأساسي الابتدائي والمتوسط والثانوي للبنين والبنات والفئات الخاصة كالمكفوفين شكل القاعدة الأساسية لكل أنماط التعليم الأخرى، وقد شهد مطلع السبعينات الهجرية من القرن المنصرم بداية انطلاق التعليم الأساسي النظامي مع تأسيس وزارة المعارف عام ١٣٧٣هـ،وخلال السنوات الفائتة ارتفع عدد المدارس في المدينة بوتيرة عالية لموافاة احتياج السكان، ومن أبرز المحطات في مسيرة التعليم الأساسي في مدينة الرياض، تأسيس مدارس تحفيظ القرآن عام ١٣٩٦هـ، وتوسع التعليم الأهلي مع بدايات القرن الحالي، الذي أصبح يقدم أنماطاً مختلفة في بعض مجالات التعليم كالتمهيدي والروضة والحضانة، والتعليم الدولي للجاليات.

التعليم التأهيلي الفني يتمثل في عدد كبير من المعاهدالتي تمنح درجات علمية تعادل الدبلوم، ويشكل هذا القطاع التعليمي رافداً مهماً لسد احتياجات المدينة في مجال التخصصات الفنية، والتقنية، والإدارية التنفيذية في القطاع الحكومي والخاص.

ونظراً للحاجة الملحة لتوفير أكبر عدد ممكن من المدرسين شُرع في تطبيق نظام المعاهد العلمية الابتدائية، حيث أنشىء أول معهد في مدينة الرياض عام ١٣٧٣هـ، ويلتحق به حملة الابتدائية ليتخرجوا مدرسين بعد ثلاث سنوات، ومع تطور التعليم والحاجة إلى تأهيل علمي أعلى للمعلمين افتتحت معاهد التعليم الثانوية (يلتحق بها حملة الثانوية) عام ١٣٨١هـ في الرياض، وفي مرحلة لاحقة ألغيت هذه المعاهد نظراً لوفرة المعلمين والتربويين من حملة الدرجات الجامعية.

قطاع آخر في مجال التأهيل الفني والتدريب المهني تمثل في إنشاء المعهد الملكي الصناعي عام ١٣٨٧هـ والمعهد الفني عام ١٣٩٢هـ، ثم دمجت معاهد وزارة العمل ومعاهد وزارة المعارف ضمن المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني عام ١٤٠٠هـ ومقرها في الرياض، وباتت مسؤولة عن تأسيس المعاهد الفنية، ومن أبرز التطورات في هذا المجال دخول التعليم الأهلي مجال المعاهد الفنية، التي انتشرت مع بدايات القرن

جولة تفقدية على مراكز التدريب المهني في الثمانينات الهجرية

معهد القضاء العالي في الثمانينات الهجرية

فصل دراسي في معهد القضاء العالي في الثمانينات الهجرية.

الهجري الحالي، وتزايدت أعدادها بالعشرات مع بداية العقد الثاني، ومعظمها يقدم درجات تعادل الدبلوم في مجال الحاسب الآلي وعلومه، والإدارة واللغات. أما معاهد التمريض والرعاية الصحية فأسس أول معاهدها في مدينة الرياض عام ١٣٧٨هـ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ثم تولت وزارة الصحة الإشراف على المعاهد الصحية والتوسع في تأسيسها عام ١٣٨٤هـ. وشهد مجال التعليم الصحي المهني تطوراً جديداً بنشوء المعاهد الصحية الأهلية في المدينة، والتي انطلقت في العام ١٤٢٠هـ.

معامل مراكز التدريب المهني في السبعينات والثمانينات الهجرية.

أما التعليم العالي الجامعي، والدراسات البحثية التخصصية، فتتمثل في الرياض في عدد من الصروح العالمية، في مقدمتها جامعة الملك سعود التي أسس نظامها عام ١٣٨٠هـ، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي أسست عام ١٣٩٤هـ، ثم في وزارة التعليم العالي التي أسست عام ١٣٩٥هـ، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية التي انتقلت إلى مقرها الجديد عام ١٤٠٦هـ، بالإضافة إلى المعاهد العليا، والأكاديميات العلمية التابعة لوزارت أخرى، كالكليات العسكرية التي تتخذ أربعاً منها من الرياض مقراً لها، إضافة إلى الكلية التقنية التي تطور نظامها التعليمي ليمنح الدرجات العلمية العليا من عام ١٤١٣هـ، وأخيراً كليات إعداد المعلمين، وكليات البنات التابعة لوزارة التربية. كما شهد التعليم العالي نقلة جديدة بتأسيس الجامعات الأهلية، وفي مقدمتها جامعة الأمير سلطان، التي انطلقت برامجها التعليمية عام ١٤٢١هـ، وهناك عدد آخر من الكليات والجامعات الأهلية في مدينة الرياض في طور التأسيس والدراسات الأولية.

افتتاح مركز أبحاث الزراعة والمياه ١٣٩٨هـ

جانب مهم من النشاط التعليمي والأجواء الثقافية في مدينة الرياض ينبعث من مصادر أخرى في المدينة خارج إطار مؤسسات التعليم النظامية. فهناك الجمعيات المهنية الطبية والهندسية والأدبية، ومعظمها يتخذ من مدينة الرياض مقراً لها، وتقوم بنشاط دوري من خلال إصدار الدوريات، وتنظيم المؤتمرات، والأبحاث والدراسات وتنطلق من مدينة الرياض إحدى أشهر الجوائز العلمية الدولية من مؤسسة الملك فيصل الخيرية، حيث تمنح جائزة الملك فيصل العالمية في مجالات العلوم والآداب والدعوة والعلم الشرعي، ويساهم في إثراء

الأجواء الثقافية النادي الأدبي بالرياض الذي يعد من أوائل الصروح الثقافية التي أسست في المدينة.

كما تساهم الجمعيات الخيرية ومكاتب الدعوة التابعة لوزارة العمل بنشاط كبير في المجال الثقافي والاجتماعي يتجاوز حدود المدينة إلى مناطق متعددة في العالم. فتتخذ عدد من الجمعيات الخيرية والاجتماعية من الرياض مقراً لها كجمعيتي الوفاء والنهضة النسائيتين، والهيئة العليا لجمع التبرعات، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، وجمعية البر، ومؤسسة الحرمين الخيرية، ومؤسسة الوقف، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية. وفي السنوات القلائل الفائتة سجلت مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية حضوراً اجتماعياً خدمياً حافلاً، ومن أبرز أعمالها تأسيس مدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية، التي تعد مدينة طبية متكاملة وأحد أشهر المراكز التخصصية في الطب التأهيلي في المنطقة. أما النشاط التعليمي الشرعي في المساجد الكبرى المزدهر في مدينة الرياض فيصل في بعض الأحيان إلى مراتب متقدمة من التنظيم والجودة التي تستقطب الدارسين من خارج المملكة، وتقوم جمعية تحفيظ القرآن الكريم من خلال إدارة مئات الحلقات في المساجد بدور كبير في الجانب التربوي والتعليمي المرادف لبرامج التربية المدرسية.

سمو ولي العهد، وسمو النائب الثاني أثناء فعاليات افتتاح مركز الملك عبدالعزيز التاريخي عام ١٤١٩هـ

كما تنطلق فعاليات ثقافية أخرى من عدد من دور النشر، والمؤسسات الإعلامية، ومن إدارات العلاقات العامة في المؤسسات الإدارية الحكومية، يتمثل في عدد كبير من الدوريات الأسبوعية الشهرية، والفصلية يزيد عددها على المائة، وتتخذ في مجملها طابعاً ثقافياً توجيهياً لعامة المجتمع.

أما المرافق الثقافية المنتشرة في المدينة منها خمس مراكز تابعة للقطاع العام فضلاً عن المراكز الثقافية التابعة للقطاع الخاص مثل مركز البابطين، وهي تشكل محاضن ملائمة لأنماط متعددة من البرامج الثقافية والفعاليات الموسمية، أشهرها المهرجان الوطني للتراث والثقافة الذي يقام سنوياً في الجنادرية، ويعتبر تظاهرة

علمية ثقافية على مستوى دولي. وفي الرياض خمسة مراكز ثقافية تشتمل على قاعات المحاضرات الكبرى، ومختلف التجهيزات اللازمة لإقامة المؤتمرات والندوات الثقافية. وفي الرياض أكثر من ثلاثين مكتبة عامة، في مقدمتها مكتبة الملك فهد الوطنية التي تأسست عام ١٤٠٢هـ، ومكتبة الملك عبدالعزيز التي تأسس فرعها الحديث في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي عام ١٤١٩هـ. ومركز البحوث والدراسات التابع لمؤسسة الملك فيصل الخيرية، ومركز الأمير سلمان الاجتماعي، فضلاً عن بعض المكاتبات العامة التابعة للجوامع الكبرى في المدينة، والتي يصل عدد المراجع في بعضها إلى عشرات الآلاف.

حفل للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم

محطات تاريخية

١٣٧٠هـ تأسيس معهد الرياض العلمي (نواة جامعة الإمام محمد بن سعود).

١٣٧٣هـ تأسيس وزارة المعارف وبدء التعليم الأساسي النظامي.

١٣٧٣هـ إنشاء المعاهد العلمية الابتدائية.

١٣٧٣هـ افتتاح كلية الشريعة (جامعة الإمام).

١٤٧٤هـ افتتاح كلية اللغة العربية (جامعة الإمام).

١٣٧٤هـ تأسيس جامعة الملك سعود بتبرع من الملك سعود وأهالي الرياض.

١٣٧٨هـ افتتاح أول مدرسة للبنات.

تقسيم المرحلة الثانوية إلى المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية.

١٣٧٩هـ بدء الدراسة لدرجة الثانوية التجارية في أربع مدارس متوسطة.

١٣٨٠هـ بدء التعليم النظامي للبنات.

صدور مرسوم ملكي بالمصادقة على نظام جامعة الملك سعود.

افتتاح معهد المعلمات المتوسط

تأسيس أول معهد للمكفوفين.

١٣٨١هـ إنشاء المعاهد العلمية الثانوية.

١٣٨٣هـ بداية التعليم المتوسط للبنات.

افتتاح أول مركز للتدريب المهني في المملكة في الرياض.

١٣٨٤هـ بداية التعليم الثانوي للبنات.

افتتاح المعاهد الصحية التابعة لوزارة الصحة.

١٣٨٥هـ إنشاء المعاهد العلمية التخصصية (معهد التربية الرياضية، معهد التربية الفنية).

إنشاء كلية الزراعة في أحد القصور بحي عليشة.

افتتاح معاهد التربية الفنية للبنات.

تأسيس المعهد العالي للقضاء.

١٣٨٧هـ افتتاح المعهد الملكي الصناعي.

١٣٨٨هـ وزارة البرق والبريد والهاتف تنشيء معهد الاتصالات الذي تطور إلى كلية الاتصالات.

افتتاح معهد المعلمات الثانوي.

١٣٩٠هـ افتتاح أول كلية للبنات.

التسعينات وزارة الدفاع تؤسس كلية الملك فيصل الجوية، وكلية الملك عبدالعزيز الحربية، وكلية القيادة والأركان، وأربعة معاهد للطيران، ومعهد الدفاع الجوي، ومعهد الصيانة والنقل.

١٣٩١هـ فتح عدة مدارس ثانوية للبنات.

١٣٩٢هـ إنشاء المعهد الفني بالرياض.

١٣٩٣هـ ٥٥ مدرسة ابتدائية للبنات.

افتتاح مركز التدريب للخياطة والتفصيل (تابع للرئاسة العامة لتعليم البنات).

١٣٩٤هـ صدور مرسوم ملكي بتأسيس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٣٩٥هـ تأسيس وزارة التعليم العالي.

١٣٩٦هـ تأسيس مدارس تحفيظ القرآن الكريم.

١٤٠٠هـ الحرس الوطني يؤسس كلية الملك خالد العسكرية.

وزارة الداخلية تؤسس كلية الملك فهد الأمنية، ومعهد المرور، ومعهد الجوازات، وأكاديمية نايف الأمنية.

صدور المرسوم الملكي بدمج مراكز التدريب التابعة لوزارة العمل، والمعاهد الفنية التابعة لوزارة المعارف في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

١٤٠٣هـ صدور القرار السامي بتأسيس أول كلية تقنية في المملكة (في الرياض).

١٤٠٦هـ افتتاح مدينة جامعة الملك سعود.

تأسيس المقر الجديد لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

١٤٠٩هـ افتتاح مدينة جامعة الإمام.

١٤١٣هـ صدور المرسوم الملكي بمنح درجات البكالوريوس في الكليات التقنية.

١٠٠٠ مدرسة للبنين.

١٤٢٤هـ ٨٥٠ مدرسة بنات.

١٢٠٤ مدرسة بنين.

الخدمات الطبية

انطلقت الخدمات الطبية في مدينة الرياض عام ١٣٧٠هـ من مستشفى وحيد صدر أمر ملكي بإنشائه عام ١٣٦٧هـ، وشيد بالطين والأخشاب في موقع المعاهد العلمية بشارع الملك فيصل قرب مصلى العيد، وزود بالأطباء، والتجهيزات الطبية المتيسرة آنذاك، واليوم (١٤٢٤هـ) تتمثل الخدمات الطبية في مدينة الرياض في ٧٨٥٠ سريراً ضمن ٢٣ مستشفى، و٤٠٠ مستوصفاً أهلياً ومركز رعاية أولية، ووحدة صحية، و٢٩٤ مجمع عيادات طبية خاصة، وأكثر من ٣٠٠٠ صيدلية خاصة، فضلاً عن المؤسسات التعليمية الطبية، ومراكز الأبحاث، والمصانع المتخصصة في إنتاج المستلزمات الطبية، والأجهزة الطبية والأدوية.

مستشفى الشميسي في الثمانينات الهجرية.

بين هذين التاريخين تميزت العقود المنصرمة بأحداث بارزة في مجال الخدمات الطبية على مستوى المدينة، فشهدت السبعينات الهجرية تحويل مديرية الصحة والإسعاف إلى وزارة الصحة، كما تحولت الطبابة العسكرية التابعة للجيش إلى الصحة العسكرية، وتطور جهاز الخدمات الطبية للجيش ليشكل فيما بعد نواة مستشفى القوات المسلحة الذي أنشئ عام ١٣٧٣هـ.

الملك سعود -رحمه الله- أثناء جولة تفقدية في احد المراكز الطبية في مدينة الرياض في السبعينات الهجرية.

افتتاح اقسام جديدة في مستشفى الشميسي ١٣٩٧هـ.

كما شهد ذلك العقد تأسيس أكبر مستشفى في المملكة آنذاك بسعة ٢٥٠سريراً وهو مستشفى الرياض المركزي، الذي وضع حجر أساسه الملك عبدالعزيز، وافتتحه الملك سعود، رحمهما الله، كما اختتمت تلك الفترة بإنشاء أول معهد صحي للبنين (١٣٧٩هـ)، لتخريج المساعدين الصحيين في مجال الصيدلة، والأشعة، والتمريض، والأسنان.

أما عقد الثمانينات الهجرية فشهد تأسيس الهلال الأحمر السعودي ١٣٨٣هـ وأسس أول مستوصف تابع له في الرياض عام ١٣٨٥هـ، كما أنشئ المختبر المركزي وبنك الدم عام ١٣٨٥هـ، وشهد هذا العقد تأسيس كلية الطب بجامعة الملك سعود ١٣٨٧هـ، وتأسيس النواة الأولى لمستشفى قوى الأمن عام ١٣٨٨هـ، ومستشفى الولادة والأطفال عام ١٣٨٩هـ.

وشهد عقد التسعينات الهجرية بعض أبرز الأحداث الطبية على مستوى المدينة، والمملكة عموماً، حيث أُسس في هذه المرحلة مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث عام ١٣٩٠هـ ثم افتتح عام ١٣٩٥هـ، كما استكملت بعض الأجهزة المؤسسية الضرورية، كإنشاء المختبر المركزي لتحليل الأدوية والأغذية، وإنشاء مركز التأهيل الطبي للمعاقين، ونظراً للزيادة الكبيرة في أعداد السكان فقد توسعت القدرات الاستيعابية للمستشفيات القائمة، وتحولت المراكز الطبية والمستوصفات التابعة لأجهزة الدولة في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع إلى مستشفيات بقدرات سريرية عالية، وفي هذا العقد تأسست كلية طب الأسنان التابعة لجامعة الملك سعود عام ١٣٩٦هـ.

مركز الأبحاث في مستشفى الملك فيصل التخصصي.

العقد الأول من القرن الحالي شهد نقلة كبيرة في إنشاء المباني الحديثة للمستشفيات وتزويدها بمختلف التجهيزات الطبية، فأسست في هذا العقد منشأت مستشفى الملك خالد الجامعي، ومستشفى الملك فهد للحرس الوطني، ومستشفى قوى الأمن، وتوسعت مرافق مستشفى القوات المسلحة، ومستشفى الرياض المركزي.

زيارة مركز زراعة الأعضاء ١٤٢١هـ

وشهد العقد الثاني من هذا القرن الحالي جملة من الأحداث الطبية المهمة، منها إنشاء مدينة الملك فهد الطبية، وتوسعة مستشفى الملك فيصل التخصصي، وإنشاء مستشفى الأمل، ومستشفى الطب الرياضي، كما ازدهرت في هذه المرحلة المشاريع الاستثمارية الطبية الخاصة، سواء في المستشفيات المتكاملة التجهيزات والوحدات، أو مجمعات العيادات الطبية التخصصية، أو في مجال الصناعات الطبية والدوائية.

مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الإنسانية

محطات تاريخية

١٣٧١هـ	تأسيس وزارة الصحة.
١٣٧٣هـ	إنشاء مستشفى القوات المسلحة بسعة ٢١ سريراً.
١٣٧٥هـ	إنشاء مستشفى الأمراض الصدرية بسعة ٥٠ سريراً.
١٣٧٦هـ	إنشاء مستشفى الرياض المركزي (الشميسي) بسعة ٢٥٠ سريراً.
١٣٧٧هـ	إنشاء مستشفى طلال الخاص.
١٣٧٩هـ	نقل ملكية مستشفى طلال إلى الحكومة وأصبح مستشفى الملك عبدالعزيز التابع لجامعة الملك سعود (فيما بعد).
١٣٧٩هـ	تأسيس أول معهد صحي للبنين.
١٣٨١هـ	تأسيس أول معهد صحي للبنات.
١٣٨٥هـ	تأسيس أول مستوصف تابع للهلال الأحمر.

إنشاء المختبر المركزي وبنك الدم.

١٣٨٨هـ تأسيس نواة مستشفى قوى الأمن.

١٣٨٩هـ إنشاء مستشفى متخصص للولادة والأطفال.

١٣٩٠هـ بدء تأسيس مستشفى الملك فيصل التخصصي.

١٣٩٢هـ إنشاء مستشفى العزل الصحي (مستشفى الحميات) بسعة ٣٠٠سرير.

١٣٩٣هـ إنشاء مستشفى الولادة بسعة ٤٥٠ سريراً.

إنشاء مستشفى النقاهة بسعة ١٢٠ سريراً.

تحول مستوصف قوى الأمن إلى مستشفى قوى الأمن بسعة ٣٤ سريراً.

١٣٩٤هـ إنشاء مركز تأهيل المعاقين

١٣٩٥هـ الملك خالد يرحمه الله يفتتح مستشفى الملك فيصل التخصصي.

إنشاء المختبر المركزي لتحليل الأغذية والأدوية.

١٣٩٦هـ رفع طاقة مستشفى قوى الأمن إلى ١٢٠ سريراً.

١٣٩٨هـ إنشاء مركز علاج المعوقين بطاقة ٥٠ سريراً. وحالياً بطاقة ١٠٥ أسرة.

١٤٠٠هـ افتتاح مستشفى الملك خالد الجامعي بطاقة ٧٨٠ سرير.

١٤٠٣هـ افتتاح مستشفى الولادة بالناصرية بسعة ١٠٠ سرير.

افتتاح مستشفى الملك فهد للحرس الوطني.

١٤٠٥هـ افتتاح مستشفى الملك خالد للعيون بسعة ٢٦٣ سريراً.

إنشاء مستشفى الأمير سلمان بسعة ٢٦٤ سريراً.

إنشاء المركز الوطني للكلى.

١٤٠٦هـ توسعة مرافق مستشفى الملك فيصل التخصصي.

إنشاء مستشفى الصحة النفسية بسعة ١٥٥ سريراً.

إنشاء مستشفى الأمل لعلاج الأمراض الاجتماعية بسعة ٢٨٠ سريراً.

افتتاح مستشفى اليمامة.

١٤١١هـ تأسيس مدينة الملك فهد الطبية بطاقة ١٤٥٠ سريراً.

١٤١٢هـ افتتاح مستشفى التأمينات الاجتماعية.

١٤١٨هـ بدء تشغيل مستشفى الإيمان.

١٤٢٢هـ افتتاح مدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية.

١٤٢٤هـ نقل مستشفى الأطفال إلى مدينة الملك فهد الطبية.

الترويح والأماكن العامة

الأماكن المفتوحة العامة كالساحات والميادين والحدائق والمنشآت الرياضية، وكذلك المؤسسات المعنية بخدمة هذا القطاع مرت بمراحل متمايزة. فإمتازت مرحلة السبعينات والثمانينات الهجرية بالتركيز على توفير مستلزمات الحياة الضرورية، والمرافق الأساسية في المدينة، كالطرق، وتوفير شبكات المياه فقط، وكان لغياب التخطيط الشامل للمدينة دور في غض الطرف عن احتياجات المدينة من الأماكن المفتوحة والمنشآت الترويحية، غير أن تلك الفترة شهدت في المقابل تأسيس المؤسسات الرياضية في المدينة، وفي مقدمتها رعاية الشباب، كما أن سكان المدينة آنذاك كان لديهم من المناطق المفتوحة القريبة ما يسد جانباً من حاجتهم إلى الأماكن المفتوحة، فالروضات الطبيعية المحيطة بالمدينة، والمزارع الخاصة، ومواسم الأمطار، ومسيل الشعاب، كل ذلك كان يوفر قدراً مناسباً من الأماكن الترويحية والترفيهية، ومع دخول مدينة الرياض مرحلة التخطيط الموجه (عبر المخطط

استاد الملز، السبعينات الهجرية

المزارع المحيطة بمساكن الرياض في السبعينات الهجرية

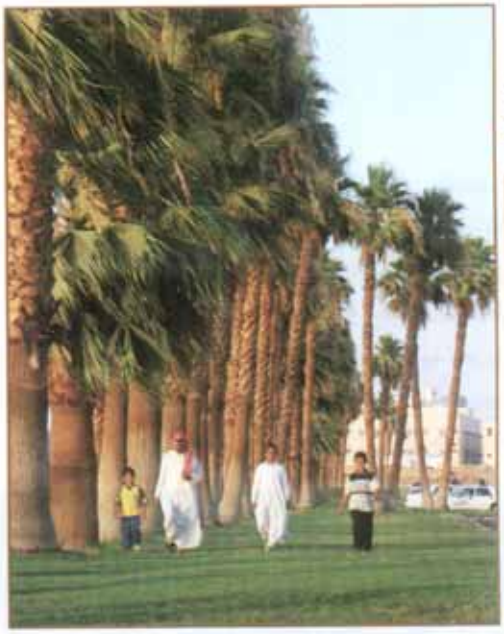

افتتاح متنزه الوادي ١٤٠٧هـ

التوجيهي الأول والثاني) تضمن تخطيط جميع الأحياء الجديدة توفير الحدائق والأماكن المفتوحة، وكانت المنشآت التعليمية تقوم بدور مساند بما تملكه من ملاعب ومنشآت تربوية ترويحية للطلاب، جانب آخر ساهم في إثراء الأماكن المفتوحة في المدينة تمثل في المجمعات الوظيفية، والسكنية التي نشأت تلك الفترة، والتي اعتمد في تخطيطها توفير المتطلبات الترويحية لمستخدمي تلك المجمعات، والمساهمة في توسيع رقعة الحدائق فيها، كما ساهمت الطرق الرئيسة والشريانية في تلك الفترة بما تضمنه تصميمها من جزر وجوانب مشجرة بقسط وافر من المسطحات الخضراء في المدينة.

العقد الأول من القرن الحالي شهد نقلة كبيرة في إنشاء الحدائق، وتوسيع الرقعة الخضراء، وتجميل الطرق، ومباني المؤسسات العامة، وساهم في إثراء هذا الجانب مشاريع التطوير القطاعي الوظيفي كمجمعات منشآت جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومنشآت مستشفى الملك فيصل التخصصي، وإسكانات الحرس الوطني ووزارة الدفاع والمجمعات السكنية الخاصة كمجمعات العقارية في منطقة العليا، والمجمعات السكنية والوظيفية بمطار الملك خالد الدولي، وحي السفارات، وسكن وزارة الخارجية، فهذه المنشآت امتازت بوفرة الحدائق وكثافة التشجير، وكفاءة التجهيزات سواء في أجزائها السكنية أو في أجزائها الوظيفية، وزود معظمها بالصالات الرياضية والنوادي والملاعب، وكانت جوانب الطرق السريعة وجزرها الوسطية، وتقاطعات الجسور جزءاً كبيراً من الرقعة الخضراء في المدينة.

كما شهد أواخر العقد الماضي والعقد الثاني من القرن الحالي توجهاً جديداً في توفير الأماكن المفتوحة في وسط المدينة من خلال تطوير منطقة وسط الحكم، واعتماد المعايير التخطيطية في المشاريع التطويرية الخاصة التي تضمن توفير المناطق المفتوحة، ومقومات الأنشطة السكانية الاجتماعية الإيجابية، التي بدأت تختفي من وسط المدينة مع غلبة النشاط التجاري على المنطقة. وتمثلت هذه المنهجية بالإضافة إلى منشآت قصر الحكم في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي الذي يعد حالياً أكبر تجمع للحدائق والمناطق المفتوحة عالية التجهيز في المدينة، إضافة إلى ساحة المحكمة الكبرى، ومتنزه سلام.

في المجال التخطيطي المنتظر يجري حالياً: إعادة تطوير ميدان سباق الفروسية بالملز، ومنطقة المطار القديم، ومتنزه الثمامة، وإعادة تطوير الدرعية التاريخية، وبرنامج تطوير وادي حنيفة، وجميع هذه المشاريع يمثل القاسم المشترك فيما بينها في خدمة السكان في المجال الترويحي، وتوفير المناطق المفتوحة المجهزة بالحدائق، والملاعب القابلة للتطوير الاستثماري في بعض جوانبها.

كما يمثل إعلان الهيئة العليا للسياحة عام (١٤٢١هـ) ومقرها في الرياض موجهاً كبيراً لتطوير الأماكن المفتوحة والترويحية، وتطوير الاستثمار الترويحي السياحي، انطلاقاً مما يتوفر للمدينة في هذا المجال، وما يخطط لاستكماله في القريب العاجل.

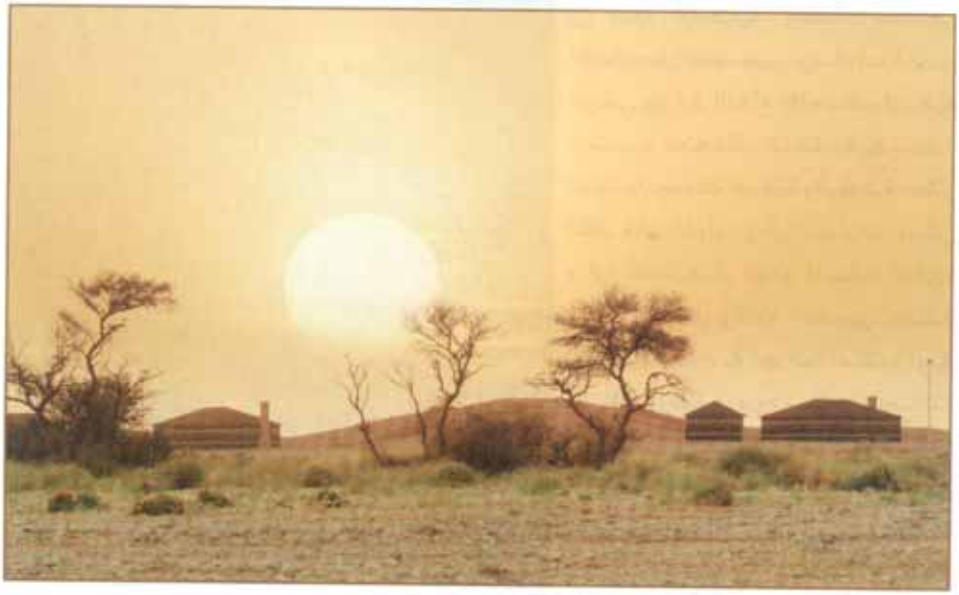

متنزه الثمامة

المناطق المفتوحة والترويحية

إجمالي الحدائق في مدينة الرياض	٢١١
الحدائق التي تتراوح مساحتها بين ٧,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠م٢	٧٨
الحدائق التي تزيد مساحتها عن ٢٠,٠٠٠م٢	٣٢
ملاعب الأطفال	٩٠
ميادين سباق (هجن وفروسية)	٥
مراكز ترفيهية تابعة لمؤسسات حكومية، وضمن مجمعات سكنية	١٨
صالات رياضية تابعة لمؤسسات حكومية وخاصة	٣٦
مسابح مغلقة	١٠٠
نوادي رياضية ضمن تجهيزات شاملة للمنشآت الرياضية	٤
ملاعب كرة قدم أولومبية	٨
حدائق حيوان	١
مواقع خلوية خارج المدينة، يقصدها الزوار لطبيعتها وبيئتها	٣٠
مدينة رياضية تشمل معهد رياضي، وفندق رياضي ومستشفى للطب الرياضي، وملاعب، وصالات مغلقة، ومساكن	١
ميادين مرصوفة ومضاءة ومشجرة وسط العمران	٧

محطات تاريخية

١٣٦٧هـ	تأسيس نادي الشباب.
١٣٧٢هـ	إنشاء الرئاسة العامة لرعاية الشباب.
١٣٧٣هـ	إنشاء نادي الرياض.
١٣٧٥هـ	إنشاء نادي النصر.
١٣٧٧هـ	إنشاء نادي الهلال.
١٣٨٩هـ	إنشاء أول بيت للشباب.
١٣٩١هـ	افتتاح استاد الملز (استاد الأمير فيصل بن فهد).
١٣٩٦هـ	إنشاء المقر الجديد لبيت الشباب على طريق الملك فهد.
١٤٠٩هـ	افتتاح أستاد الملك فهد.
١٤٢٣هـ	افتتاح المقر الجديد لميدان الفروسية.

الفصل الخامس

الاقتصاد والمكانة الدولية

- القدرات الاقتصادية .
- المكانة الدولية.

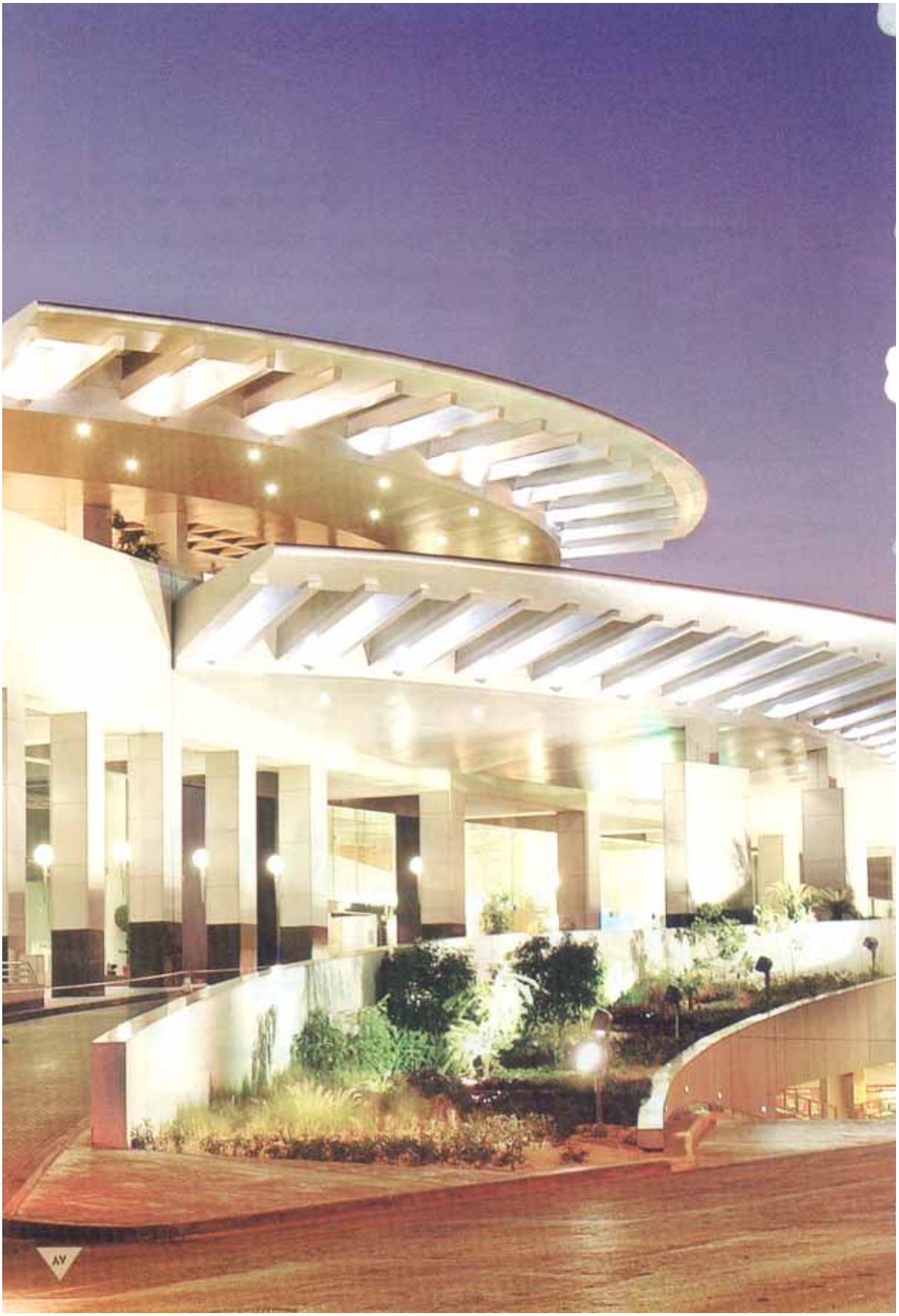

القدرات الاقتصادية

الرياض من أكبر تجمّعات الأسواق التجارية في العالم العربي إضافة إلى مدينتين صناعيتين وأكبر سوق للأوراق المالية والمصارف في المنطقة. ويصل الناتج الاقتصادي العام لمجمل الأنشطة الاقتصادية في مدينة الرياض إلى ما يقارب مائة مليار ريال. هذه ملامح اقتصاد المدينة اليوم وهي بعيدة كثيراً عن وضعها الاقتصادي قديماً. فحتى منتصف القرن الهجري الفائت لم يكن اقتصاد مدينة الرياض يشكل جاذبية للاستثمارات التجارية، أو وجهة تفد إليها الخبرات والكفاءات البشرية، كان اقتصاد المدينة آنذاك يتشكل من المزارع والبساتين المنتشرة حول المدينة ، وكان الإنتاج محدوداً لا يكاد يتجاوز احتياجات السكان، مع أن موقع المدينة كان قديماً مصدراً مهماً للمنتجات الزراعية على مستوى جزيرة العرب، وكانت أسواق المدينة، وما يتوفر فيها من سلع بسيطة، وخدمات حرفية بدائية تغطي جانباً من احتياجات السكان وقاصدي المدينة من القرى والبلدات المجاورة.

مع بداية السبعينات الهجرية اكتسبت الرياض جاذبية اقتصادية كبرى، وأصبحت موئلاً للهجرات الداخلية

من مدن ومناطق المملكة، ساهم في هذا نقل الوزارات والدوائر الحكومية إلى مدينة الرياض، وتوسع أجهزتها وإداراتها، وبالتالي انتقلت الكوادر البشرية اللازمة لتشغيلها إلى المدينة، عامل آخر لا يقل أهمية تمثل في ارتفاع أسعار النفط، والرخاء الاقتصادي الذي عمّ أرجاء البلاد، ما زاد من دخل سكان المدينة، فنشطت بذلك الحركة التجارية، والأنشطة الخدمية المصاحبة، وتعالت وتيرة هذا النمو الاقتصادي في الثمانينات، خصوصاً مع إنتشار التعليم النظامي، وبدء تكوين المؤسسات الخدمية، وتأسيس المرافق العامة والبنى التحتية. وكان لتأسيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض دور في رفع مستوى الأداء التجاري لمؤسسات القطاع الخاص، ولأهمية هذا المرفق بادر نخبة من تجار الرياض بالطلب من وزارة التجارة تأسيس هذا المرفق الحيوي، وبعد تعذر هذا المسعى توجه التجار إلى سمو الأمير سلمان لدعم الفكرة، الذي وجه بدراستها أولاً من قبل سماحة مفتي البلاد آنذاك الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ - رحمه الله - ولما أجيزت شرع في تأسيسها عام ١٣٨١هـ.

مقرات الوزارات الحكومية في السبعينات الهجرية.

أسواق الرياض في السبعينات والثمانينات الهجرية.

شهدت فترة التسعينات الهجرية نمواً اقتصادياً مهماً تمثل في توسع النشاط الصناعي، حيث بلغت المؤسسات الصناعية في منتصف الفترة ٣٠٠ مصنعاً، كما شهدت تلك الفترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، التي عادت على المدينة بمشاريع ضخمة في مجال الطرق، والكهرباء، والمياه، والمؤسسات التعليمية، والطبية، والإدارية، كما شهدت تلك الفترة إطلاق صندوق التنمية العقارية، وكان له دور كبير في تفعيل الجانب العقاري، وتنمية المشاريع العمرانية، وما صاحب ذلك من توسع كبير في سوق الإنشاءات، ومواد البناء.

افتتاح مجمع المراعي للألبان عام ١٤١٨هـ

العقد الأول من القرن الحالي امتاز بنقلة نوعية في النمو الاقتصادي، ظهرت في التوسع في مشاريع الصناعات الثقيلة، والصناعات الأساسية ذات الاستثمارات الضخمة، إضافة إلى تطور الإنتاج الزراعي وتحوله إلى صناعة اقتصادية زراعية تقوم على تقنيات حديثة، وتدار وفق معايير تسويقية متقدمة، وأصبحت مدينة الرياض مصدراً لأكثر من ٣٠٪ من المنتوجات الزراعية والحيوانية في المملكة، وحققت الاكتفاء الذاتي، والفائض التصديري في مجال منتجات الألبان، والطيور، وبيض المائدة.

العقدالثاني من القرن الحالي تميز باضافات نوعية في عدد من المجالات الاقتصادية، في مقدمتها اقتصاد الخدمات والسلع الاستهلاكية الراقية، إضافة إلي توسع أسواق الكمبيوتر والبرمجيات، والمعلومات بشكل كبير، خصوصاً مع تطور الاتصالات الفضائية، ودخول أنماط جديدة من خدمة الاتصالات والإنترنت.

ومنذ بداية العشرينات من هذا القرن شهدت الرياض تحولات اقتصادية مهمة، من أبرزها فتح مجال الاستثمار والمساهمة أمام القطاع الخاص في مجال المرافق العامة، والمؤسسات الخدمية، وفي مجال الطاقة وتوليد الكهرباء، وفي مجال الاتصالات، ومجال النقل والتعليم العالي، كما تتهيأ المدينة من خلال الدراسات والأبحاث التسويقية، لدخول مجال صناعة تقنية المعلومات والاتصالات، ووضع الأسس لتحويل مدينة الرياض في المستقبل القريب لتكون قاعدة أساسية لهذه الصناعة في المستقبل المنظور بإذن الله، هذا إضافة إلى تطور السياحة انطلاقاً مما يتوفر للمدينة من مرافق وخدمات، إضافة إلى المؤسسات التجارية الخدمية والترفيهية، والجوانب التراثية.

افتتاح أسواق اللحوم والخضار بالبطحاء عام ١٤١٨هـ

حالياً يتجاوز الناتج المحلي السنوي لمدينة الرياض حوالي مائة مليار ريال، هذه القدرة الاقتصادية تمتاز ببعض الملامح التي تؤهلها لمزيد من النمو والازدهار - بإذن الله - في مقدمة هذه المميزات: القدرة المالية المتوفرة، حيث تحتضن الرياض المقرات الرئيسة لتسعة بنوك تصنف عالمياً ضمن البنوك الألف الأولى على مستوى العالم، وفي مجال القوى العاملة التي تتجاوز ١,٥ مليون، يمتاز حوالي ٣٠٪ بالتأهيل التقني العالي، ميزة أخرى تتمثل في البنية التحتية والمرافق العامة، والمؤسسات الخدمية الحديثة القادرة على تلبية متطلبات النمو والاستثمار الاقتصادي في المدينة.

هذا الاقتصاد النشط الذي منّ الله به على مدينة الرياض تدعمه سواعد استثمارية مهمة، في مقدمتها المجلس الاقتصادي الأعلى، والهيئة العليا للسياحة، والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والهيئة العامة للاستثمار، وصندوق التنمية الصناعية، والغرفة التجارية الصناعية، والمحافظ الاستثمارية التي تتخذ من الرياض مقراً رئيساً لها.

١٣٧٣	إنشاء وزارة التجارية.
١٣٨١	تأسيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
١٣٨٢	إنشاء البنك الزراعي العربي السعودي.
١٣٨٦	إنشاء مركز الأبحاث والتنمية الزراعية.
١٣٩٠	إنشاء المدينة الصناعية.
١٣٩١	تأسيس بنك التسليف السعودي.
	تأسيس صندوق الاستثمارات العامة.
١٣٩٢	إنشاء الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.
	إنشاء المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.
١٣٩٤	إنشاء صندوق التنمية العقارية.
١٣٩٥	إنشاء وزارة الصناعة والكهرباء.
١٣٩٦	تأسيس شركة سابك.
١٣٩٩	تحويل مركز الأبحاث إلى الدار السعودية للخدمات الاستشارية.
١٤٠٠	تأسيس مجلس الغرف السعودية.
١٤٠٢	تأسيس اللجنة الاستشارية الهندسية.

المكانة الدولية

تصنف الرياض جغرافياً ضمن المدن الداخلية، التي تقع في عمق الجزيرة العربية، بعيدة نسبياً عن مراكز الكثافات السكانية العالية، والمدن التجارية المشهورة، أو ذات المواقع الإستراتيجية، غير أن الرياض منذ أن أعلنت عاصمة للمملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ وهي تتبوء مكانة دولية مرموقة، فالحضور الدولي لمدينة الرياض يتزايد بوتيرة متصاعدة، والأهمية الإستراتيجية الدولية لمدينة الرياض تتخذ أنماطاً سياسية، واقتصادية، وثقافية كبيرة.

هذه المكانة والحضور الدولي يظهر جلياً في التأثير الذي تتمتع به المدينة في المحافل الدولية على المستوى السياسي، حيث تعد الرياض أحد مراكز صناعة القرار السياسي على المستوى الإقليمي، والعربي، والإسلامي، والعالمي، وعلى المستوى الاقتصادي، كأحد أهم الأسواق التجارية التي تهتم بها الشركات الدولية، وكبار المصنعين العالمين، وعلى المستوى الثقافي بتأثيرها في الأجواء الثقافية الاجتماعية في النطاق العربي والإسلامي.

هذه المكانة الدولية المتعددة الأوجه تنطلق من أسس ومقومات اكتسبتها مدينة الرياض، في مقدمتها المكانة الإدارية، فالرياض مقر الحكم، والمقر الرئيس للوزارات والدوائر الحكومية، والمؤسسات الخدمية، كما أنها المقر الرئيس للبعثات الدولية، والمنظمات العالمية، التي تتمثل في أكثر من ٥٦ سفارة،

الملك فيصل رحمه الله - أثناء أحد الاستقبالات الرسمية

ومنظمات دولية كالأمم المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي، والمعهد العربي لإنماء المدن، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

في المجال الاقتصادي تنطلق المكانة الدولية للمدينة من خلال المحافظ الاستثمارية المتمثلة في البنوك المحلية ذات الحضور الدولي، والاستقرار الذي يشهده اقتصاد المدينة، والفرص الاستثمارية الضخمة الكامنة في قطاعات متعددة، هذه القدرات الاقتصادية استقطبت تواجداً قوياً لعدد من الشركات الدولية في شتى المجالات ، ومن مقومات المكانة الدولية التي تتمتع بها المدينة كفاءة المرافق العامة التي تتمتع بها المدينة خصوصاً في مجال النقل والاتصالات، والاتصالات الفضائية، فالرياض تعد أحد عقد الاتصال العالمية في المنطقة.

أما الحضورالثقافي والاجتماعي للرياض فينطلق من الثراء الثقافي، والشخصية المميزة التي تتمتع بها المدينة، فعدد من الوسائل الإعلامية ذات الحضور الدولي تنطلق من مدينة الرياض، ويشكل الجانب الاجتماعي الخيري المنطلق من المدينة رافداً مهماً للنشاط الاجتماعي الثقافي في العالم الإسلامي، والدول الأخرى، فضلاً عن استقطاب المؤسسات التعليمية في المدينة لأعداد كبيرة من الطلبة والدارسين من الدول الإسلامية، فعلى سبيل المثال يزيد عدد جنسيات طلبة معاهد اللغة في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن ستين جنسية.

كما أن مدينة الرياض تكتسب صفة دولية تظهر في تعدد الجاليات التي تستوطنها من الدول العربية والإسلامية وغيرها.

الفصل السادس

الرياض بعد خمسين عاماً

- الرؤية المستقبلية .
- المخطط الهيكلي .

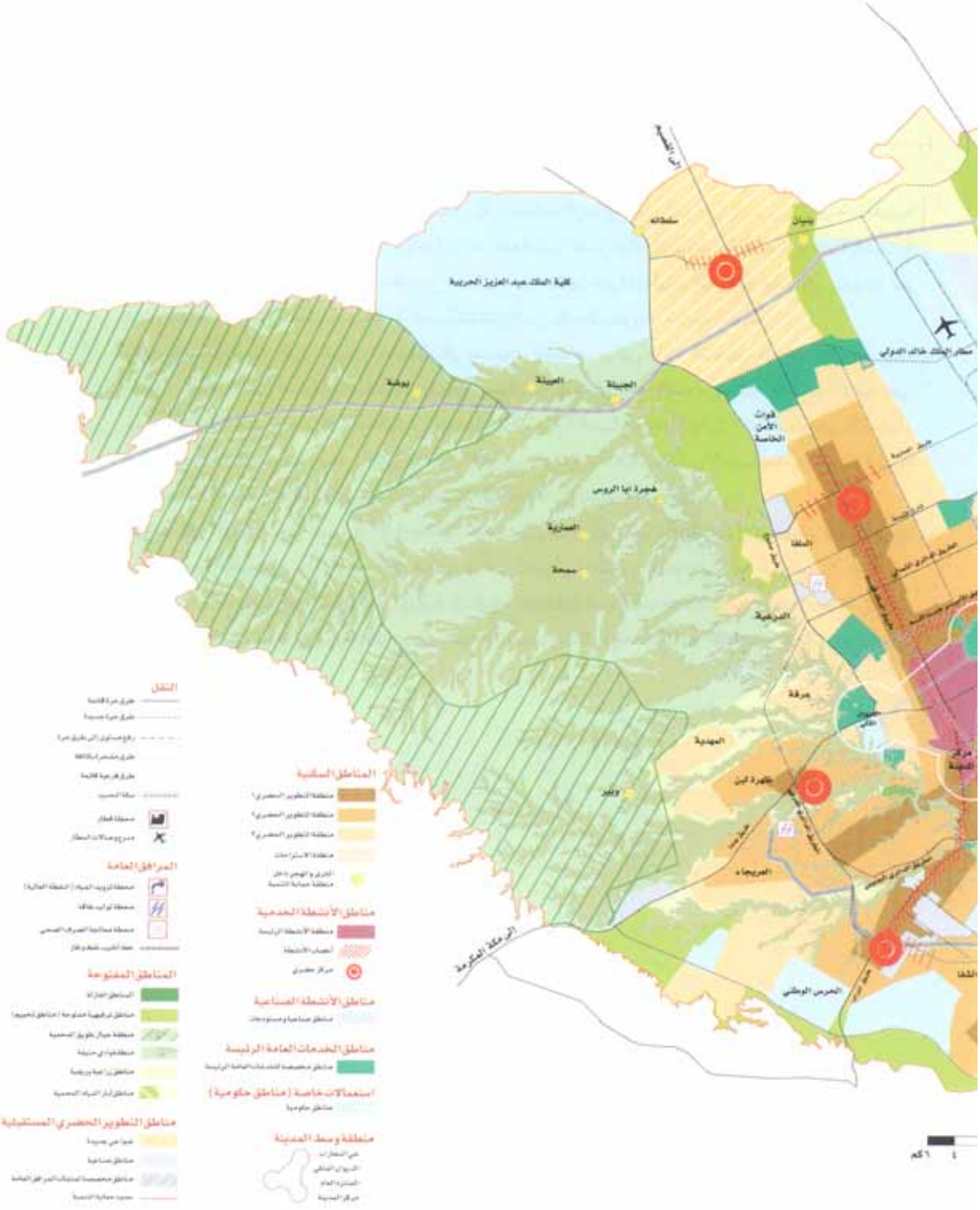
سلطانة
بيبان
كلية الملك عبد العزيز الحربية
مطار الملك خالد الدولي
بوخة
العيينة
الجيبلة
قوات الأمن الخاصة
هجرة ابن الريس
العمارية
سمحة
الدرعية
المطقا
برقة
المهدية
وبير
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
العريجاء
الحرس الوطني
الشفا
النقل
المناطق السكنية
المناطق الأنشطة الخدمية
المناطق الأنشطة الصناعية
المناطق الخدمات العامة الرئيسة
استعمالات خاصة (مناطق حكومية)
منطقة وسط المدينة
المرافق العامة
المناطق المفتوحة
مناطق التطوير الحضري المستقبلية
٦ كم
٠

تتولى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مسؤولية التطوير الشامل للمدينة، ووضع المرجعية التنظيمية اللازمة لضبط عمليات النمو الحالية والمستقبلية، وقد قامت الهيئة في مجال التخطيط عام ١٤٠٩هـ بإعداد النطاق العمراني (بمرحلتيه الأولى والثانية) والذي يشكل حدوداً تنظيمية لحركة التوسع العمراني ضمن أطر محددة، بما يضمن تساوي توزيع البنى التحتية والمرافق الخدمية بين أحياء المدينة، ويحد من التشتت العمراني.

غير أن أبرز جهود الهيئة في هذا المجال تتمثل في المخطط الإستراتيجي الشامل، الذي يمثل بيئة تنظيمية متكاملة ومتجددة، ذات طبيعة إستراتيجية توجه الفعاليات العمرانية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية بصفة تخطيطية عامة تستوعب المتطلبات المستقبلية، وتستفيد من المعطيات الحديثة، وتتجاوز سلبيات نمو المدن بصفة عامة، والمعطيات الخاصة لسلبيات نمو المدن في مثل ظروف مدينة الرياض.

وقد حرصت الهيئة على تضمين المخطط كل مقومات النجاح، ليكون قابلاً للتنفيذ، فاعلاً في ضبط واقع المدينة ، قادراً على استيعاب متطلبات نموها المستقبلية في شتىٰ المجالات،ومن ذلك حرصت الهيئة على مبدأ الشمول الذي يرصد كل الفعاليات الحياتية في المدينة، واعتبار متطلباتها في التخطيط دون الاقتصار على الجوانب العمرانية، بما يتجاوزها إلى النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية وحتى التاريخية والمعنوية، ما يضمن تكامل جميع محاور التنمية في المدينة، وتفاعلها الإيجابي.

كما تشكل المرونة سمة أساسية في المخطط تبرز من خلال المستويات المختلفة للتخطيط، فهناك رؤية إستراتيجية لخمسين سنة، ومخطط هيكلي شامل لخمس وعشرين سنة، وبرامج تنفيذية في قطاعات محددة كل عشر سنوات، كما تظهر المرونة في قابلية المخطط لاستيعاب معطيات تخطيطية حديثة في أطر محددة، أو استيعاب ظروف ومعطيات غير متوقعة حسب وسائل توقعات النمو المتعارف عليها.

المرحلة الأولى
. جمع المعلومات عن المدينة.
. تقويم أوضاع المدينة وتحديد قضاياها الحرجة.
. وضع تصور أولي لمستقبل المدينة.
تحديد عناصر الرؤية المستقبلية للمدينة
٥٠ سنة
المرحلة الثانية
الجزء الأول
. مراجعة نواتج المرحلة الأولى.
. تحديد الأهداف والغايات.
. وضع الأسس والمعايير التخطيطية.
تحديد المتطلبات التنموية في الإسكان والاقتصاد والمرافق والخدمات
الجزء الثاني
. وضع الخيارات الاستراتيجية لمحاور التنمية
. تطوير البدائل الاستراتيجية للنمو المستقبلي
. تطوير البديل الاستراتيجي المفضل للتنمية
البديل الاستراتيجي المفضل للتنمية الحضارية
الجزء الثالث
وضع الإطار الاستراتيجي، وتحديد مضامين عناصره الأساسية
المخطط الهيكلي العام
السياسات الحضرية
خطة الإدارة الحضرية
المخططات الهيكلية الحضرية
٢٥ سنة
المرحلة الثالثة
وضع برامج وآليات متكاملة للتنفيذ. وبرامج التخطيط المستمر
آليات تنفيذ المخطط الهيكلي وإدارة التنمية الحضرية
برامج تنفيذية للقطاعات التنموية
برنامج تطور النقل
برنامج التنمية الاقتصادية
برنامج الاسكان
برنامج البيئة وحمايتها
برنامج المياه
١٠ سنوات

الرؤية المستقبلية

ينطلق تحديد الرؤية المستقبلية من القيم التي يؤمن بها المجتمع وهي متمثلة هنا في عقيدة التوحيد والإيمان بالله وما ينتج عن ذلك من تصورات دقيقة محددة لعلاقة الإنسان بربه ووظيفته وعلاقته بمجتمعه وبالبيئة المحيطة به. إن الالتزام بهذه القيم يضمن للمدينة نمواً متميزاً كما يضمن لمجتمع المدينة قدراً كبيراً من الاستقرار الاجتماعي الذي يمثل البيئة الأساسية لنمو المدن إيجابياً. وبالإمكان تحديد محاور أساسية تشكل في مجموعها منطلقات تحديد معالم الرؤية المستقبلية للمدينة وهي:

- متطلبات النمو، ويتم تحديد ذلك من خلال استقراء واضح ودقيق لاحتياجات مجتمع المدينة الذي تعكسه معدلات نمو السكان وما يتبع ذلك من متطلبات لتوفير فرص العمل ومتطلبات العيش الكريم من سكن وصحة وتعليم ومرافق خدمية وما يتبع ذلك من بنى تحتية وتجهيزات.
- الدور المنوط بالمدينة والذي يتأثر بالبيئة السياسية والاقتصادية المحيطة بالمدينة، وستكون الرؤية المستقبلية مختلفة في مدينة تهدف لأن تكون مركزاً اقتصادياً عالمياً ذا قدرة عالية لجذب الاستثمارات عن الرؤية لمدينة داخلية ذات علاقات محدودة ودور محلي محدود.
- متطلبات معالجة السلبيات القائمة، فكل المدن مهما بلغت من القدرة التخطيطية والكفاءة التنفيذية تعاني جوانب سلبية تصل لحد الخطورة، سواء على الصعيد البيئي المتمثل في مظاهر التلوث المتنوعة، أو مظاهر الاختلال الاجتماعي السكاني، أو مشاكل البطالة وعدم كفاية المرافق والخدمات.

❖ الفرص الممكنة، ويتمثل ذلك في طيف واسع يشمل ما تقدمة التقنية والتطور العلمي، وما تهيئه الظروف المكانية والزمانية من فرص، ومن ذلك الاكتشافات الحديثة في مجال صناعة الإسكان، التي من شأنها أن تخفف من أعباء التطوير وتكاليفه وتسهل حياة سكان المدينة، كما يمثل تاريخ المدينة، وموروثها الحضاري، وبقاياه المحسوسة مصدراً، ورافداً قوياً لصناعة جديدة في المدينة كالسياحة الثقافية، وقد يوفر الموقع الجغرافي، أوالظروف المكانية مميزات تنافسية ذات أبعاد عالمية تتيح للمدينة لعب أدوار تنافسية على مستوى المدن العالمية.

وقد حددت عناصر الرؤية المستقبلية في الآتي:

عاصمة المملكة :

مدينة تعكس الدور الفعلي لعاصمة المملكة العربية السعودية: أرض الرسالة المحمدية والحرمين الشريفين، ومركز دولي رائد ووطني للوظائف السياسية والثقافية والتاريخية.

الأهداف:

❖ مركز دولي للمؤسسات الدولية والإسلامية والإقليمية والسياسية والاقتصادية.

❖ مركز وطني قيادي للمؤسسات والهيئات الوطنية الإدارية والاقتصادية.

❖ نموذج عالمي للتنمية الحضرية المعاصرة لعاصمة وطنية في قلب الصحراء.

❖ مركز وطني للوظائف والمؤسسات الثقافية والتاريخية .

بالإمكان تحقيق ذلك عن طريق إيجاد مثلث مكاني وظيفي يعرف بثلاث نقاط أولها مركز المدينة الذي منطقة قصر الحكم، ومركز الملك عبد العزيز التاريخي، والأسواق التقليدية، وثانيها الديوان الملكي وحي السفارات، ومقر مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وثالثها منطقة المطار القديم كمنطقة محتملة لإنشاء المتنزه العام للمدينة. ستكون هذه الأقطاب الثلاثة بعد ربطها بالطرق المزدانة بالأشجار والحدائق والبوابات مكونات قوية، وذات دلالات هامة وعالمية، كما ستتحول المدينة من مركز أحادي إلى مدينة ذات مراكز فرعية تؤدي إلى تخفيف الازدحام في مركز المدينة، كما أن هناك عوامل عدة تدعم مكانة الرياض كعاصمة للمملكة منها الازدهار المالي، وتوافر الموارد الطبيعية، والمرافق التعليمية، والصحية العليا، والمطار الدولي.

مدينة إنسانية :

مدينة تحقق الرغبات الإنسانية الحميدة، والعيش الرغيد، الذي ينعكس في بيئة تعطي الأولوية للإنسان، وتحقق للسكان السلامة، والأمن، وتشجع العلاقات الاجتماعية المحبذة.

الأهداف:

- مدينة توفر مستويات حياة مرتفعة لرفاهية جميع المواطنين.
- مدينة يتماشى تنظيمها العمراني مع المبادئ الإسلامية القاضية بتوحيد فئات المجتمع، ولو كانت متنوعة.
- تحقق لمجتمع المدينة العمل، والسلامة، والأمن، والخدمات، والمرافق العامة، والتطور الثقافي، والترفيه.
- تشجع قيام علاقات قوية وإيجابية بين سكان المدينة وبيئتهم، من خلال توجيه تخطيط الأحياء بما يضمن حصول الجميع على احتياجاتهم الأساسية، وتتاح لهم حرية الاتصال، والانتقال.
- تحقق للسكان حرية اختيار الأنماط المعيشية المناسبة.
- تعكس مشاركة فعالة للسكان، وتحفز مسؤولياتهم تجاه التنمية.

لتسهيل توزيع الخدمات في جميع المناطق بشكل متساو تم إيجاد تقسيم هرمي على أربعة مستويات: الحارة السكنية، المنطقة السكنية، المركز الفرعية في المدينة، ومركز المدينة وتشكل المراكز الفرعية أهمية خاصة فهي توفر أماكن جذب للخدمات ذات المستوى العالي، مثل الإدارة العامة والخاصة، والمستشفيات ومراكز النقل، وسيتيح هذا النظام لسكان المناطق النامية سهولة الوصول للخدمات فضلاً عما توفره هذه المراكز من فرص وظيفية لسكان الأحياء المجاورة لها.

كما خصصت مراكز في الشمال والشرق لتركيز الأنشطة العليا مثل الجامعات، والمستشفيات، ومناطق الترفيه، والملاعب الرياضية، لتقدم في مجموعها خدمات ذات مستوى عال لسكان المناطق المجاورة، وتمثل المدينتان الضاحيتان الابتكار الهيكلي الذي تم تضمينه، بحيث تستوعب كل ضاحية نحو مليون ساكن، ووجودها في منطقة لم تقسم إلى مخططات سيساهم في كسر رتابة النظام الشبكي للأحياء، ويعطي المزيد من الحرية والابتكار في تصميم الأحياء السكنية.

مركز إشعاع ثقافي وعلمي :
مدينة رائدة في الخدمات التعليمية والصحية، ومركز للمعرفة، ذات دور قيادي في الأبحاث العلمية والتقنية، وبتركيز خاص في مجالات الطاقة، والدراسات الصحراوية.

الأهداف:

- رائدة في المجالات التعليمية والصحية، وعلى اتصال بشبكات عالمية للبحث والتطوير.
- تستثمر في البحث العلمي والتقني في مجالات الطاقة، والمناطق الصحراوية.
- تطبق أفضل نماذج الإدارة البيئية في التصميم والتخطيط والتنمية العمرانية.
- قاعدة للصناعات المعرفية.

تمتلك الرياض العديد من المقومات الأساسية لتكون رائدة في مجال البحث والصناعات المعرفية والاتصالية، نظراً لما يتوفر لها حالياً من جامعات ومراكز أبحاث ومراكز طبية متطورة، وقاعدة متكاملة من المرافق الخدمية الحديثة، كما تمثل البيئة الصحراوية المحيطة بالمدينة مجالاً خصباً للتفرد في الأبحاث والدراسات والابتكارات التقنية فيما يخص البيئة الصحراوية.

مدينة جميلة :
مدينة جميلة، تتمثل في شكل عمراني متميز، ومتكامل مع الحياة الاجتماعية والثقافية، ومركز للثقافة والفنون الإسلامية.

الأهداف:

- إثراء الشخصية العمرانية للمدينة المقتبسة من العمارة الإسلامية والأنماط المحلية.
- تشجيع تنوع الأنماط المعمارية وفقاً لمبادئ تصميمية واضحة المعالم.
- تحقيق انسجام عمراني من خلال توزيع متناسق وعملي ووظيفي للمناطق العمرانية وعناصرها، وذلك باستخدام البيئة الطبيعية والمبنية.
- توفير المنشآت الكافية لاحتضان الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاحتفالية.
- إيجاد ممرات آمنة للمشاة في الشوارع والطرق المشجرة، وتوفير المتطلبات اللازمة لها.

يتركز مفهوم الشكل العمراني الجمالي للمدينة في التراث المعماري والمركز القديم للمدينة، ومدينة الدرعية والديوان الملكي، وحي السفارات، والمتنزه العام المستقبلي، ووادي حنيفة، والمقرات الحكومية البارزة، والمنشآت المعمارية المميزة السكنية منها، والوظيفية. وتتطلب بلورة المعالم الجمالية لهذه العناصر ربطها بروابط بصرية ووظيفية قوية، كما يفضل تركيز المباني العالية التي تبلغ ارتفاعاتها ثلاثين طابقاً في منطقة وسط المدينة، وفي الجزء الجنوبي من منطقة العصب المركزي، وستليها في الارتفاع منطقة المراكز الفرعية.

مركز مالي وتجاري مزدهر: مركز مالي وتجاري نشط، منافس دولياً، ومتكامل مع الدور السياسي الاقتصادي على المستوى الوطني والاقليمي.

الأهداف:

- تنمية تتجاوب مع الاحتياجات المالية، وتتكامل مع السياسات الاقتصادية.
- جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، من خلال توفير شبكة متكاملة من المرافق الخدمية المساندة.
- حفز فرص الاختيار والمنافسة للقطاع الخاص في تحديد طبيعة ومواقع الاستثمار في التنمية.
- توظيف ورفع مستوى الإمكانات المتاحة من الموارد البشرية.

يعتمد ازدهار المدن على مستوى الاستخدام للموارد الطبيعية، ونشاط السكان، وقد خصصت مناطق للاستخدامات المكثفة في الشمال، ومناطق التطوير الجنوبية والشرقية، كما توفر المراكز الفرعية بما تحويه من مرافق إدارية وخدمية فرصاً جديدة لأعمال مستحدثة، كما يجري تطوير أنواع جديدة من الصناعات، وفي مقدمتها الصناعات المعرفية، والنشاط السياحي، الذي سيستثمر مقومات البيئة، وقدرات المرافق الترفيهية، والمنشآت الثقافية، وخصصت أراضٍ جديدة في جنوب المدينة لتكون إمتداداً طبيعياً للصناعات المزدهرة حالياً.

واحة معاصرة :

واحة معاصرة ذات تنمية منسجمة مع البيئة الصحراوية، من خلال الاستخدام الحكيم والأمثل للتقنية والتخطيط العمراني كنموذج بيئي.

الأهداف:

- تسخير الفرص المتاحة لتنمية عمرانية في قلب الصحراء، مع اعتبار المعوقات كافة.
- استخدام أحدث الأنظمة لتحقيق نمو فعال لا يؤثر سلباً على الموارد الطبيعية، والمعالم البيئية.
- تطبيق مستويات متقدمة من أنظمة ترشيد استعمال المياه، وإعادة استعمالها.
- تشجيع الاستثمار والابتكار في مجال تقنية إنتاج الطاقة.
- الخلو من التلوث، وسلبيات النمو الحضري.

الرياض أكبر واحة عرفت للناس، وتعاني من نقص في مصادر المياه، ويفترض ألا يتجاوز معدل استهلاك الفرد اليومي ٣٠٠ لتر، كما طورت اقتراحات لمواجهة النقص في المياه باعتماد أنظمة فعالة لإعادة استخدام المياه، وربطها بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي للاستخدامات الأخرى، غير الشرب، وتعد إجراءات ترشيد الاستهلاك، وإعادة استخدام المياه ضرورية لضمان إمدادات كافية من المياه لسكان المدينة، كما حددت جميع المناطق التي تحتاج إلى حماية من الاستثمارات، وتشمل مناطق حماية البيئة، والمناطق المحمية بجبال طويق، والمناطق المخصصة للتعدين، ومنطقة المناظر الجنوبية، بالإضافة إلى المناطق المفتوحة التي ستحفل بها المدينة.

المخطط الهيكلي

اعتبر في إعداد المخطط الهيكلي العديد من الأسس والمبادئ والمحددات، لاسيما والمدينة تنمو بوتيرة سريعة، ويتأثر نموها بهذه المحددات المكانية والطبيعية، والعمران القائم، ومتطلبات التنمية .

ويترجم المخطط الهيكلي المبادئ، والتوجهات العامة التي تضمنتها السياسة الحضرية، وأهمها : تعددية المراكز الحضرية، ونظام النقل، والعناية بالبيئة، والنمو المدمج.

وتتلخص أبرز العناصر المكونة للمخطط في الآتي :

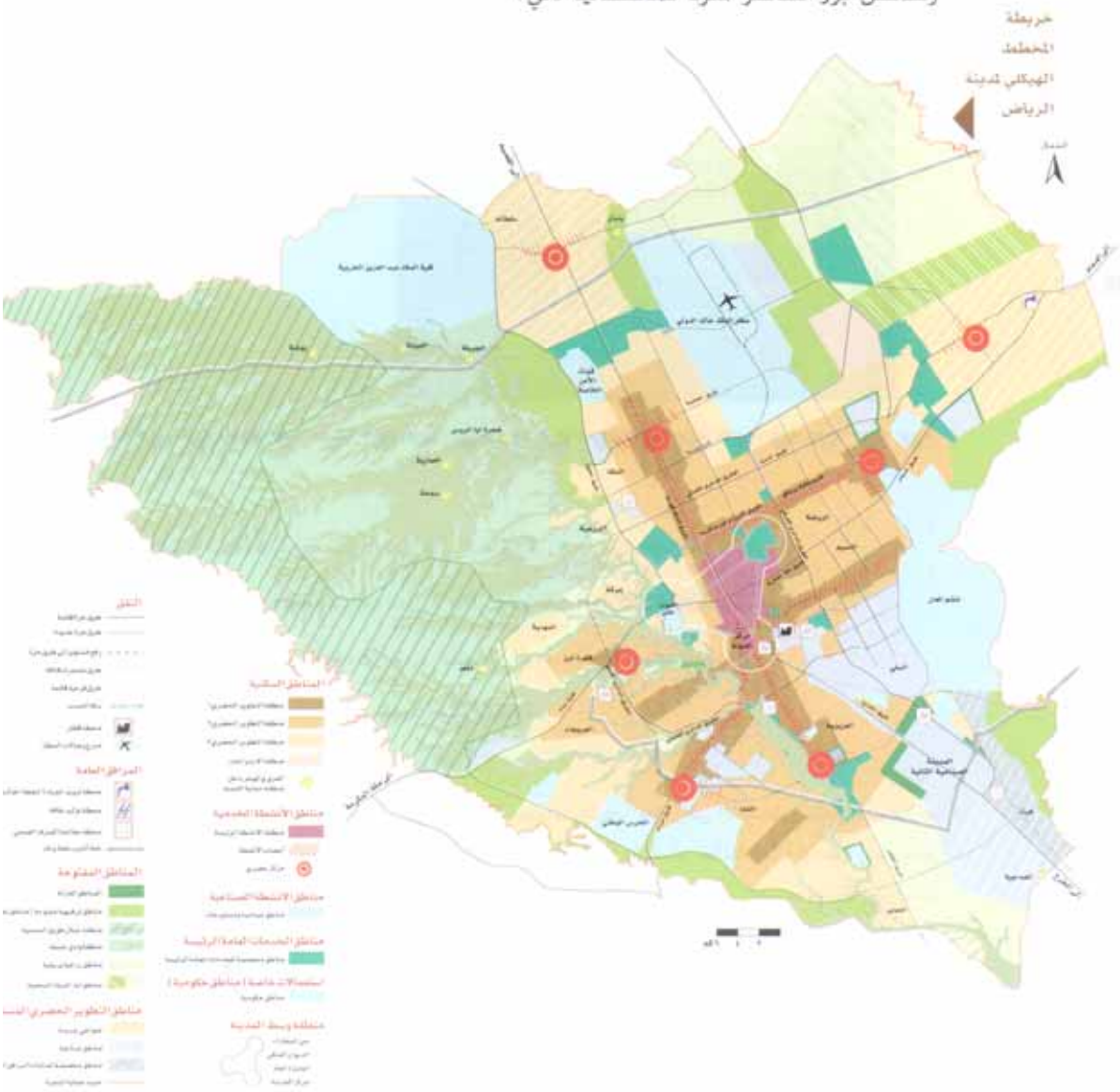

(١) العمران القائم

يشمل المنطقة القديمة الواقعة في وسط المدينة، ومناطق التطوير والضواحي والأحياء التي تكونت خلال العقدين الماضيين. وتشكل منطقة وسط المدينة عنصراً مستقلاً في المخطط. وعلى الرغم من أن هذه المناطق تعتبر مبنية مكتملة المرافق إلا أنها تشتمل على أراضٍ بيضاء.

يحدد العمران القائم في المدينة بالمرحلة الأولى من النطاق العمراني، حيث تزود المخططات العمرانية داخل هذا النطاق بالخدمات والمرافق العامة، وتتلخص أبرز معالجات المخطط الهيكلي لهذا العنصر في تطوير الأراضي البيضاء، وتطوير أداء شبكة المرافق العامة، والتجديد العمراني، والبنى التحتية، وتطوير البيئة السكنية في الأحياء القائمة.

(٢) وسط المدينة

تطوير منطقة وسط المدينة لتكون ذات هوية بارزة ونموذجية بالنسبة لأحياء المدينة، وبقية أجزائها، تجسد دور المدينة كعاصمة للمملكة، ومدينة ذات مكانة دولية وإقليمية، ويتحقق ذلك من خلال الروابط العمرانية وغيرها، بين مناطق الوسط التجاري، والمنطقة التاريخية من المدينة بما تحتويه من موارد ثقافية وتاريخية، ومنطقة الديوان الملكي وحي السفارات، وذلك بما يعكس الوظائف العالمية للمدينة، بالإضافة إلى منطقة المتنزه العام في أرض المطار القديم، ومن ضمن الروابط الموحدة لعناصر هذه المنطقة: إعادة تطوير الطرق، وتقوية المداخل المؤدية إليها، بحيث تكون مشجرة بشكل مكثف، بحيث يشكل طريقا الأمير عبدالله والعروبة محاور تربط موقع المتنزه العام في أرض المطار القديم بمنطقة الديوان الملكي، كما يسهم طريق الملك عبدالعزيز في الربط بين المتنزه العام ومركز المدينة التاريخي. وتكتمل الحلقة بطريق الملك خالد الذي سيربط منطقة الديوان الملكي بمركز المدينة.

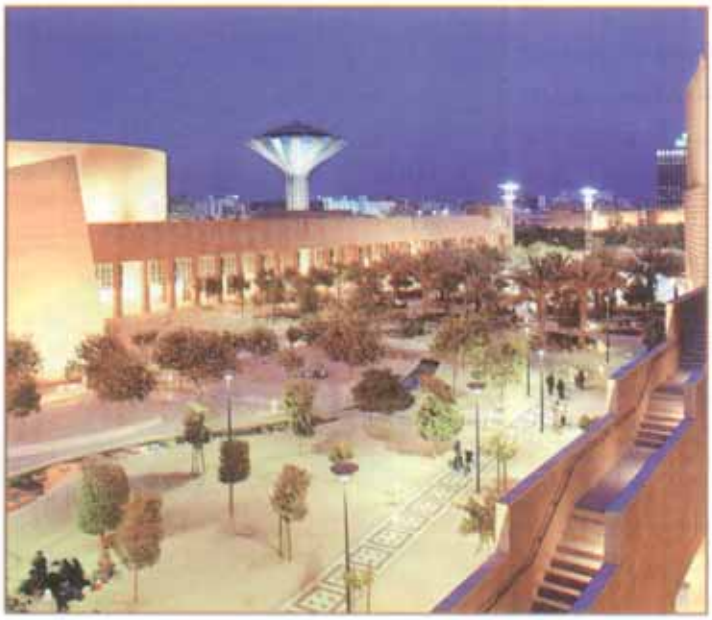

(٣) المراكز الحضرية الفرعية

ستكون المراكز الحضرية الفرعية مناطق كثافات عمرانية مرتفعة، وذات استعمالات مختلطة داخل قطاعات النمو، التي تتوسع بسرعة في جميع اتجاهات النمو بالمدينة، وستكون بمنزلة مناطق للتوظيف، وستوفر خدمات بيع التجزئة، وغيرها من الخدمات الرئيسة، بما فيها مكاتب للقطاع العام والخاص مع مجموعة واسعة من المباني الحكومية والتعليمية، وسيكون إسكانها مرتفع الكثافة.

حددت مواقع المراكز الحضرية الفرعية عند التقاطعات الأساسية على شبكات الطرق السريعة والشريانية المستقبلية بالمدينة، وسيربط نظام النقل المقترح المراكز الفرعية بوسط المدينة، كما سيربطها ببعضها.

(٤) أعصاب الأنشطة

مناطق استعمالات مختلطة تقع على محاور الطرق الرئيسة، حددت مواقع لأعصاب الأنشطة الجديدة، وذلك لربط المراكز الفرعية الحضرية الجديدة بمنطقة وسط المدينة، ولدمج شبكة الخدمات التجارية والخدمات العامة للمدينة، وستتطور هذه الأعصاب وفقاً لآليات نمو الأسواق، وسيكون بالإمكان وضع العديد من الأنشطة المتشابهة في عصب محدد لإيجاد مناطق تجارية مميزة تخدم وظائف المدينة والحي، وسيؤخذ في الاعتبار ضرورة إقامة المكاتب والمعارض ومحلات البيع، وخدمات السيارات، والفنادق والمجمعات السكنية والتجارية، ومتطلبات النقل العام، وحركة المشاة.

يتضمن المخطط الهيكلي ثلاثة أنواع من أعصاب الأنشطة، فهناك العصب المركزي الواقع ما بين طريقي العليا وطريق الملك فهد، يمتاز هذا العصب بالمباني العالية التي تصل لثلاثين طابقاً، أما النوع الثاني من أعصاب الأنشطة فيكون على الشوارع الرئيسة التي تربط المراكز الحضرية الفرعية الجديدة بوسط المدينة، أو التي تربط المراكز الحضرية الفرعية ببعضها البعض، أما النوع الثالث فسيكون أعصاب الأنشطة الثانوية وهي معنية بخدمات التسوق المحلي وعلى مستوى المناطق التي تقع فيها.

(٥) الأحياء الحديثة

يتصف النسيج العمراني في الرياض بالنمط الشبكي، والكثافة العمرانية المنخفضة، وستكون الأحياء الحديثة على نفس الطبيعة، غير أنها ستلبي رغبات السكان في إيجاد التنوع والاختيار في أنواع المساكن.

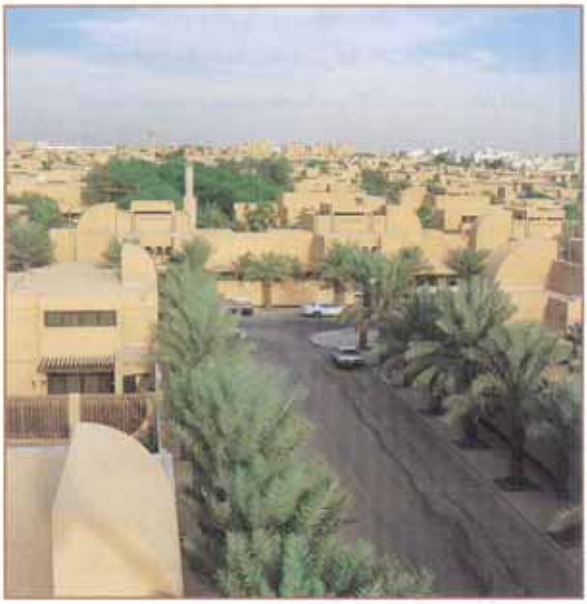

كما ستمتاز بالنمو المركز والدمج الحضري، وكفاءة إدارة المرافق العامة، وفاعلية استخدام وسائل النقل العام، وتوفير بيئة مناسبة لازدهار الروابط الاجتماعية.

تمتاز المناطق الحضرية الحديثة باختلاف مستويات الكثافة السكانية، وذلك بحسب قربها وبعدها من أعصاب الأنشطة، فالمناطق المحاذية لأعصاب الأنشطة سيتراوح متوسط الكثافة السكنية فيها بين ٢٠ إلى ٤٠ وحدة سكنية في الهكتار، تليها مناطق متوسطة الكثافة السكنية حيث تتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ وحدة لكل هكتار، في حين لن تقل الكثافة السكنية في بقية أحياء المدينة عن ١٠ وحدات لكل هكتار.

(٦) الضواحي الجديدة

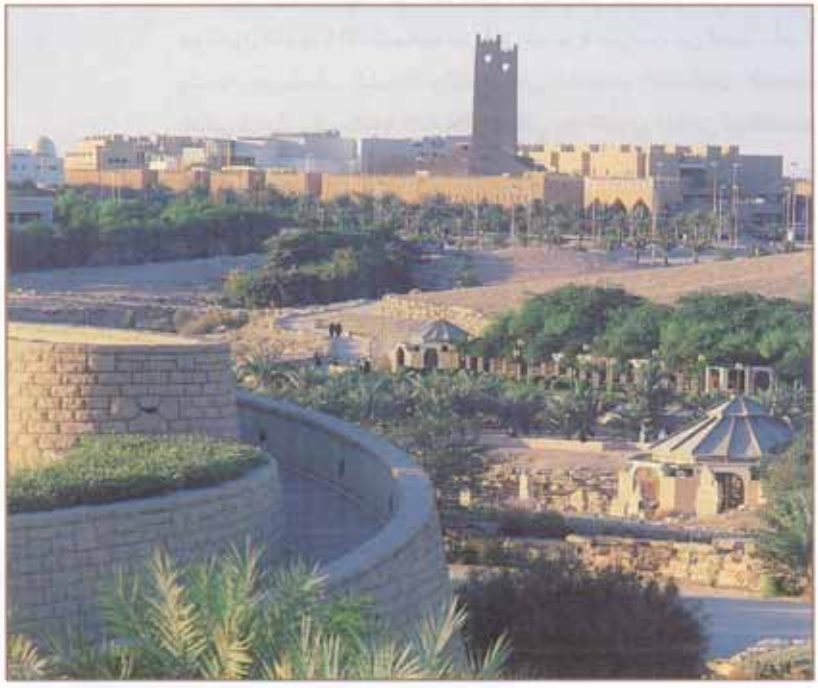

خصصت مساحات حضرية في شمال وشرق المدينة لمواجهة الزيادات السكانية التي تتجاوز التوقعات المحددة ضمن بيئة حضرية مختلفة عن النمط العام لسكان المدينة، من خلال توفير ضاحيتين جديدتين تتمتعان باستقلالية كاملة في المرافق والبنى التحتية، وخصوصية في التخطيط العمراني، ونمط الأحياء السكنية . وستقام مناطق عازلة بين هذه الضواحي الجديدة، وبين النسيج العمراني المتصل للمدينة.

(٧) شبكات الطرق

صممت شبكة الطرق المستقبلية لتستوعب الرحلات بين المدينة ومناطق المملكة، وداخل المدينة من خلال شبكة طرق دائرية وسريعة حول المدينة. ستكون هذه الطرق مناسبة لحركة الشحن الثقيل، ولا يوجد عليها ازدحام مصاحب لاستعمالات الأراضي المحاذية لها.

توجد ضمن المنطقة الحضرية طرق شريانية محدودة لاستيعاب حركة الانتقال الداخلي، وقد خصص عدد من هذه الطرق لتكون أعصاباً للأنشطة التي تزيد على جانبيها كثافات التطوير، وبالتالي تعطي فرصة لدعم نظام النقل العام، حيث تتيح في البداية النقل العام بالحافلات مع الإبقاء على خيارات استخدام شبكة سكة الحديد الثابتة الخفيفة في المستقبل على طرق مختارة طبقاً لإستراتيجية النقل العام، وستوفر خدمات الحافلات المحلية تغطية شاملة للمدينة.

(٨) المناطق الصناعية

عاملان رئيسان يشكلان نمط التطور الصناعي الموضح بالمخطط الهيكلي للمدينة، أولهما مستمد من الإستراتيجية العمرانية الوطنية، حيث يتم بموجبه توجيه الصناعة الثقيلة في المستقبل، خصوصاً في قطاع البتروكيماويات، بعيداً عن العاصمة إلى مراكز النمو الإقليمية بالمملكة، وسيكون تأثير هذه الإستراتيجية هو تحول القاعدة الاقتصادية للرياض بصورة متزايدة من القطاعات التقليدية التي تحتاج إلى استثمارات واسعة، ومساحات شاسعة، والتحول إلى قطاعات الصناعات الخفيفة المعتمدة على التقنية. أما العامل الثاني فيتمثل في معالجة الاختلال الحالي بين التوزيع المكاني للوظائف والسكن. وسيتميز التوزيع الصناعي في المدينة في المستقبل بالآتي:

- استمرار احتواء الصناعات التقليدية، والبتروكيميائية ضمن المناطق الحالية على نطاق واسع في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة، على امتداد طريق الخرج.
- تحديد مناطق صناعة خفيفة وخدمية في الشمال الغربي والشمال الشرقي، وفي مناطق النمو الغربية من المدينة، في مواقع مجاورة لطرق النقل الإقليمية، مع سهولة الحصول على القوى العاملة المحلية.
- توسعة مناطق الصناعات الحالية بمطار الملك خالد الدولي، وتطويرها إلى منطقة صناعات عالية التقنية ذات أهمية إقليمية.
- إنشاء مناطق أعمال وتجارة بمدخلي المدينة الشمالي الغربي، والشمالي الشرقي في المستقبل، على المدى المتوسط إلى طويل الأجل.

(٩) مناطق الاستعمالات الخاصة

مؤسسات تقوم على مساحات كبيرة من الأراضي بعضها مشاريع حكومية كبيرة مثل كلية عبدالعزيز الحربية، ومطار الملك خالد الدولي، كما أن هناك عدداً من المؤسسات الخدمية ذات المساحات الكبرى، كالأندية الرياضية، والمدن الجامعية، والمجمعات التقنية، وتكتسب مثل هذه المؤسسات أهميتها في المخطط الهيكلي لكونها:

- تسيطر على مساحات شاسعة قد تتخللها بعض التكوينات الطبيعية الهامة كالأودية، أو بعض النباتات، والحياة الفطرية المهمة، كما أنها بضخامة حجمها وتنظيمها الخاص تشكل عوائق أمام الامتداد العمراني للمدينة، ما يستدعي اتخاذ ترتيبات خاصة للمواءمة بينها، وبين نسيج المدينة ككل.
- تشكل مصادر اقتصادية هامة على مستوى عدد الوظائف التي توفرها، أو على مستوى الأحياء السكنية الخاصة، ما يمكن أن يطور بعضها ليساهم بشكل أكبر في تنمية القطاع الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي عموماً.
- غالباً ما تحتوي هذه المؤسسات مناطق مفتوحة شاسعة، وقد تكون عالية التجهيز في كثير من الأحياء، ما يجعلها ملائمة للإفادة منها لخدمة عموم سكان المدينة، وفق ترتيبات خاصة تتناسب مع طبيعة عمل هذه المؤسسات.

(١٠) المناطق المفتوحة

عبارة عن شبكة متنزهات مترابطة، وبيئة طبيعية، وأماكن مفتوحة توفر المتعة والترفيه لجميع سكان المدينة، ستكون ذات تسلسل هرمي من حيث الأهمية، ومستوى التجهيزات، فمتنزه الثمامة، ومتنزه الرياض العام في مطار الرياض القديم سيكتسبان مكانة إقليمية، وفي أدنى هذا التسلسل تأتي المسطحات الخضراء والحدائق الصغيرة في الحارات السكنية، وحول المباني الكبيرة، من العوامل الرئيسة لتطوير شبكة من المناطق المفتوحة ضمن النسيج العمراني تخصيص جزء من الأراضي لتلك الأغراض، وسيسهم عنصر معالجة المياه، وإعادة تدويرها لأغراض الري في إيجاد المصدر اللازم لري هذه المساحات الشاسعة من المسطحات الخضراء. ومن أبرز المناطق المفتوحة في المخطط وادي حنيفة ومتنزه الثمامة، والمناطق الطبيعية في وادي حنيفة، والمناطق المحجوزة الشريطية على إمتداد الأودية، ومتنزه الرياض العام في وسط المدينة في موقع المطار القديم، وكذلك المتنزه الذي سيقام في ميدان الفروسية بالملز، ومتنزه سلام على طريق الملك فهد، بالإضافة إلى الساحات والحدائق العامة كحدائق مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، وساحات قصر الحكم، والمحكمة الكبرى بالرياض.

(١١) الدرعية والقرى ضمن حدود حماية التنمية

تعد الدرعية المنطقة الأولى تاريخياً، كما أنها ما زالت تحتفظ بقدر كبير من مقوماتها التراثية التاريخية، والاجتماعية، الطبيعية، من جهة أخرى تعتبر الدرعية جزءاً من النسيج العمراني لمدينة الرياض، ما يعني ضرورة اعتبار معطيات المخطط الهيكلي في التخطيط المحلي لمدينة الدرعية، ويأتي برنامج تطوير الدرعية الذي تقوم الهيئة العليا على تطويره، والذي يتسم بطبيعة تخطيطية إستراتيجية للمنطقة، والإطار البيئي والتاريخي لها، بالإضافة إلى برنامج تنفيذي لتطوير الدرعية التاريخية في إطار التكامل في الوظائف بين الدرعية والرياض.

هناك ما يزيد على إحدى عشرة قرية وهجرة ضمن حدود حماية التنمية لمدينة الرياض كالعمارية، والعيينة وبنبان، ومعظم هذه المراكز الريفية ما زالت محتفظة بنسيجها العمراني الأصيل، وتركيبتها السكانية، وأنشطتها الاقتصادية التقليدية، غير أن التوسع العمراني من خلال مخططات تقسيمات الأراضي التي يغلب عليها الاستراحات والمزارع الترفيهية يتهدد هذه المراكز. وستتعاون الهيئة العليا ووزارة الزراعة ووزارة المياه ووزارة الشؤون البلدية والقروية لإعداد مخططات هيكلية لتلك القرى، وتحديد حدود تطويرها، والطرق الكفيلة لحماية نسيجها العمراني وعناصره التاريخية، وأنشطتها الزراعية.

كما خصصت مناطق شاسعة من الأراضي الواقعة ضمن حدود حماية التنمية للأنشطة والاستعمالات الريفية (غير الحضرية) حيث ستخصص للاستخدامات الترفيهية والزراعية، والتكامل مع نظام المناطق المفتوحة في المدينة بشكل عام.

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض